سلسلة تراث الأزهريين

المطلع شرح إيساغوجي

لشيخ الإسلام، قاضي القضاة

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

تقديم وتعليق

الأستاذ الدكتور/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقا

كشيدة للنشر والتوزيع

سلسلة تراث الأزهريين

المطلع شرح إيساغوجي

لشيخ الإسلام، قاضي القضاة

زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري

المتوفى سنة ٩٢٦هـ

إعداد وتقديم

الأستاذ الدكتور/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقا

زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، ١٤٢٠-١٥٢٠
المطلع شرح إيساغوجي/ لزكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري؛ إعداد وتقديم: جمال فاروق الدقاق - الشرقية: كشيدة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠
١٢٨ ص؛ ٢٠ سم (سلسلة تراث الأزهريين)
تدمك ٣ ٠٦٠ ٨٤٨ ٩٧٧ ٩٧٨
١- المنطق
٢- أثير الدين الأبهري، المفضل بن عمر، ...-١٢٦٤
أ. الدقاق، جمال فاروق (معد ومقدم)
ب.العنوان ١٦٠

الطبعة الأولى
١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

رقم الإيداع بدار الكتب
٢٠٢٠/١٣٥٠٨

الترقيم الدولي ISBN
978-977-848-060-3

الناشر: كشيدة للنشر والتوزيع
العاشر من رمضان - مصر
info@kasheeda-publishing.com
www.kasheeda-publishing.com

لصاحبها: إيهاب أحمد محمد علي

النص الأصلي للكتاب (المتن والشرح) خاضع للملكية العامة.
جميع الحقوق الخاصة بصفِّ النص وتنسيقه وضبطه لغويا والتعليق عليه محفوظة لدار كشيدة.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الإصدار

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أرسل رسله بالبينات، وأنزل معهم الكتاب والميزان ليقوم الناس بالقسط، فمنح عباده معرفة المعقولات، وزين عقولهم بإدراك الكليات والجزئيات، ووفقهم لاكتساب العلوم من التصورات والتصديقات، ليكون ذلك سبيلا لتخلصهم من ظلمات الشكوك والأباطيل والشبهات.

وصلى الله على سيدنا محمد سيد كل من في الأرض والسموات، المبعوث بالآيات البينات، والمؤيد بالحجج والبراهين الساطعات، وعلى آله وصحبه الذين كانوا نجومًا يهتدى بهم في الظلمات، والتابعين لهم بإحسان من ذوي العلم والفضل، الآمرين بالمعروف والناهين عن المنكر والمسارعين إلى الخيرات.

أما بعد، فإن نعمة العقل والتفكير فضَّل الله بها الإنسان على سائر المخلوقات، حيث تمثل هذه النعمة آلة تعصم الإنسان من الخطأ والزلل والوقوع في براثن الشبهات والضلالات، في الآراء والأفكار والمعتقدات.

وعلم المنطق إنما هو ترجمة لهذه الآلة التي تضبط قواعد التفكير السليم، وتكبح جماح الفكر عن الاسترسال مع أغراض النفس وانحرافها إلى الزيغ.

علم المنطق به تتميز صحة الرأي من فساده، ويظهر من خلال قواعده خطأ الرأي من صوابه، ويربي في الإنسان ملكة النقد، ويوقظ في النفس قوة الملاحظة في قوانين المجتمع البشري الدينية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ومن هنا ندرك حاجتنا الضرورية إلى هذا العلم الذي هو بمثابة الميزان والمعيار لتقويم النتائج والأفكار.

ولقد أكد حجة المعقول والمنقول الإمام أبو حامد الغزالي على ذلك بقوله عن كتاب المعيار في المنطق:

«إن الباعث على تحرير هذا الكتاب الملقب بمعيار العلم تفهيم طرق الفكر والنظر، وتنوير مسالك الأقيسة والعبر، فإن العلوم النظرية لما لم تكن بالفطرة والغريزة مبذولة وموهوبة، كانت لا محالة مستحصلة مطلوبة، وليس كل طالب يحسن الطلب، ويهتدي إلى طريق المطلب، فلما كثر في المعقولات مزلة الأقدام، ومثارات الضلال، رتبنا هذا الكتاب معيارًا للنظر والاعتبار، وميزانًا للبحث والافتكار، فيكون بالنسبة إلى أدلة العقول كالعروض بالنسبة إلى الشعر، والنحو بالإضافة إلى الإعراب، إذ كما لا يعرف منزحف الشعر عن موزونه إلا بميزان العروض، ولا يميز صواب الإعراب عن خطئه إلا بمحك النحو، كذلك لا يفرق بين فاسد الدليل وقويمه، وصحيحه وسقيمه إلا بهذا الكتاب، فكل نظر لا يقترن بهذا المعيار فاعلم أنه فاسد العيار، غير مأمون الغوائل والأغوار». اهـ

وهذا ما أكده أيضا العلامة الأخضري في نظمه فقال:

وبعد فالمنطق للجنـــــان نسبته كالنحو للســـــان
فيعصم الأفكار عن غي الخطا وعن دقيق الفهم يكشف الغطا

وإن متن إيساغوجي للعلامة المحقق أثير الدين الأبهري، المتوفى في حدود سنة ٧٠٠هـ، لذو فائدة عظيمة في إدراك وتحصيل مسائل علم المنطق، فقد جمع فيه خلاصة مفيدة نافعة لأهم المسائل والموضوعات.

وقد عم انتشار هذا المتن وذاع صيته بين أهل العلم لاشتماله على أهم ما يجب استحضاره في علم المنطق، ولذلك أقبل كثير من أهل العلم على شرحه والتعليق عليه رغم صغر حجمه، بل ونظمه بعضهم، وأشهر نظم له هو السلم

المنورق للشيخ عبد الرحمن الأخضري.

أما شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري على هذا المتن فإنه من أفضل الشروح وأنفعها، فهو سهل ممتنع، جامع مختصر، امتاز بسهولة العبارة ووضوح المعنى، عبارته عالية في سهولة ولين ورفق.

هذا وقد وفقني الله تعالى للتعليق على هذا الشرح المبارك، وتوضيح بعض مواضعه ومسائله التي تحتاج إلى مزيد بيان وتفصيل، وأضفت بعض الفوائد العلمية، ووضعت رسوما وجداول وأشكالًا تعين على تحصيل المراد وتيسير الفهم وإدراك المقصود.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به طلاب العلم، وأن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وأن يكون سببًا لأن نحظى بشفاعة النبي العظيم، سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، صلى الله عليه وآله وصحبه أجمعين.

كتبه

أ.د/ جمال فاروق الدقاق

عميد كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة سابقا

***

التعريف بصاحب المتن، العلامة الأبهري[1]

هو أثير الدين المفضل بن عمر بن المفضل، المنطقي الشهير بالأبهري السمرقندي.

له من التصانيف: الإشارات، وإيساغوجي (منطق)، وتنزيل الأفكار في تعديل الأسرار (منطق)، وجامع الدقائق في كشف الحقائق (منطق)، وهداية الحكمة، ومختصر في علم الهيئة، ورسالة الأسطرلاب، وله زيج مشهور يعرف بالزيج الأثيري.

من أبرز شيوخه العلامة أبو الفتح كمال الدين ابن يونس الموصلي (٥٥١-٦٣٩هـ) الذي كان متبحرا في كثير من فنون العلم حتى قالوا إنه يدري أربعة وعشرين فنا دراية متقنة، فقد كان أوحد الزمان في الفقه الحنفي، وكان يتقن الخلاف وأصول الفقه وأصول الدين، وكان يدري فن الحكمة والمنطق وكذلك الطب، ويعرف فنون الرياضة وأنواع الحساب، واستخرج في علم الأوفاق طرقا لم يهتد إليها أحد، وكان يبحث في العربية والتصريف بحثا تاما مستوفى.

وكانت العلوم العقلية هي الغالبة على الشيخ كمال الدين، وعنه أخذها أثير الدين الأبهري، فكان يقول: ما تركت بلادي وقصدت الموصل إلا للاشتغال على الشيخ.

وكان الأبهري معيدا عنده في المدرسة البدرية. وكان غاية في التأدب مع شيخه، حتى إن بعض الفقهاء سأل الشيخ كمال الدين عن الأثير ومنزلته في

(١) انظر: هدية العارفين ٢/ ٤٦٩، الأعلام ٧/ ٢٧٩، معجم المؤلفين ٣/ ٩٠٤.
وأيضا: ضمن ترجمة شيخه كمال الدين الموصلي في طبقات الشافعية الكبرى ٧/ ٣٨٠، ووفيات الأعيان ٥/ ٣١٤.

العلوم، فقال: ما أعلم، فقال الفقيه: وكيف هذا يا مولانا وهو في خدمتك منذ سنين عديدة يشتغل عليك، فقال: لأنني مهما قلت له تلقاه بالقبول وقال: نعم يا مولانا، فما جادلني في مبحث قط حتى أعلم حقيقة فضله.

وكان الأثير على جلالة قدره في العلوم يأخذ الكتاب ويجلس بين يديه يقرأ عليه، والناس يوم ذلك يشتغلون في تصانيف الأثير.

وتوفي العلامة الأثير سنة ٦٦٣هـ

***

التعريف بالشارح، شيخ الإسلام زكريا الأنصاري

هو الشيخ الإمام، شيخ مشايخ الإسلام قاضي القضاة زين الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري السُنَيكي، نسبة إلى سُنَيكة من قرى محافظة الشرقية بمصر، الأزهري، الشافعي. ولد ببلده سنيكة سنة ٨٢٤هـ تقريبا (الموافق ١٤٢١م).

نشأ الشيخ في بلده سنيكة، فابتدأ بحفظ القرآن ومبادئ الفقه ثم توجه إلى الجامع الأزهر سنة (٨٤١هـ) فحفظ المتون كالمنهاج والألفية والشاطبية وبعض التسهيل وشطر ألفية الحديث وغيرها، ثم لم يلبث أن رجع إلى بلدته فمكث بها مدة، ثم عاود القدوم إلى الأزهر فدرس العلوم كلها وتوسع فيها.

وقد أخذ شيخ الإسلام زكريا على عدد كبير من الشيوخ، من أشهرهم: شيخ الإسلام شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي ابن أحمد الكناني العسقلاني الأصل، المصري، المشهور بابن حجر العسقلاني، (ت ٨٥٢هـ)، وجلال الدين محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم الأنصاري المحلي الأصل القاهري الشَّافعي (ت ٨٦٤هـ)، و العلامة شهاب الدين أبو العباس أحمد بن رجب بن طَيْبُغَا القاهري الشَّافِعي المعروف بابن المجدي (ت ٨٥٠هـ)، والعلامة علم الدين صالح بن شيخ الإسلام سراج الدين عمر ابن رسلان البلقيني القاهري (ت ٨٦٨هـ)، والإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد الحنفي المعروف بالكمال بن الهمام (ت ٨٦١هـ).

كما أخذ طريق التصوف والذكر عن العديد من العلماء، وأذن له جماعة من شيوخه وغيرهم بالتدريس والإفتاء، وأجازه خلائق يزيدون على مائة وخمسين نفْسًا ذكرهم في ثبَته.

كان شيخ الإسلام زكريا مضرب المثل في حسن الخلق، رجاعًا إلى الخير، منقادًا للمعروف ولو من الأداني، منصفًا لمن حوله ولو صغيرًا، غير متكثر بالعلوم والمشيخة، ضابطًا لأوقاته غير مضيع لعمره، سليمًا من العوارض والعواطل، وكان -رضي الله تعالى عنه- غاية في الانهماك في طلب العلم، بارعًا في سائر العلوم الشرعية وآلاتها حديثًا، وتفسيرًا، وفقهًا، وأصولا، وعربية، وأدبًا، ومعقولا، ومنقولا، فأقبلت عليه الطلبة للاشتغال عليه، وعُمِّر حتى رأى تلاميذه وتلاميذ تلاميذه شيوخ الإسلام، وقرت عينه بهم في محافل العلم ومجالس الأحكام، وقُصِد بالرحلة إليه من الحجاز والشام.

وقد عدَّه جملة من العلماء المجدد على رأس القرن التاسع لشهرة الانتفاع به وبتصانيفه. قال السيوطي: «لزم الجد والاجتهاد في القلم والعلم والعمل، وأقبل على نفع الناس إقراءً وإفتاءً وتصنيفًا، مع الدين المتين، وترك ما لا يعنيه، وشدة التواضع ولين الجانب، وضبط اللسان والسكوت».

وقال ابن حجر الهيتمي في كلامه عن شيوخه: «وقدَّمت شيخنا زكريا لأنه أجلُّ من وقع عليه بصري من العلماء العاملين والأئمة الوارثين، وأعلى من عنه رويت من الفقهاء والحكماء المسندين، فهو عمدة العلماء الأعلام، وحجة الله على الأنام، حامل لواء مذهب الشَّافِعي على كاهله، ومحرر مشكلاته وكاشف عويصاته في بكرته وأصائله، ملحق الأحفاد بالأجداد، المتفرد في زمنه بعلو الإسناد، كيف ولم يوجد في عصره إلا من أخذ عنه مشافهة أو بواسطة أو بوسائط متعددة، بل وقع لبعضهم أنه أخذ عنه مشافهة تارة، وعن غيره مِمَّن بينه وبينه نحو سبع وسائط تارة أخرى، وهذا لا نظير له في أحد من عصره، فنعم هذا التميز الذي هو عند الأئمة أولى وأحرى؛ لأنَّه حاز به سعة التلامذة والأتباع، وكثرة الآخذين عنه ودوام الانتفاع».

وكان الشيخ مع ما كان عليه من الاجتهاد في العلم اشتغالا، وإفتاءً، وتصنيفًا، ومع ما كان عليه من مباشرة القضاء، ومهمات الأمور، وكثرة إقبال الدنيا؛ لا يكاد يفتر عن الطاعة ليلا ونهارًا، ولا يشتغل بما لا يعنيه، يصلي النوافل من قيام مع كبر سنه وبلوغه مائة سنة وأكثر، ويقول: «لا أعود نفسي الكسل»، حتى في حال مرضه كان يصلي النوافل قائمًا، وهو يميل يمينًا وشمالا لا يتمالك أن يقف بغير ميل للكبر والمرض، فقيل له في ذلك. فقال: «يا ولدي النفس من شأنها الكسل، وأخاف أن تغلبني، وأختم عمري بذلك» وكان إذا أطال عليه أحد في الكلام يقول له: عجِّل قد ضيعت علينا الزمان، وكان إذا أصلح القارئ بين يديه كلمة في الكتاب الذي يقرأه ونحوه يشتغل بالذكر بصوت خفي قائلا: الله الله، لا يفتر عن ذلك حتى يفرغ.

وقد رزق الشيخ -رحمه الله- جودة التآليف مع الكثرة واشتهر منها ما يلي:

١- أسنى المطالب في شرح روض الطالب، في الفقه الشافعي لابن أبي بكر المقري اليمني والذي هو مختصر لروضة الطالبين، وقد ختم شيخ الإسلام تحقيقه بين يدي مؤلف المتن الشيخ المقري وذلك في سنة ٨٩٢هـ.

٢- منهج الطلاب، متن في فقه الشافعية، وهو مختصر لمنهاج الطالبين للإمام النووي، وهو متن محكم متين. وشرحه في «فتح الوهاب».

٣- الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، وهو شرحه الكبير على نظم البهجة الوردية لابن الوردي (ت ٧٤٧هـ) الذي نظم فيه الحاوي الصغير لنجم الدين القزويني، وقد فرغ شيخ الإسلام زكريا من تأليفه سنة ٨٦٧هـ.

٤- تحرير تنقيح اللباب، وهو اختصار لتنقيح اللباب في الفقه، وقد شرحه العلامة زين الدين عبد الرؤوف المناوي (ت ١٠٣١هـ). وشرحه في «تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب».

٧- لب الأصول، اختصره من جمع الجوامع للإمام ابن السبكي، وهو مختصر محكم متين. وشرحه في «غاية الوصول بشرح لب الأصول».

٩- فتح الرحمن بشرح لقطة العجلان وبلة الظمآن للزركشي (ت٧٩٤هـ) في أصول الفقه.

١٠- فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، وهو حاشية على تفسير البيضاوي.

١١- الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، شرح على المقدمة الجزرية في التجويد لشمس الدين بن الجزري (ت ٨٣٣ ه).

١٢- تحفة الباري شرح الجامع الصحيح للبخاري، وهو شرح حافل لصحيح البخاري، طبع بالمطبعة الميمنية بالقاهرة ١٣٢٦هـ في اثني عشر مجلدًا مع إرشاد الساري للقسطلاني.

١٣- إحكام الدلالة على تحرير الرسالة، شرح فيه الرسالة القشيرية في التصوف، وفرغ من تأليفه سنة ٨٩٣هـ.

وفاته: توفي -رضي الله تعالى عنه- يوم الأربعاء ثالث شهر ذي الحجة سنة ٩٢٦هـ، عن مائة وثلاث سنوات، وغسل في صبيحة يوم الخميس، وكفن ودفن بالقرافة الصغرى بتربة الشيخ نجم الدين الخويشاتي بقرب مقام الإمام الشافعي، وصلي عليه صلاة الغائب بالجامع الأموي بدمشق.

***

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

نَحْمَدُ اللهَ عَلَى تَوْفِيقِهِ ونَسْأَلُهُ طَرِيقَةً هادِيَةً ونُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ وعِتْرَتِهِ أَجْمَعِينَ. أَمّا بَعْدُ فَهَذِهِ رِسالَةٌ فِي المَنْطِقِ، أَوْرَدْنا فِيها ما يَجِبُ اسْتِحْضارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ العُلُومِ، مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعالَى إِنَّهُ مُفِيضُ الخَيْرِ والجُودِ.

إيساغُوجِي

اللَّفْظُ الدّالُّ يَدُلُّ عَلَى ما وُضِعَ لَهُ بِالمُطابَقَةِ وعَلَى جُزْئِهِ بِالتَّضَمُّنِ، إِنْ كانَ لَهُ جُزْءٌ، وعَلَى ما يُلازِمُهُ فِي الذِّهْنِ بِالالْتِزامِ. كالإِنْسانِ، فَإِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوانِ النّاطِقِ بِالمُطابَقَةِ، وعَلَى أَحَدِهِما بِالتَّضَمُّنِ، وعَلَى قابِلِ العِلْمِ، وصَنْعَةِ الكِتابَةِ بِالالْتِزامِ.

والدَّلالَةُ: فِعْلِيّةٌ، وعَقْلِيّةٌ، وطَبِيعِيّةٌ، ووَضْعِيّةٌ.

ثُمَّ اللَّفْظُ: إِمّا «مُفْرَدٌ»، وهُوَ الَّذِي لا يُرادُ بِالجُزْءِ مِنْهُ دَلالَةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْناهُ، كـ«الإِنْسانِ»، وإِمّا «مُؤَلَّفٌ»، وهُوَ الَّذِي لا يَكُونُ كَذَلِكَ، كـ«رامِي الحِجارَةِ».

والمُفْرَدُ إمّا «كُلِّيٌّ»، وهُوَ الَّذي لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ وُقُوعَ الشَّرِكةِ فِيهِ، كالإنْسانِ، وإمّا «جُزْئِيٌّ»، وهُوَ الَّذي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ ذَلِكَ كـ«زَيْدٍ» عَلَمًا.

والكُلِّيُّ إمّا «ذاتِيٌّ»، وهُوَ الَّذي يَدْخُلُ فِي حَقِيقةِ جُزْئِيّاتِهِ، كـ«الحَيَوانِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ» و«الفَرَسِ»، وإمّا «عَرَضِيٌّ»، وهُوَ الَّذي يُخالِفُهُ كـ«الضّاحِكِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ».

و«الذّاتِيُّ» إمّا مَقُولٌ فِي جَوابِ ما هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكةِ المَحْضةِ، كـ«الحَيَوانِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ» و«الفَرَسِ»، وهُوَ الجِنْسُ، ويُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ، مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقائِقِ، فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟».

وإمّا مَقُولٌ فِي جَوابِ ما هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكةِ والخُصُوصِيّةِ مَعًا، كـ«الإنْسانِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «زَيْدٍ» و«عَمْرٍو»، وهُوَ النَّوْعُ، ويُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ، مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالعَدَدِ دُونَ الحَقِيقةِ، فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟».

وإمّا غَيْرُ مَقُولٍ فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»، بَلْ مَقُولٌ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذاتِهِ؟» وهُوَ الَّذي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ، عَمّا يُشارِكُهُ فِي «الجِنْسِ»،

كـ«النّاطِق» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»، وهُوَ الفَصْلُ، ويُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ، يُقالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذاتِهِ؟».

وأَمّا «العَرَضِيُّ» فَإمّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكاكُهُ عَنِ الماهِيّةِ، وهُوَ: «العَرَضُ اللّازِمُ»، أَوْ لا يَمْتَنِعُ وهُوَ: «العَرَضُ المُفارِقُ». وكُلُّ واحِدٍ مِنْهُما إمّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقةٍ واحِدةٍ، وهُوَ الخاصّةُ، كـ«الضّاحِك» بِالقُوّةِ والفِعْلِ بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»، وتُرْسَمُ بِأَنَّها كُلِّيّةٌ، تُقالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقِيقةٍ واحِدةٍ فَقَطْ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

وإمّا أَنْ يَعُمَّ حَقائِقَ فَوْقَ حَقِيقةٍ واحِدةٍ، وهُوَ العَرَضُ العامُّ، كـ«المُتَنَفِّس» بِالقُوّةِ والفِعْلِ بِالنِّسْبةِ لِلْإنْسانِ وغَيْرِهِ مِنَ الحَيَواناتِ، ويُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ، يُقالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقائِقَ مُخْتَلِفةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا.

***

القَوْلُ الشّارِحُ

«الحَدُّ»: قَوْلٌ دالٌّ عَلَى ماهِيّةِ الشَّيْءِ وهُوَ الَّذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وفَصْلِهِ القَرِيبَيْنِ، كـ«الحَيَوانِ النّاطِقِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»، وهُوَ الحَدُّ التّامُّ.

والحَدُّ النّاقِصُ، وهُوَ الَّذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ البَعِيدِ، وفَصْلِهِ القَرِيبِ، كـ«الجِسْمِ النّاطِقِ» بِالنِّسْبةِ إِلَى «الإِنْسانِ».

والرَّسْمُ التّامُّ، وهُوَ الَّذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ، وخَواصِّهِ اللّازِمةِ لَهُ، كـ«الحَيَوانِ الضّاحِكِ» في تَعْرِيفِ «الإِنْسانِ».

والرَّسْمُ النّاقِصُ، وهُوَ الَّذي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُها، بِحَقِيقةٍ واحِدةٍ، كَقَوْلِنا في تَعْرِيفِ «الإِنْسانِ»: إِنَّهُ ماشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الأَظْفارِ، بادِي البَشَرةِ، مُسْتَقِيمُ القامةِ، ضاحِكٌ بِالطَّبْعِ.

***

القَضايا

القَضِيّةُ قَوْلٌ، يَصِحُّ أَنْ يُقالَ لِقائِلِهِ إِنَّهُ صادِقٌ فِيهِ أَوْ كاذِبٌ، وهِيَ إِمّا حَمْلِيّةٌ: كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، وإِمّا شَرْطِيّةٌ: مُتَّصِلةٌ كَقَوْلِنا: «إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»، وإِمّا شَرْطِيّةٌ مُنْفَصِلةٌ كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إِمّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا»، فالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ «الحَمْلِيّةِ» يُسَمَّى: «مَوْضُوعًا»، والثّانِي: «مَحْمُولًا»، والجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيّةِ يُسَمَّى: «مُقَدَّمًا»، والثّانِي: «تالِيًا».

والقَضِيّةُ إمّا مُوجَبةٌ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، وإمّا سالِبةٌ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ».

وكُلُّ واحِدةٍ مِنْهُما إمَّا مَخْصُوصةٌ كَما ذَكَرْنا وإمَّا كُلِّيّةٌ مُسَوَّرةٌ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ كاتِبٌ»، و«لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِكاتِبٍ»، وإمَّا جُزْئِيّةٌ مُسَوَّرةٌ، كَقَوْلِنا «بَعْضُ الإنْسانِ كاتِبٌ»، و«بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ»، وإمَّا أَلّا يَكُونَ كَذَلِكَ، وتُسَمَّى «مُهْمَلةً»، كَقَوْلِنا: «الإنْسانُ كاتِبٌ»، و«الإنْسانُ لَيْسَ بِكاتِبٍ».

والمُتَّصِلةُ إمَّا لُزُومِيّةٌ. كَقَوْلِنا: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»، وإمَّا اتِّفاقِيّةٌ، كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ الإنْسانُ ناطِقًا فالحِمارُ ناهِقٌ».

والمُنْفَصِلةُ إمَّا حَقِيقِيّةٌ كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمَّا زَوْجٌ وإمَّا فَرْدٌ»، وهِيَ مانِعةُ الجَمْعِ والخُلُوِّ مَعًا كَما ذَكَرْنا، وإمَّا مانِعةُ الجَمْعِ فَقَطْ، كَقَوْلِنا: «هَذا الشَّيْءُ إمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ»، وإمَّا مانِعةُ الخُلُوِّ فَقَطْ، كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وإمَّا أَلّا يَغْرَقَ».

وقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلاتُ ذاتَ أَجْزاءٍ، كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمّا زائِدٌ، أَوْ ناقِصٌ، أَوْ مُساوٍ».

و«التَّناقُضُ» هُوَ اخْتِلافُ قَضِيَّتَيْنِ، بِالإيجابِ والسَّلْبِ، بِحَيْثُ يَقْتَضِي لِذاتِهِ أَنْ تَكُونَ إحْداهُما صادِقةً، والأُخْرَى كاذِبةً، كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ». ولا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إلّا بَعْدَ اتِّفاقِهِما فِي المَوْضُوعِ، والمَحْمُولِ، والزَّمانِ، والمَكانِ، والإضافةِ، والقُوّةِ والفِعْلِ، والجُزْءِ والكُلِّ، والشَّرْطِ. ونَقِيضُ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ إنَّما هِيَ السّالِبةُ الجُزْئِيّةُ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، و«بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ». ونَقِيضُ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ إنَّما هِيَ المُوجَبةُ الجُزْئِيّةُ، كَقَوْلِنا: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِحَيَوانٍ»، و«بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ».

المَحْصُورَتانِ لا يَتَحَقَّقُ التَّناقُضُ بَيْنَهُما إلّا بَعْدَ اخْتِلافِهِما فِي الكَمِّيّةِ، لِأَنَّ الكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبانِ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ كاتِبٌ»، و«لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِكاتِبٍ»، والجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقانِ، كَقَوْلِنا: «بَعْضُ الإنْسانِ كاتِبٌ»، و«بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ».

***

العَكْسُ وهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولًا، والمَحْمُولُ مَوْضُوعًا، مَعَ بَقاءِ السَّلْبِ والإيجابِ بِحالِهِ، والتَّصْدِيقِ والتَّكْذِيبِ بِحالِهِ.

والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ لا تَنْعَكِسُ كُلِّيّةً، إذْ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، ولا يَصْدُقُ: «كُلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ»، بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيّةً، لِأَنّا إذا قُلْنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ» يَصْدُقُ: «بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»، فَإنّا نَجِدُ المَوْضُوعَ شَيْئًا مَوْصُوفًا بِالإنْسانِ والحَيَوانِ فيكُونُ بعْضُ الحَيوانِ إنسانًا، والمُوجَبةُ الجُزْئِيّةُ أَيْضًا تَنْعَكِسُ جُزْئِيّةً بِهَذِهِ الحُجّةِ.

والسّالِبةُ الكُلِّيّةُ تَنْعَكِسُ كُلِّيّةً، وذَلِكَ بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ، فَإنَّهُ إذا صَدَقَ قَوْلُنا: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ قَوْلُنا: «لا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإنْسانٍ»، والسّالِبةُ الجُزْئِيّةُ لا عَكْسَ لَها لُزُومًا، فَإنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «بَعْضُ الحَيَوانِ لَيْسَ بِإنْسانٍ»، ولا يَصْدُقُ عَكْسُهُ،

***

القِياسُ هُوَ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوالٍ مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْها لِذاتِها قَوْلٌ آخَرُ. وهُوَ: إمّا اقْتِرانِيٌّ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، و«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ»، فَـ«كُلُّ جِسْمٍ حادِثٌ»، وإمَّا اسْتِثْنائِيٌّ، كَقَوْلِنا: إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ النَّهارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطالِعةٍ.

والمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي القِياسِ يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطَ، ومَوْضُوعُ المَطْلُوبِ يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ، ومَحْمُولُهُ يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ، والمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيها الأَصْغَرُ تُسَمَّى: «الصُّغْرَى»، والَّتِي فِيها الأَكْبَرُ تُسَمَّى: «الكُبْرَى»، وهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ مِنِ الصُّغْرَى والكُبْرَى تُسَمَّى شَكْلًا.

والأَشْكالُ أَرْبَعَةٌ، لِأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إِنْ كانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ، وإِنْ كانَ مَحْمُولًا فِيهِما، فَهُوَ الشَّكْلُ الثّانِي، وإِنْ كانَ مَوْضُوعًا فِيهِما، فَهُوَ الشَّكْلُ الثّالِثُ، وإِنْ كانَ مَوْضُوعًا فِي الصُّغْرَى مَحْمُولًا فِي الكُبْرَى، فَهُوَ الشَّكْلُ الرّابِعُ.

والثّانِي يَرْتَدُّ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى، والثّالِثُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى، والرّابِعُ يَرْتَدُّ إِلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ، أَوْ بِعَكْسِ المُقَدِّمَتَيْنِ جَمِيعًا. والكامِلُ البَيِّنُ الإِنْتاجِ هُوَ الأَوَّلُ، والرّابِعُ بَعِيدٌ عَنِ الطَّبْعِ جِدًّا، والَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ وطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لا يَحْتاجُ إِلَى رَدِّ الثّانِي إِلَى الأَوَّلِ وإِنَّما يُنْتِجُ الثّانِي عِنْدَ اخْتِلافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالإِيجابِ والسَّلْبِ.

والشَّكْلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذِي جُعِلَ مِعْيارَ العُلُومِ فَنُورِدُهُ هُنا لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا ويُسْتَنْتَجَ مِنْهُ المَطالِبُ كُلُّها.

وضُرُوبُهُ المُنْتِجةُ أَرْبَعةٌ: الضَّرْبُ الأَوَّلُ: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، و«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ»، فَـ«كُلُّ جِسْمٍ حادِثٌ». الثّاني: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، و«لا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ»، فَـ«لا شَيْءَ مِنَ الجِسْمِ بِقَدِيمٍ». الثّالِثُ: «بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ»، و«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ»، فَـ«بَعْضُ الجِسْمِ حادِثٌ». الرّابِعُ: «بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ»، و«لا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ»، فَـ«بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ».

والقِياسُ الاِقْتِرانِيُّ يَتَرَكَّبُ إمَّا مِنَ الحَمْلِيَّتَيْنِ كَما مَرَّ وإمَّا مِنَ المُتَّصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنا: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»، و«إنْ كانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فالأَرْضُ مُضِيئةٌ»، يُنْتِجُ: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالأَرْضُ مُضِيئةٌ»، وإمّا مِنَ المُنْفَصِلَتَيْنِ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ عَدَدٍ إمّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ و«كُلُّ زَوْجٍ إمّا زَوْجُ الزَّوْجِ أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ يُنْتِجُ: كُلُّ عَدَدٍ إمّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ، أَوْ مِنْ حَمْلِيّةٍ ومُتَّصِلةٍ، كَقَوْلِنا: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ»، و«كُلُّ حَيَوانٍ جِسْمٌ»، يُنْتِجُ: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ جِسْمٌ»، وإمَّا مِنْ حَمْلِيّةٍ ومُنْفَصِلةٍ، كَقَوْلِنا: «كُلُّ عَدَدٍ إمّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ»، و«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ»، يُنْتِجُ: «كُلُّ عَدَدٍ إمَّا فَرْدٌ أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ»، أَوْ مِنْ مُتَّصِلةٍ ومُنْفَصِلةٍ، كَقَوْلِنا: «كُلَّما

كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ»، و«كُلُّ حَيَوانٍ فَهُوَ إمَّا أَبْيَضُ، أَوْ أَسْوَدُ»، يُنْتِجُ: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ إمّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ».

وأَمّا القِياسُ الاِسْتِثْنائِيُّ فالشَّرْطِيّةُ المَوْضُوعةُ فِيهِ إنْ كانَتْ مُتَّصِلةً فاسْتِثْناءُ عَيْنِ المُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التّالِي، كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ، لَكِنَّهُ إنْسانٌ، فَهُوَ حَيَوانٌ»، واسْتِثْناءُ نَقِيضِ التّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ المُقَدَّمِ، كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوانٍ، فَلا يَكُونُ إنْسانًا»، وإنْ كانَتْ مُنْفَصِلةً فاسْتِثْناءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ يُنْتِجُ نَقِيضَ التّالِي واسْتِثْناءُ نَقِيضِ أَحَدِهِما يُنْتِجُ عَيْنَ التّالِي.

***

البُرْهانُ وهُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ يَقِينِيّةٍ لِإنْتاجِ يَقِينِيّاتٍ، واليَقِينِيّاتُ أَقْسامٌ:

- أَوَّلِيّاتٌ، كَقَوْلِنا: «الواحِدُ نِصْفُ الاِثْنَيْنِ»، و«الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»

- ومُشاهَداتٌ، كَقَوْلِنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقةٌ»، و«النّارُ مُحْرِقةٌ»،

- ومُجَرَّباتٌ، كَقَوْلِنا: «السَّقَمُونْيا تُسَهِّلُ الصَّفْراءَ».

- وحَدَسِيّاتٌ، كَقَوْلِنا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»،

- ومُتَواتِراتٌ، كَقَوْلِنا: «مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وظَهَرَتِ المُعْجِزةُ عَلَى يَدِهِ». وقَضايا قِياساتُها مَعَها، كَقَوْلِنا: «الأَرْبَعةُ زَوْجٌ»، بِسَبَبِ وسَطٍ حاضِرٍ فِي الذِّهْنِ، وهُوَ الانْقِسامُ بِمُتَساوِيَيْنِ،.

***

و«الجَدَلُ» هُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ مَشْهُورةٍ أَوْ مُسَلَّمةٍ

و«الخَطابةُ» هُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ مَقْبُولةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ، أَوْ مَظْنُونةٍ،

و«الشِّعْرُ» قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ، تَنْبَسِطُ مِنْها النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ،

و«المُغالَطةُ» قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ كاذِبةٍ شَبِيهةٍ بِالحَقِّ، أَوْ بِالمَشْهُورِ، أَوْ مِنْ مُقَدِّماتٍ وهْمِيّةٍ كاذِبةٍ.

و«العُمْدةُ» هُوَ البُرْهانُ.

***

[خطبة الشارح]

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحَمْدُ لِلهِ الَّذِي مَنَحَ أَحِبَّتَهُ بِاللُّطْفِ والتَّوْفِيقِ، وَيَسَّرَ لَهُمْ سُلُوكَ سَبِيلِ التَّصَوُّرِ والتَّصْدِيقِ، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى أَشْرَفِ خَلْقِهِ؛ مُحَمَّدٍ الهادِي إِلَى سَواءِ الطَّرِيقِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ؛ الحائِزِينَ لِلصِّدْقِ والتَّحْقِيقِ.

وبَعْدُ،

فَهَذا شَرْحٌ لَطِيفٌ لِكِتابِ العَلّامةِ أَثِيرِ الدِّينِ الأَبْهَرِيِّ -رَحِمَهُ اللهُ- المُسَمَّى بـ«إِيساغُوجِي» فِي عِلْمِ المَنْطِقِ؛ يَحُلُّ أَلْفاظَهُ، وَيُبَيِّنُ مُرادَهُ، وَيَفْتَحُ مُغْلَقَهُ، وَيُقَيِّدُ مُطْلَقَهُ؛ عَلَى وَجْهٍ لَطِيفٍ، وَمَنْهَجٍ مُنِيفٍ، وَسَمَّيْتُهُ: «المَطْلَعَ»[1]، واللهَ أَسْأَلُ أَنْ يَنْفَعَ بِهِ، وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الوَكِيلُ.

قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-:

(١) بفتح الميم واللام، أي مكان الطلوع، أو بضم الميم وكسر اللام، اسم فاعل من «أطلع» أي يجعل القارئ مطلعا على معاني المتن، والأول بمعنى قول صاحب السلم: «سميته بالسلم المنورق»، فإن مكان الطلوع هو السلم. [حاشية العطار ص١٠]

[مقدمة الكتاب]

(بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) أَيْ: أَبْتَدِئُ، وابْتَدَأَ بِالبَسْمَلةِ عَمَلًا بِكتابِهِ العَزِيزِ، وَبِخَبَرِ: «كُلُّ أَمْرٍ ذِي بالٍ لاَ يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَجْذَمُ»؛ أَيْ: مَقْطُوعُ البَرَكةِ، وَفِي رِوايةٍ: «بِحَمْدِ اللهِ»؛ رَواهُ أَبُو داوُدَ وَغَيْرُهُ، وَحَسَّنَهُ ابْنُ الصَّلاحِ وَغَيْرُهُ[1].

---

(١) هذا الحديث روي بألفاظ متعددة، يقول الإمام الزيلعي في تخريجه ما ملخصه: «روي من حديث أبي هريرة ومن حديث كعب بن مالك. أما حديث أبي هريرة فأخرجه أبو داود في سننه في كتاب الأدب، والنسائي في اليوم والليلة، وابن ماجه في النكاح، ورواه ابن حبان في صحيحه في موضعين منه، ورواه الإمام أحمد في مسنده، وابن أبي شيبه في مصنفه في كتاب الآداب، وفي مسنده، وكذلك رواه البزار في مسنده، ورواه الدارقطني في سننه في أوائل كتاب الصلاة، ورواه البيهقي في شعب الإيمان، ورواه إسحاق بن راهويه في مسنده. والحديث فيه روايات؛ فروي: «كل أمر»، وروي: «كل كلام» وهي عند أحمد والنسائي، وروي: «لم يبدأ»، وروي: «لم يفتتح»، وروي: «بحمد الله»، وروي: «بذكر الله»، وروي: «فهو أقطع»، وروي: «فهو أبتر»، وروي: «فهو أجذم»، وروي: «فهو أكتع» -بالكاف- رواه الإمام إسحاق ابن راهويه في مسنده. وأما حديث كعب بن مالك فرواه الطبراني في معجمه». اهـ.

[انظر: تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ١/ ٢٢-٢٤].

الحديث بصيغة الحمدلة: هذه الصيغة رويت في أكثر طرق الحديث، وهي أصح إسنادا من باقي الصيغ، وذكرتها كثير من دووابن السنة، وأكتفي بكتب السنن، فرواها ابن ماجه هكذا (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد أقطع)، كتاب النكاح، باب خطبة النكاح، حديث (١٩٦٩).

ورواها أبو داود في سننه هكذا: (كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم)، كتاب الأدب، باب الهدي في الكلام، حديث (٤٨٤٢).

الحديث بصيغة البسملة: رواه الخطيب البغدادي في الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/ ٦٩، حديث (١٢١٠) ورواه عبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية. =

(نَحْمَدُ اللهَ) أَيْ: نُثْنِي عَلَيْهِ بِصِفاتِهِ؛ إِذِ الحَمْدُ هُوَ الثَّناءُ بِاللِّسانِ عَلَى الجَمِيلِ الاِخْتِيارِيِّ عَلَى جِهةِ التَّبْجِيلِ؛ سَواءٌ تَعَلَّقَ بِالفَضائِلِ أَوْ بِالفَواضِلِ[1].

وابْتَدَأَ ثانِيًا بِالحَمْدِ لِما مَرَّ[2]، وَجَمَعَ بَيْنَ الابْتِداءَيْنِ عَمَلًا بِالرِّوايَتَيْنِ السّابِقَتَيْنِ، وَإِشارةً إِلَى أَنَّهُ لا تَعارُضَ بَيْنَهُما؛ إِذِ الابْتِداءُ حَقِيقِيٌّ وَإِضافِيٌّ. فالحَقِيقِيُّ حَصَلَ بِالبَسْمَلةِ، والإِضافِيُّ بِالحَمْدَلةِ،

وَقَدَّمَ البَسْمَلةَ عَمَلًا بِالكِتابِ والإِجْماعِ.

واخْتارَ الجُمْلةَ الفِعْلِيّةَ عَلَى الاِسْمِيّةِ هُنا وَفِيما يَأْتِي؛ قَصْدًا لِإِظْهارِ العَجْزِ عَنِ الإِتْيانِ بِمَضْمُونِها عَلَى وَجْهِ الثَّباتِ والدَّوامِ[3].

=**الحديث بصيغة ذكر الله**: رواه أحمد بصيغة: (كل كلام أو أمر ذي بال لا يفتح بذكر الله عز وجل فهو أبتر، أو قال: أقطع). مسند أحمد، مسند أبي هريرة، حديث (٨٨٣٣).
الحديث بصيغة الحمدلة والصلاة على رسول الله ﷺ: روي هكذا: (كل أمر لم يبدأ فيه بحمد الله والصلاة علي فهو أقطع أبتر ممحوق من كل بركة) رواه الخليلي في الإرشاد ١/ ٤٤٩، ورواه عبد القادر الرهاوي في الأربعين البلدانية.
[انظر: مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر هامش صفحة ٨/ ٣٩٥-٣٩٦].

(١) الفضائل جميع فضيلة، وهي النعم القاصرة التي يقتصر أثرها على النفس كالصلاة والصوم، والفواضل جمع فاضلة، وهي النعم المتعدية التي يتعدى أثرها إلى الغير كالتعليم والإكرام.

(٢) أي عملًا بما جاء في رواية: «كل أمر لا يبدأ فيه بحمد الله» كما في رواية أبي داود وغيره.

(٣) الأولى في توجيه الاختيار أن المحمود عليه -وهو التوفيق- لما كان متجددًا وقتًا بعد وقت ناسب أن يوقع الحمد عليه بالجملة الفعلية المضارعية، لأن المضارع يدل على الاستمرار التجددي فهو أولى بالاعتبار في هذا المقام من الثبات والدوام الذي تفيده الجملة الاسمية، لدلالة الاستمرار التجددي على أن ما يقال بالحمد من أنواع الإنعام وأصناف الإفضال، متجدد على الاستمرار، فلا تخلو لمحة من إنعام جديد. [انظر: حاشية العطار على إيساغوجي، ص١٧٥-١٧٦]

وَأَتَى بِنُونِ العَظَمةِ إظْهارًا لِلَّزُومِها الَّذي هُوَ نِعْمةٌ مِنْ تَعْظِيمِ اللهِ تَعالَى لَهُ بِتَأْهِيلِهِ لِلْعِلْمِ[1]؛ امْتِثالًا لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾؛ أَيْ: نَحْمَدُهُ حَمْدًا بَلِيغًا[2].

(عَلَى تَوْفِيقِهِ) لَنا؛ أَيْ: خَلْقِهِ قُدْرَةَ الطّاعةِ فِينا، عَكْسُ الخِذْلانِ؛ فَإِنَّهُ خَلْقُ قُدْرةِ المَعْصِيةِ، وَإِنَّما حَمِدَ عَلَى التَّوْفِيقِ؛ أَيْ: فِي مُقابَلَتِهِ، لا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّ الأَوَّلَ واجِبٌ، والثّانِي مَنْدُوبٌ[3].

(وَنَسْأَلُهُ طَرِيقةً هادِيةً) أَيْ: دالّةً لَنا عَلَى الطَّرِيقِ المُسْتَقِيمِ، وَفِي نُسْخةٍ: «وَنَسْأَلُهُ هِدايةَ طَرِيقِهِ».

(وَنُصَلِّي عَلَى مُحَمَّدٍ) مِنَ الصَّلاةِ عَلَيْهِ المَأْمُورِ بِها فِي خَبَرِ: «أَمَرَنا اللهُ أَنْ نُصَلِّيَ عَلَيْكَ، فَكَيْفَ نُصَلِّي عَلَيْكَ؟ فَقالَ: قُولُوا: اللهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ...» إِلَى آخِرِهِ[4]، وَهِيَ مِنَ اللهِ رَحْمةٌ، وَمِنَ المَلائِكةِ اسْتِغْفارٌ، وَمِنَ الآدَمِيِّ تَضَرُّعٌ

---

(١) وأيضًا للدلالة على عظم شأن حمده تعالى، وأنه مما لا يمكن أن يتولاه وحده، بل يحتاج إلى معاون وظهير.

(٢) أي بالغًا غاية الكمال، حيث صدر عن كمال الحضور القلبي بحسب حسن الظن بحال المصنف على ما أفادته الجملة الفعلية من التجدد والحدوث. [حاشية العطار، ص١٨١]

(٣) الأول أي المقيد بكونه في مقابلة نعمة، كذكر الحمد على نعمة التوفيق كما في هذا المقام، فهو واجب لأن شكر المنعم واجب يثاب على فعله ويعاقب على تركه. أما الثاني وهو الحمد مطلقا لا في مقابلة نعمة بخصوصها، فهو مندوب يثاب عليه فاعله ثواب المندوب، وبهذا ظهر أن المقيد أفضل من المطلق؛ لأفضلية الواجب على المندوب، وقيل العكس لصدق المطلق على جميع المحامد كلها معلومها وغير معلومها.

(٤) أخرجه بهذا اللفظ: مسلم (٤٠٥)، وغيره من حديث بشير بن سعد رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا. والحديث متفق عليه أخرجه البخاري (٣٣٦٩)، ومسلم (٤٠٧) من حديث أبي حميد=

وَدُعاءٌ[1]، (وَ) عَلَى (عِتْرَتِه) بِالْمُثَنّاة؛ أَيْ: أَهْلِ بَيْتِه؛ لِخَبَرٍ وَرَدَ بِه[2]، وَقِيلَ: أَزْواجِه وَذُرِّيَّتِه، وَقِيلَ: أَهْلِه وَعَشِيرَتِه الأَدْنِينَ، وَقِيلَ: نَسْلِه وَرَهْطِه الأَدْنِينَ؛ وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ الجَوْهَرِيُّ[3].

(أَجْمَعِينَ) تَأْكِيدٌ.

(أَمّا بَعْدُ) يُؤْتَى بِها لِلْانْتِقالِ مِنْ أُسْلُوبٍ إِلَى آخَرَ، وَكانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي بِها فِي خُطَبِه، والتَّقْدِيرُ: مَهْما يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ البَسْمَلَةِ وَما بَعْدَها.

=الساعدي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا بنحوه. وهو في عداد المتواتر، انظر نظم المتناثر للكتاني (ص ٩٦، رقم ٧٨).

(١) قال ابن حجر الهيتمي في كتابه «الجوهر المنظم» في معنى الصلاة والسلام: إن الصلاة من الله سبحانه هي الرحمة المقرونة بالتعظيم، ومن الملائكة والآدميين سؤال ذلك وطلبه له ﷺ، وذهب آخرون ومنهم أبو العالية من المتقدمين وابن القيم من المتأخرين إلى أن معنى الصلاة عليه ﷺ هو الثناء عليه في الملإ الأعلى، وقد ألف ابن القيم كتابًا سماه «جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على خير الأنام» توسع فيه في بيان الصلاة والسلام على النبي ﷺ وأحكامها وفوائدها.

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن سرد أقوال العلماء في المراد بصلاة الله عليه ﷺ وصلاة الخلق: وأولى الأقوال ما جاء في تفسير سورة الأحزاب عن أبي العالية -كما تقدم- فإن قال قائل: هذا بعيد من اشتقاق اللغة لأن الصلاة في اللغة الدعاء وليست الثناء، فالجواب على هذا أن الصلاة= =أيضا من الصلة، ولا شك أن الثناء على رسول الله ﷺ في الملإ الأعلى من أعظم الصلات، وعلى هذا فالقول الراجح: أن الصلاة عليه ﷺ تعني الثناء عليه في الملإ الأعلى والأدنى.

(٢) أخرجه الترمذي وحسنه (٣٧٨٦)، وغيره من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: (أيها الناس، إني تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي)، وفي الباب عن أبي سعيد وزيد بن أرقم وغيرهما.

(٣) هو إسماعيل بن حماد أبو نصر الفارابي اللغوي المعروف، كان إمامًا في علم اللغة والأصول، من تصانيفه: الصحاح. توفي سنة ٣٩٣هـ. [معجم الأدباء لياقوت، ٢/ ٢٠٥]

(فَهَذِه) المُؤَلَّفةُ الحاضرةُ ذِهْنًا؛ إنْ أُلِّفَتْ بَعْدَ الخُطْبةِ، وَخارِجًا أَيْضًا إنْ أُلِّفَتْ قَبْلَها؛ (رِسالةٌ) لَطِيفةٌ (في) عِلْمِ (المَنْطِقِ).

وَهُوَ آلةٌ قانُونِيّةٌ تَعْصِمُ مُراعاتُها الذِّهْنَ عَنِ الخَطَأِ فِي الفِكْرِ[1]،

وَمَوْضُوعُهُ: المَعْلُوماتُ التَّصَوُّرِيّةُ والتَّصْدِيقِيّةُ[2]،

وَفائِدَتُهُ: الاحْتِرازُ عَنِ الخَطَأِ فِي الفِكْرِ[3].

(أَوْرَدْنا فِيها ما يَجِبُ) اصْطِلاحًا (اسْتِحْضارُهُ لِمَنْ يَبْتَدِئُ فِي شَيْءٍ مِنَ العُلُومِ)؛ فَقَدْ قالَ الغَزالِيُّ[4]: مَنْ لا مَعْرِفةَ لَهُ بِالمَنْطِقِ لا ثِقةَ بِعِلْمِهِ[5]، وَسَمّاهُ: «مِعْيارَ العُلُومِ»[6].

---

(١) المراد بالآلة الواسطة بين الفاعل ومفعوله، كالقلم فإنه واسطة بين الكاتب والمكتوب، وعلم المنطق آلة بين النفس والمعلومات في إيصالها إلى الذهن، وكلمة «قانونية» خرج بها ما هو حسي، وهي نسبة إلى القانون (القاعدة والضابط)، والقانون في الأصل كلمة سريانية بمعنى المسطرة، ثم نقل للقاعدة الكلية من حيث يستخرج بها جزئيات المحكوم عليه. [الكليات للبغوي، ص٧٣٤]

(٢) من حيث إنها توصل إلى مجهول من تصور أو تصديق.

(٣) انظر الشكل (١) التالي الملخص للمبادئ العشرة لعلم المنطق.

(٤) هو أبو حامد، محمد بن محمد بن محمد الغزالي، الملقب حجة الإسلام، زين الدين الطوسي، الفقيه الشافعي، لم يكن للشافعية مثله في عصره، ت: ٥٠٥هـ.

(٥) أي لا يوثق بإدراكه -المطلق- إدراكًا تامًا، لعدم تمكنه من إدارك الفاسد من الصحيح في العلوم.

(٦) أي ميزان الإدراكات الذي به يفرق بين الإدراك الصحيح وغيره. [حاشية الصبان على شرح الملوي على السلم، ص٢٨]

(١) المبادئ العشرة لعلم المنطق

١-	الاسم	المنطق، معيار العلم، علم الميزان، مفتاح العلوم العقلية، خادم العلوم، مقدمة العلوم، رئيس العلوم.
٢-	الحد	هو قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطأ في الفكر. أو هو العلم الباحث عن أحوال المعلومات التصورية والتصديقية من حيث التأدي بها إلى مجهول تصوري أو تصديقي، أو يتوقف عليها الموصل إلى ذلك.
٣-	النسبة بينه وبين العلوم	باعتبار مفهومه مباين لها، وباعتبار مضمونه كلي لها، لأن كل علم تصور أو تصديق.
٤-	الموضوع	المعلومات التصورية والتصديقية من حيث توصيلها لمجهول تصوري أو تصديقي.
٥-	الواضع	واضع المنطق اليوناني أرسطو.
٦-	الفائدة	يعصم الذهن عن الخطأ في الفكر.
٧-	المسائل	القضايا النظرية الباحثة عن هيئة المعرفات، والأقيسة، وما يتعلق بها المبرهن عليها فيه.
٨-	الفضل	يزيد على غيره من العلوم بكونه عام النفع فيها، إذ كل علم تصور أو تصديق، وهو يبحث فيهما، لكن بعض العلوم يفوقه من جهة أخرى.
٩-	الاستمداد	من العقل.
١٠-	حكم الاشتغال به	الجواز.

وَحَصَرَ المُصَنِّفُ المَقْصُودَ فِي رِسالَتِهِ فِي خَمْسةِ أَبْحاثٍ[1]:

- بَحْثُ الأَلْفاظِ،

- وَبَحْثُ الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ،

- وَبَحْثُ التَّصَوُّراتِ،

- وَبَحْثُ القَضايا،

- وَبَحْثُ القِياسِ.

(مُسْتَعِينًا بِاللهِ تَعالَى) أَيْ: طالِبًا مِنْهُ المَعُونةَ عَلَى إِكْمالِها، **(إِنَّهُ مُفِيضُ الخَيْرِ والجُودِ)** أَيِ: العَطاءِ عَلَى عِبادِهِ.

***

(١) ووجه البحث كما قال الشيخ الملوي: أن للمنطق طرفين، تصورات وتصديقات، ولكل منهما مبادئ ومقاصد، فهذه أربعة، ولما احتاجوا في إفادة المعاني واستفادتها إلى ألفاظ تدل عليها، جعلوا بحث الألفاظ بابًا تبعًا، فصارت خمسة. [حاشية الملوي، ص٢١٧]

[مبحث الدلالة]

هَذا (**إيساغُوجي**)[1] هُوَ لَفْظٌ يُونانيٌّ مَعْناهُ الكُلِّيّاتُ الخَمْسُ: «الجِنْسُ، والنَّوْعُ، والفَصْلُ، والخاصّةُ، والعَرَضُ العامُّ». وقِيلَ: مَعْناهُ المَدْخَلُ؛ أَيْ: مَكانُ الدُّخُولِ في المَنْطِقِ؛ سُمِّيَ ذَلِكَ بِهِ بِاسْمِ الحَكِيمِ الَّذِي اسْتَخْرَجَهُ وَدَوَّنَهُ، وَقِيلَ: بِاسْمِ مُتَعَلِّمٍ كانَ يُخاطِبُهُ مُعَلِّمُهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ بِقَوْلِهِ: «يا إيساغُوجِي الحالُ كَذا وَكَذا»، وَفِي نُسَخِ هَذا الكِتابِ اخْتِلافٌ كَثِيرٌ.

ولَمّا كانَتْ مَعْرِفَةُ الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ تَتَوَقَّفُ عَلَى مَعْرِفَةِ الدَّلالاتِ الثَّلاثِ: المُطابَقَةِ والتَّضَمُّنِ والالْتِزامِ، وَأَقْسامِ اللَّفْظِ؛ بَدَأَ بِبَيانِها؛ فَقالَ:

(**اللَّفْظُ الدّالُّ**) بِالوَضْعِ؛ وَهُوَ ما وُضِعَ لِمَعْنًى (**يَدُلُّ**) بِتَوَسُّطِ الوَضْعِ (**عَلَى**) تَمامِ (**ما وُضِعَ لَهُ بِالمُطابَقَةِ**) لِمُطابَقَتِهِ؛ أَيْ: مُوافَقَتِهِ لَهُ؛ مِنْ قَوْلِهِمْ: «طابَقَ النَّعْلُ النَّعْلَ» إذا تَوافَقَتا.

---

(١) إيساغوجي مأخوذة من الكلمة اللاتينية (eisagōgē)، فـ (eisa) تعني بالعربية «إلى»، و(gōgē) تعني «يؤدي أو يفضي»، فالمعنى المادي المحسوس لهذه اللفظة «يؤدي إلى، المدخل»، ثم نقل إلى المعنى المعقول «المقدمة أو الفذلكة»، واستعملت في العربية بمعنى المدخل أو المقدمة إلى المنطق.

فالأقرب للصواب أن معنى إيساغوجي: ترجمة من التراجم، فهي بمنزلة قول المصنف فيما يأتي: «القول الشارح، القضايا، القياس، العكس». ثم اشتهر هذا الكتاب بهذه الكلمة «إيساغوجي» وصارت علما عليه، فإذا أطلقت أريد بها هذا الكتاب كله لا فصل بعينه.

[راجع: الإيضاح لمتن إيساغوجي ص١٣، إيساغوجي للدكتور أحمد فؤاد الأهواني ص٩٢٣ مقال منشور بمجلة الأزهر ج٢٠/ ص١٣٦٨ سنة ١٩٤٨م، وانظر تحقيق الدكتور عرفة عبد الرحمن على المطلع شرح إيساغوجي ص٢١٩]

(وَ) يَدُلُّ (عَلَى جُزْئِه) أَيْ: عَلَى جُزْءِ ما وُضِعَ لَهُ (بالتَّضَمُّنِ)؛ لِتَضَمُّنِ المَعْنَى لِجُزْئِه (إنْ كانَ لَهُ جُزْءٌ)؛ بِخِلافِ البَسِيطِ كالنُّقْطةِ[1].

(وَعَلَى ما يُلازِمُهُ) أَيْ: ما يُلازِمُ ما وُضِعَ لَهُ (في الذِّهْنِ بالالْتِزامِ)؛ لِالتِزامِ المَعْنَى؛ أَيْ: اسْتِلْزامِه لَهُ؛ سَواءٌ لازَمَهُ في الخارِجِ أَيْضًا أَوْ لا.[2]

(كالإنْسانِ؛ فَإنَّهُ يَدُلُّ عَلَى الحَيَوانِ النّاطِقِ بالمُطابَقةِ، وَعَلَى أَحَدِهما) أَيْ: الحَيَوانِ، أَوِ النّاطِقِ (بالتَّضَمُّنِ، وَعَلَى قابِلِ العِلْمِ وَصَنْعةِ الكِتابةِ بالالْتِزامِ).

ودَلالةُ العامِّ عَلَى بَعْضِ أَفْرادِه كَـ«جاءَ عَبِيدِي» مُطابَقةٌ؛ لأَنَّهُ في قُوَّةِ قَضايا بِعَدَدِ أَفْرادِه؛ أَيْ: «جاءَ فُلانٌ وَجاءَ فُلانٌ... وَهَكَذا»؛ فَسَقَطَ ما قِيلَ إنَّها خارِجةٌ

---

(١) النقطة هي نهاية الخط الذي هو نهاية السطح الذي هو نهاية الجسم التعليمي.

(٢) فوائد: الأولى: قال الدمنهوري في شرحه على السلم: إن كلا من دلالة التضمن والالتزام يستلزم دلالة المطابقة وهي لا تستلزمهما، كما إذا كان المعنى بسيطا ولا لازم له. ص ٧. وصرح الأخضري في شرحه بالقول بأن التضمن والالتزام يستلزمان المطابقة دون العكس، إنما هو خلاف للإمام. ص ٢٦.

الثانية: قال الدمنهوري: ودلالة التضمن قد تجتمع مع دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى مركبا وله لازم ذهني، وتنفرد دلالة التضمن فيما إذا كان المعنى مركبا ولا لازم له ذهنيا، وتنفرد دلالة الالتزام فيما إذا كان المعنى بسيطا كالنقطة وله لازم ذهني. والله أعلم. ص٧.

الثالثة: قال الأخضري: ودلالة المطابقة نقلية اتفاقا، وفي الأخيرين أقوال: ثالثها: الالتزامية عقلية والتضمنية نقلية. ص ٢٦. وزاد الباجوري ذلك إيضاحا فقال: ووصف المصنف الدلالة بالوضعية صريح في أن هذه الأنواع الثلاثة وضعية، وهو محل وفاق في المطابقية، وأما في التضمنية والالتزامية فهو على الأصح المنقول عن أكثر المناطقة كما قاله الغنيمي وغيره، ووراءه قولان: أحدهما: أنهما عقليتان، ثانيهما: إن التضمنية وضعية والالتزامية عقلية، وهذه إحدى الطريقتين في ذلك، والأخرى أن المطابقية وضعية اتفاقا كالأولى، والالتزامية عقلية بلا خلاف، وأما التضمنية فقيل وضعية، وقيل عقلية. [حاشية الباجوري على السلم ص ٣١-٣٢].

عَنِ الدَّلالاتِ الثَّلاثِ؛ لِأَنَّ بَعْضَ أَفْرادِهِ لَيْسَ تَمامَ المَعْنَى حَتَّى تَكُونَ دَلالَتُهُ عَلَيْهِ مُطابَقَةً، وَلا جُزْءًا حَتَّى تَكُونَ تَضَمُّنًا، وَلا خارِجًا حَتَّى تَكُونَ التِزامًا، بَلْ هُوَ جُزْئِيٌّ[1]؛ لِأَنَّهُ فِي مُقابَلَةِ الكُلِّيِّ؛ لِأَنَّ دَلالَةَ العُمُومِ مِنْ بابِ الكُلِّيَّةِ، لا الكُلِّ[2].

والدَّلالَةُ هِيَ كَوْنُ الشَّيْءِ بِحالَةٍ يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، والأَوَّلُ الدّالُّ والثّانِي المَدْلُولُ؛ فالدّالُّ: هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِهِ العِلْمُ بِشَيْءٍ آخَرَ، والمَدْلُولُ: هُوَ الَّذِي يَلْزَمُ مِنَ العِلْمِ بِشَيْءٍ آخَرَ العِلْمُ بِهِ، وَقَدْ بيَّنتُها فِي شَرْحِ آدابِ البَحْثِ.

(والدَّلالَةُ) تَنْقَسِمُ إِلَى:

- **(فِعْلِيّةٍ)**[3]؛ كَدَلالَةِ الخَطِّ والإشارةِ.
- **(وَعَقْلِيّةٍ)**؛ كَدَلالَةِ اللَّفْظِ عَلَى لافِظِهِ.

---

(١) قوله: «بل هو جزئي» مسلم، لكن هو جزئي في نفسه، وجزء باعتبار آخر وهو اعتبار مجموع الأفراد، وحينئذ تكون الدلالة تضمنية.

(٢) ويمكن أن يقال: العموم في الكلية من جهة الحكم، ولا منافاة بين الحكم على كل فرد والحكم على الأفراد المجتمعة، فو كل وكلية، كل من حيث إنه لا يصدق على زيد بخصوصه؛ لأنه وضع للمجموع من حيث هو مجموع، وكلية من حيث عموم الحكم؛ فإن الحكم منصب على كل فرد يدل عليه العام.

(٣) المراد بها الوضعية غير اللفظية، بدليل التمثيل بعده، وقد خالف الشيخ زكريا جمهور المناطقة في تسميتها فعلية، وإنما تسمى وضعية، فهذه التسمية لم تعرف لغير الشارح، وكأنه لما كان الوضع جعلًا للفظ بإزاء المعنى، فهو فعل فأطلق عليها فعلية لذلك! [راجع: حاشية العطار على المطلع شرح إيساغوجي، تحقيق د: عرفة عبد الرحمن، ص٢٤٨-٢٤٩]

- (وَطَبِيعِيّةٍ)؛ كَدَلالةِ الأَنِينِ عَلَى الوَجَعِ.
- (وَوَضْعِيّةٍ)؛ وَهِيَ كَوْنُ اللَّفْظِ بِحَيْثُ مَتَى أُطْلِقَ فُهِمَ مِنْهُ المَعْنَى، وَهِيَ المُرادةُ هُنا.

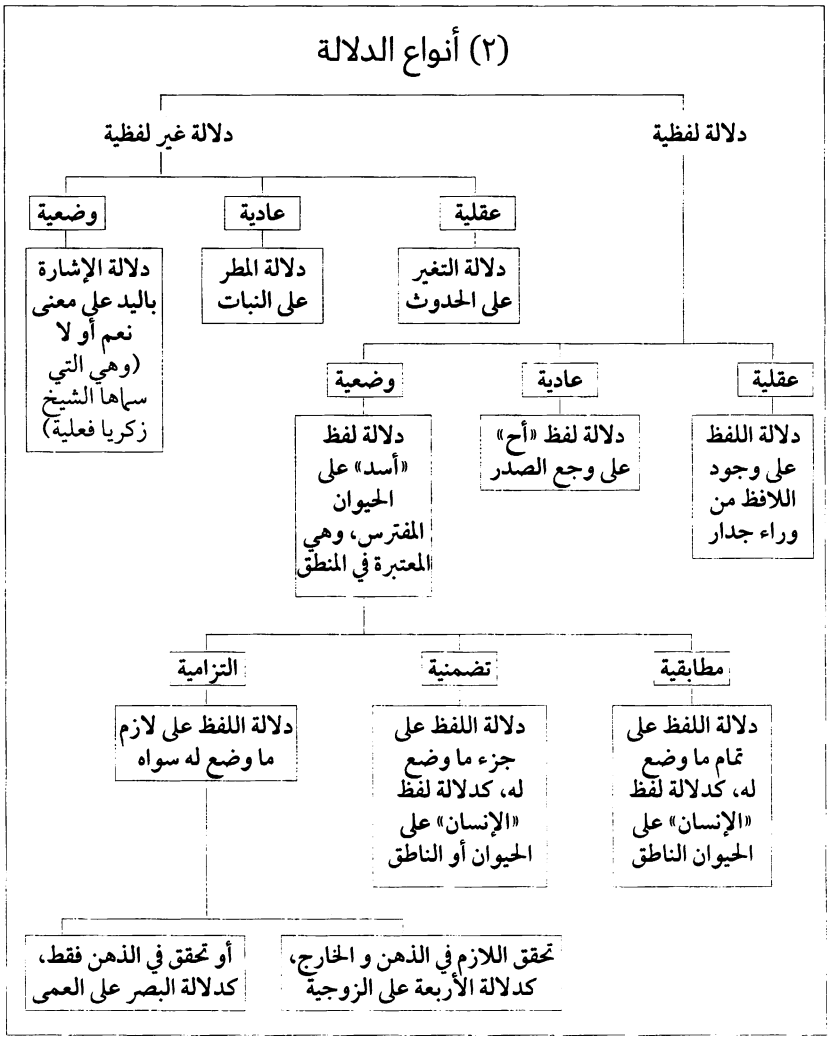
(٢) أنواع الدلالة
دلالة لفظية
دلالة غير لفظية
عقلية
عادية
وضعية
دلالة التغير على الحدوث
دلالة المطر على النبات
دلالة الإشارة باليد على معنى نعم أو لا (وهي التي سماها الشيخ زكريا فعلية)
عقلية
عادية
وضعية
دلالة اللفظ على وجود اللافظ من وراء جدار
دلالة لفظ «أح» على وجع الصدر
دلالة لفظ «أسد» على الحيوان المفترس، وهي المعتبرة في المنطق
مطابقية
تضمنية
التزامية
دلالة اللفظ على تمام ما وضع له، كدلالة لفظ «الإنسان» على الحيوان الناطق
دلالة اللفظ على جزء ما وضع له، كدلالة لفظ «الإنسان» على الحيوان أو الناطق
دلالة اللفظ على لازم ما وضع له سواه
تحقق اللازم في الذهن و الخارج، كدلالة الأربعة على الزوجية
أو تحقق في الذهن فقط، كدلالة البصر على العمى

ولَمّا كانَتِ الدَّلالةُ نِسْبةً بَيْنَ اللَّفْظِ والمَعْنَى، بَلْ بَيْنَهُما وَبَيْنَ السّامعِ[1] اعْتُبِرَتْ إضافَتُها تارةً إلَى اللَّفْظِ؛ فَتُفَسَّرُ بِذَلِكَ، وَتارةً إلَى المَعْنَى؛ فَتُفَسَّرُ بِفَهْمِ المَعْنَى مِنْهُ؛ أَيِ: انْفِهامِهِ، وَتارةً إلَى السّامعِ؛ فَتُفَسَّرُ بِفَهْمِهِ المَعْنَى؛ أَيِ: انْتِقالِ ذِهْنِهِ إلَيْهِ.

وأَفْهَمَ قَوْلُهُ: «إنْ كانَ لَهُ جُزْءٌ» أَنَّ المُطابَقةَ لا تَسْتَلْزِمُ التَّضَمُّنَ، وَكَذا لا تَسْتَلْزِمُ الالْتِزامَ؛ خِلافًا لِلْفَخْرِ الرّازِيِّ[2]، وَأَمّا «التَّضَمُّنُ» وَ«الالْتِزامُ» فَيَسْتَلْزِمانِ «المُطابَقةَ» ضَرُورةً[3].

ودَلالةُ المُطابَقةِ لَفْظِيّةٌ؛ لأَنَّها بِمَحْضِ اللَّفْظِ، والأُخْرَيانِ عَقْلِيَّتانِ؛ لِتَوَقُّفِهِما عَلَى انْتِقالِ الذِّهْنِ مِنَ المَعْنَى إلَى جُزْئِهِ أَوْ لازِمِهِ، وَقِيلَ: وَضْعِيَّتانِ؛ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ المَناطِقةِ.[4]

---

(١) الدلالة إذا نسبت إلى اللفظ قيل: إنه دال على معنى كون اللفظ بحيث يفهم المعنى العالم بالوضع عند إطلاقه، وإذا نسبت إلى المعنى قيل: إنه مدلول هذا اللفظ، بمعنى كون المعنى مفهما عند إطلاقه، وإذا نسبت إلى السامع فتفسر بفهمه المعنى، أي انتقال ذهنه إليه، كما قال الشيخ.

(٢) قوله «خلافا للرازي»، فإنه قال: المطابقة يلزمها الالتزام، لأن لكل ماهية لازمًا ذهنيًا، وأقله أنها ليست غيرها، والدال على الملزوم دال على لازمه البين بالالتزام. [حاشية الملوي على إيساغوجي، ص٢٥٧]

(٣) ضرورة ليس المراد ما قابل النظر، بل المراد وجوبًا، وبرهانه أن التضمن والالتزام تابعان للمطابقة، والتابع من حيث هو تابع لا يوجد بدون متبوعه، فالتضمن والالتزام لا يوجدان دون متبوعهما.

(٤) اختلف في دلالة التضمن والالتزام، فقيل: وضعيتان، لأن وضع اللفظ للمجموع، وعزي هذا القول للأكثرين، وقيل: المطابقة وضعية، وأختاها عقليتان؛ لأن اللفظ الموضوع للمجموع لم يوضع للجزء ولا للازم، فلا يدل عليهما بالوضع بل بالعقل، لأن فهم المجموع بدون فهم جزئه محال عقلا، ومثله اللازم. وقيل: التضمنية وضعية كالمطابقية، والالتزامية عقلية لأن الجزء داخل فيما وضع له بخلاف اللازم فإنه خارج=

واللَّوازِمُ ثَلاثةٌ:

- لازِمٌ ذِهْنًا وَخارِجًا؛ كَقابِلِ العِلْمِ، وَصَنْعةِ الكِتابةِ لِلْإِنْسانِ.
- وَلازِمٌ خارِجًا فَقَطْ؛ كَسَوادِ الغُرابِ، والزِّنْجِيِّ.
- وَلازِمٌ ذِهْنًا فَقَطْ؛ كالبَصَرِ لِلْعَمْى.

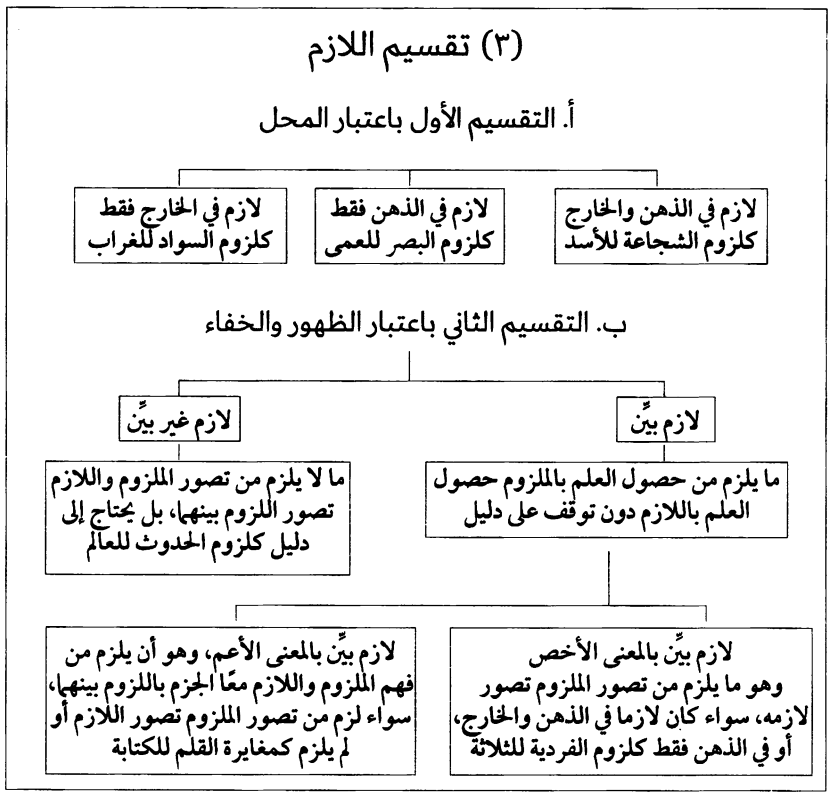
(٣) تقسيم اللازم
أ. التقسيم الأول باعتبار المحل
لازم في الذهن والخارج كلزوم الشجاعة للأسد
لازم في الذهن فقط كلزوم البصر للعمى
لازم في الخارج فقط كلزوم السواد للغراب
ب. التقسيم الثاني باعتبار الظهور والخفاء
لازم بيِّن
لازم غير بيِّن
ما يلزم من حصول العلم بالملزوم حصول العلم باللازم دون توقف على دليل
ما لا يلزم من تصور الملزوم واللازم تصور اللزوم بينهما، بل يحتاج إلى دليل كلزوم الحدوث للعالم
لازم بيِّن بالمعنى الأخص وهو ما يلزم من تصور الملزوم تصور لازمه، سواء كان لازما في الذهن والخارج، أو في الذهن فقط كلزوم الفردية للثلاثة
لازم بيِّن بالمعنى الأعم، وهو أن يلزم من فهم الملزوم واللازم معًا الجزم باللزوم بينهما، سواء لزم من تصور الملزوم تصور اللازم أو لم يلزم كمغايرة القلم للكتابة

=عنه، وقيل: إن لكل من العقل والوضع مدخلا في التضمن والالتزام، فيصح أن يقال إنهما عقليتان، باعتبار أن الانتقال إلى الجزء واللازم، إنما حصل بالعقل، ووضعيتان باعتبار أن الوضع سبب لانتقال العقل فيهما، فهما وضعيتان باعتبار آخر، وهذا خلاف لا طائل تحته. [حاشية العطار ص٢٦١-٢٦٢، بتصرف]

والمُعْتَبَرُ في دَلالةِ الالْتِزامِ اللُّزُومُ الذِّهْنِيُّ؛ كَما ذَكَرَهُ المُصَنِّفُ كَغَيْرِهِ؛ لأَنَّ اللُّزُومَ الخارِجِيَّ لَوْ جُعِلَ شَرْطًا لَمْ تَتَحَقَّقْ دَلالةُ الالْتِزامِ بِدُونِهِ؛ لامْتِناعِ تَحَقُّقِ المَشْرُوطِ بِدُونِ الشَّرْطِ، واللّازِمُ باطِلٌ فَكَذا المَلْزُومُ؛ لأَنَّ العَدَمَ كالعَمَى يَدُلُّ عَلَى المَلَكةِ كالبَصَرِ التِزامًا؛ لأَنَّ العَمَى عَدَمُ البَصَرِ عَمّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ بَصِيرًا؛ مَعَ أَنَّ بَيْنَهُما مُعانَدَةً في الخارِجِ.

(ثُمَّ اللَّفْظُ) الدّالُّ:

- **(إمّا «مُفْرَدٌ»؛ وَهُوَ الَّذِي لا يُرادُ بِالجُزْءِ مِنْهُ دَلالةٌ عَلَى جُزْءِ مَعْناهُ)**؛ بِأَلّا يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ كـ«قِ» عَلَمًا، أَوْ يَكُونَ لَهُ جُزْءٌ لا مَعْنَى لَهُ (كـ«الإنْسانِ»)، أَوْ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنًى؛ لَكِنْ لا يَدُلُّ عَلَيْهِ؛ كـ«عَبْدِ اللهِ» عَلَمًا لإنْسانٍ؛ لأَنَّ المُرادَ ذاتُهُ لا العُبُودِيّةُ، والذّاتُ الواجِبُ الوُجُودِ، أَوْ لَهُ جُزْءٌ ذُو مَعْنًى دالٌّ عَلَيْهِ، لَكِنْ لا يَكُونُ مُرادًا؛ كـ«الحَيَوانِ النّاطِقِ» عَلَمًا لإنْسانٍ؛ لأَنَّ المُرادَ ذاتُهُ لا الحَيَوانِيّةُ والنّاطِقِيّةُ.

- **(وَإمّا «مُؤَلَّفٌ»[1]؛ وَهُوَ الَّذِي لا يَكُونُ كَذَلِكَ)**؛ بِأَنْ يُرادَ بِالجُزْءِ مِنْهُ دَلالةٌ

(١) اللفظ إما مهمل كديز، وإما مستعمل كزيد، والمستعمل إما مفرد وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، وإما مركب (أي مؤلف) وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وهذا مبني على أن القسمة ثنائية، وجعلها بعضهم ثلاثية؛ مفرد وهو ما لايدل جزؤه على شيء أصلا، ومركب وهو ما يدل جزؤه على معنى ليس جزء معناه، ومؤلف وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه. والحق الأول. ودخل تحت المركب: المركب الإضافي كغلام زيد، والمركب التقييدي كالصفة والموصوف كحيوان ناطق، والمركب الإسنادي كزيد قائم، والمركب المزجي كبعلبك، ودخل تحت المفرد: الاسم والفعل والأداة (الحرف). [حاشية الباجوري ص ٣٥، شرح الأخضري ص ٢٦].

عَلَى جُزْءِ مَعْناهُ؛ (كـ«رامِي الحِجارةِ»)؛ لِأَنَّ «الرّامِيَ» مُرادُ الدَّلالةِ عَلَى ذاتٍ ثَبَتَ لَها الرَّمْيُ، وَ«الحِجارةَ» مُرادةُ الدَّلالةِ عَلَى جِسْمٍ مُعَيَّنٍ.

وقَدَّمَ «المُفْرَدَ» عَلَى «المُؤَلَّفِ» لِأَنَّهُ مُقَدَّمٌ طَبْعًا[1]؛ فَقُدِّمَ وَضْعًا لِيُوافِقَ الوَضْعُ الطَّبْعَ، وَلِأَنَّ قُيُودَهُ عَدَمِيَّةٌ، والعَدَمُ مُقَدَّمٌ عَلَى الوُجُودِ.

---

(١) قال الباجوري في حاشيته على السلم: «وهذا أحد أنواع التقدم الخمسة المنظومة في قول بعضهم:

وخمســـــة انواع التقدم يافتى * أقر بها بيت من الشعر واعترف
تقدم طبع والزمـــــان وعلـة * ورتبة ايضا والتقدم للشرف

وضابط الأول: أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه، كالواحد بالنسبة للاثنين، وكذا التصور بالنسبة للتصديق. وضابط الثالث أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه، كحركة الأصبع بالنسبة لحركة الخاتم، فإنها مقدمة عليها وهي علة فيها، لكن تقدمها عليها إنما هو في التعقل وإلا فهما في الوجود الخارجي متقارنان. وضابط كل من الثاني والرابع والخامس ظاهر، ومثال الثاني تقدم الأب على الابن، ومثال الرابع تقدم الإمام على المأموم، وعبر بعضهم عن هذا النوع بالتقدم بالمكان ومثل له بذلك، ومثال الخامس تقدم العالم على الجاهل». اهـ. [انظر حاشية الباجوري ص ٢٩، وانظر الجدول التوضيحي التالي]

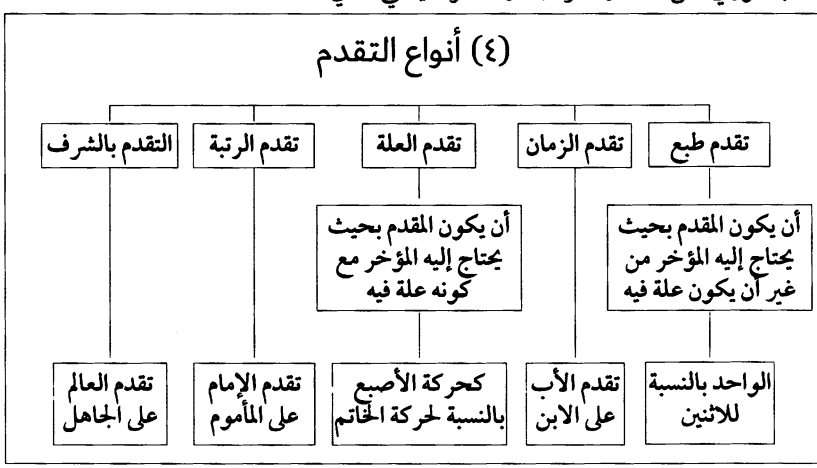
(٤) أنواع التقدم
تقدم طبع
تقدم الزمان
تقدم العلة
تقدم الرتبة
التقدم بالشرف
أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر من غير أن يكون علة فيه
أن يكون المقدم بحيث يحتاج إليه المؤخر مع كونه علة فيه
الواحد بالنسبة للاثنين
تقدم الأب على الابن
كحركة الأصبع بالنسبة لحركة الخاتم
تقدم الإمام على المأموم
تقدم العالم على الجاهل

وَأَرادَ بِـ«المُؤَلَّف»: المُرَكَّبَ؛ فالقِسْمةُ ثُنائِيَّةٌ، وَمَنْ أَرادَ بِهِ ما هُوَ أَخَصُّ مِنْهُ فالقِسْمةُ عِنْدَهُ ثُلاثِيَّةٌ:

- «مُفْرَدٌ»؛ وَهُوَ ما لا يَدُلُّ جُزْؤُهُ عَلَى شَيْءٍ؛ كَـ«زَيْدٍ».

- وَ«مُرَكَّبٌ»؛ وَهُوَ ما لِجُزْئِهِ دَلالةٌ عَلَى غَيْرِ المَعْنَى المَقْصُودِ؛ كَـ«عَبْدِ اللهِ» عَلَمًا.(١)

- وَ«مُؤَلَّفٌ»؛ وَهُوَ ما دَلَّ جُزْؤُهُ عَلَى جُزْءِ مَعْناهُ.(٢)

---

(١) خرج بتعريف المركب أربعة أشياء:
١- ما لا يكون له جزء أصلا، نحو: باء الجر.
٢- ما له جزء لا معنى له، نحو: «زيد» علما.
٣- ما له جزء له معنى لكن لا يدل عليه، نحو: «عبد الله» علما.
٤- ما له جزء ذو معنى دال عليه دلالة غير مرادة، نحو: «الحيوان الناطق» علما.

(٢) انظر الشكل التالي، الخاص بتقسيم اللفظ.

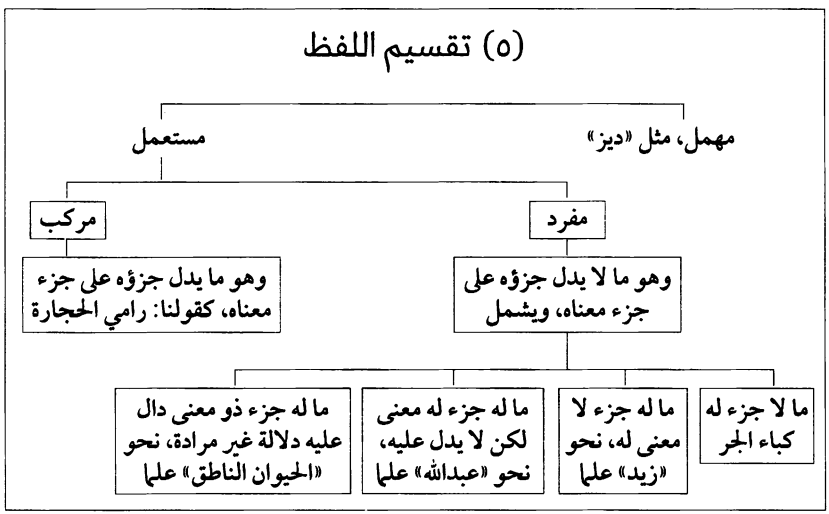
(٥) تقسيم اللفظ
مهمل، مثل «ديز»
مستعمل
مفرد
مركب
وهو ما لا يدل جزؤه على جزء معناه، ويشمل
وهو ما يدل جزؤه على جزء معناه، كقولنا: رامي الحجارة
ما لا جزء له كباء الجر
ما له جزء لا معنى له، نحو «زيد» علما
ما له جزء له معنى لكن لا يدل عليه، نحو «عبدالله» علما
ما له جزء ذو معنى دال عليه دلالة غير مرادة، نحو «الحيوان الناطق» علما

والمُرادُ بـ«الإرادة»: الإرادةُ الجاريةُ عَلَى قانُونِ اللُّغةِ[1]؛ حَتَّى لَوْ أَرادَ أَحَدٌ بِأَلِفِ «الإنْسانِ» مَثَلًا مَعْنًى لا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُؤَلَّفًا.

والأَلْفاظُ المَوْضُوعةُ لِلدَّلالةِ عَلَى ضَمِّ شَيْءٍ إِلَى آخَرَ ثَلاثةٌ: التَّرْكِيبُ، والتَّأْلِيفُ، والتَّرْتِيبُ.

فَـ«التَّرْكِيبُ»: ضَمُّ الأَشْياءِ؛ مُؤْتَلِفةً كانَتْ أَوْ لا، مُرَتَّبَةَ الوَضْعِ أَوْ لا؛ فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ الآخَرَيْنِ مُطْلَقًا.

و«التَّأْلِيفُ»: ضَمُّها مُؤْتَلِفةً؛ سَواءٌ كانَتْ مُرَتَّبَةَ الوَضْعِ كَما فِي «التَّرْتِيبِ»؛ وَهُوَ جَعْلُها بِحَيْثُ يُطْلَقُ عَلَيْها اسْمُ الواحِدِ، وَيَكُونُ لِبَعْضِها نِسْبةٌ إِلَى بَعْضٍ بِالتَّقَدُّمِ والتَّأَخُّرِ فِي الرُّتْبةِ العَقْلِيّةِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُؤْتَلِفةً؛ أَمْ لا[2]. فَهُوَ أَعَمُّ مِنَ «التَّرْتِيبِ» مِنْ وَجْهٍ[3]، وَأَخَصُّ مِنَ «التَّرْكِيبِ» مُطْلَقًا، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ «التَّرْتِيبَ» أَخَصَّ مُطْلَقًا مِنَ «التَّأْلِيفِ» أَيْضًا، وَبَعْضُهُمْ جَعَلَهُما مُتَرادِفَيْنِ[4].

---

(١) أي قواعدها وما يقتضيها اصطلاحًا، وليس المراد خصوص اللغة العربية، بل عموم اللغات، حيث إن بحث المنطقي عن اللفظ ليس مختصًا بلغة من اللغات، بل هو عام. [حاشية الملوي ص٢٩١-٢٩٢]

(٢) قوله: «وإن لم تكن مؤتلفة» كمجموع (إنسان ولا إنسان)، فإن ثبوت الشيء مقدم على نفيه، وقوله: «أم لا» مقابل لقوله: «سواء كانت مرتبة الوضع»، ومثاله: (ناطق حيوان)، فإن بينهما ألفة وليس بينهما ترتيب. [حاشية الملوي ص٢٩٤]

(٣) أي عموم وخصوص من وجه، فينفرد كل منهما عن الآخر، فيجتمعان في نحو «حيوان ناطق»، وينفرد التأليف عن الترتيب في «ناطق حيوان»، والترتيب عن التأليف في نحو «إنسان ولا إنسان» فإنهما مرتبان غير مؤتلفين. [حاشية العطار ص٢٩٥]

(٤) جعلهما مترادفين بأن اعتبر في الترتيب الألفة، وفي التأليف الترتيب. [حاشية العطار ص٢٩٦]

(والمُفْرَدُ) بالنَّظَرِ إلَى مَعْناهُ (إمّا «كُلِّيٌّ»؛ وَهُوَ الَّذي لا يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ) -مِنْ حَيْثُ إنَّهُ مُتَصَوَّرٌ- (وُقُوعَ الشَّرِكةِ فِيهِ)؛ بَحَيْثُ يَصِحُّ حَمْلُهُ عَلَى كُلِّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرادِهِ؛ (كالإنْسانِ)؛ فَإنَّ مَفْهُومَهُ إذا تُصُوِّرَ لَمْ يَمْنَعْ مِنْ صِدْقِهِ عَلَى كَثِيرِينَ؛ سَواءٌ وُجِدَتْ أَفْرادُهُ في الخارِجِ وَتَناهَتْ؛ كالكَواكِبِ، أَمْ لَمْ تَتَناهَ؛ كَنِعْمةِ اللهِ[1]، أَمْ لَمْ تُوجَدْ فِيهِ؛ لامْتِناعِها في الخارِجِ؛ كالجَمْعِ بَيْنَ الضِّدَّيْنِ، أَوْ لِعَدَمِ وُجُودِها وَإنْ كانَتْ مُمْكِنةً؛ كَجَبَلٍ مِنْ ياقُوتٍ، وَبَحْرٍ مِنْ زِئْبَقٍ، أَمْ وُجِدَ مِنْها فَرْدٌ واحِدٌ؛ سَواءٌ امْتَنَعَ وُجُودُ غَيْرِهِ؛ كالإلَهِ؛ أَيِ: المَعْبُودِ بِحَقٍّ[2]؛ إذِ الدَّلِيلُ الخارِجِيُّ قَطَعَ عِرْقَ الشَّرِكةِ عَنْهُ، لَكِنَّهُ عِنْدَ العَقْلِ لَمْ يَمْتَنِعْ صِدْقُهُ عَلَى كَثِيرِينَ؛

---

(١) هذا القسم باطل بإجماع أهل الحق، ومن اعتقده فهو كافر إجماعًا كما قال الإمام السنوسي، ومثاله على مذهب الفلاسة حركة الفلك، فإنه ما من حركة عندهم إلا وقبلها حركة لا إلى أول، ويبنون على ذلك أنها قديمة بالنوع حادثة بأشخاصها.
وأما تمثيل الشارح له بنعمة الله فمعترض عليه بأن الكلام في كلي وجدت منه أفراد بالفعل مجتمعة في الوجود، وفي حال اجتماعها في الوجود بالفعل غير متناهية، وهذا مستحيل في الحادث، فإن كل ما دخل في الوجود من الحوادث فهو متناه، وأما نعمة الله فعدم تناهيها إنما هو بمعنى آخر وهو أن كل ما دخل منها في الوجود فالله يوجد بعده نعما، وهكذا أبد الآباد، وعدم تناهيها باعتبار ما لم يدخل منها في الوجود، أي بالنظر إلى المستقبل، لا فيما وجد منها بالفعل فهو متناه.
وقد ظفرنا بمثاله وهو «موجود» و«وصف» و«شيء» و«ثابت»، فإن أفرادها غير متناهية لأنها تصدق على صفاته تعالى الوجودية القديمة القائمة بذاته، وقد دل الدليل من السنة على أنها لا نهاية لها، واستحالة وجود ما لا نهاية له إنما تثبت في حق الحوادث، بمعنى أن كل الموجودات الحادثة متناهية. [حاشية الملوي ص٣٠٨-٣١٠]

(٢) قال بعض فضلاء المغاربة: إنه كان ينبغي إسقاط هذا القسم من أقسام الكلي؛ لأن لفظ الجزئي والكلي موهم في مقام الألوهية ما لا يصح في حقه تعالى من التعدد والجسمية والتركيب... وهذا التمثيل واقع باصطلاح الحكماء، وهم لا يتحاشون عن ذلك. [حاشية العطار ص٣١٤]

وَإلّا لَمْ يَفْتَقِرْ إلَى دَلِيلِ إثْباتِ الوَحْدانِيّةِ، أَمْ أَمْكَنَ؛ كَـ«الشَّمْسِ»؛ أَيِ: الكَوْكَبِ النَّهارِيِّ المُضِيءِ؛ إذِ المَوْجُودُ مِنْها واحِدٌ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُوجَدَ مِنْها شُمُوسٌ كَثِيرَةٌ.(١)

ثُمَّ «الكُلِّيُّ» إنِ اسْتَوَى مَعْناهُ فِي أَفْرادِهِ فَمُتَواطِئٌ؛ كَـ«الإنْسانِ»، وَإنْ تَفاوَتَ فِيها بِالشِّدّةِ أَوِ التَّقَدُّمِ فَمُشَكِّكٌ؛ كَـ«البَياضِ»؛ فَإنَّ مَعْناهُ فِي الثَّلْجِ أَشَدُّ مِنْهُ فِي العاجِ، وَ«الوُجُودِ»؛ فَإنَّ مَعْناهُ فِي الواجِبِ قَبْلَهُ فِي المُمْكِنِ، وَأَشَدُّ مِنْهُ فِيهِ(٢).

(وَإمّا «جُزْئِيٌّ»؛ وَهُوَ الَّذِي يَمْنَعُ نَفْسُ تَصَوُّرِ مَفْهُومِهِ ذَلِكَ) أَيْ: وُقُوعَ الشَّرِكةِ فِيهِ؛ **(كَـ«زَيْدٍ» عَلَمًا)**؛ فَإنَّ مَفْهُومَهُ مِنْ حَيْثُ وَضْعُهُ لَهُ إذا تُصُوِّرَ مَنَعَ

---

(١) يمكن ترتيب أقسام الكلي على النحو التالي؛ وذلك أن الأقدمين قسموا الكلي إلى ثلاثة أقسام، وأدرج المتأخرون تحت كل قسم قسمين آخرين فتصير الأقسام ستة، وبيانه هكذا:
الأول: ما لم يوجد منه شيء، وتحته:
١- ما يستحيل وجوده؛ كالجمع بين الضدين. ٢- ما يمكن وجوده؛ كبحر من زئبق.
الثاني: ما وجد منه واحد فقط، وتحته:
٣- ما يستحيل وجود غيره معه؛ كالإله. ٤- ما يمكن وجود غيره معه؛ كشمس.
الثالث: ما وجد منه أفراد، وتحته:
٥- ما وجد منه أفراد غير متناهية؛ كصفة وموجود وشي وثابت؛ فإن أفرادها التي وجدت لا تتناهى؛ لأن منها الصفات الوجودية القديمة القائمة بذاته تعالى.
٦- ما وجد منه أفراد متناهية، كالكواكب والنجوم. [حاشية الباجوري على السلم ص ٣٦- ٣٧، حاشية الصبان على الشرح الصغير للملوي ص ٦٣-٦٤].

(٢) المشكك بصيغة اسم الفاعل، سمي بذلك لأنه يشكك الناظر فيه، فلا يدري أهو من المتواطئ نظرًا لاتحاد الحقيقة، أم من المشترك نظرًا للاختلاف الذي بين الأفراد في الحقيقة. والمشهور في التشكيك اعتبار التفاوت بأحد الوجوه الثلاثة: الأولية بمعنى التقدم بالذات أي العلية، والأولوية بمعنى الأنسبية في نظر العقل، والأشدية بمعنى كثرة الآثار، وكأنه لاستلزام الأشدية الأولوية اكتفى بها الشارح. [حاشية العطار ص٣١٧ بتصرف]

ذَلِكَ، وَلا عِبْرَةَ بِما يَعْرِضُ لَهُ مِن اشْتِراكٍ لَفْظِيٍّ.[1]

وقَدَّمَ «الكُلِّيَّ» عَلَى «الجُزْئِيِّ» لِأَنَّ قُيُودَهُ عَدَمِيَّةٌ[2]؛ نَظِيرُ ما مَرَّ، وَلِأَنَّهُ

---

(١) لا يضر عروض الاشتراك اللفظي عند تعدد وضعه لأشخاص، لأنه باعتبار كل وضع لا يدل إلا على معيَّن مشخص. [شرح السلم المنورق للإمام القويسني، ص٦٤]

(٢) أراد بالقيود مطلقَ النفي في قوله: «لا يمنع».. إلى آخره من النفس والتصور والمفهوم، فباعتبار تسلط النفي على أمور متعددة كان كل واحد منها قيدًا، وإلا فعدم المنع قيد واحد، والمراد بكونها عدمية أن العدم معتبر في مفهومها، وضمير «قيوده» يرجع لـ«الكلي»، ولا يقال: الأمر بالعكس لأن قيود الكلي وجودية، وقيود الجزئي عدمية، وذلك لأن الكلي هو الذي لا يمنع، والمنع يتضمن النفي، ونفي النفي إثبات، فصار معنى «لا يمنع» يمكن، والجزئي هو الذي يمنع ومعناه: لا يمكن، لأنا نقول هذا تأويل بعيد لا يصار إليه ولا يعول عليه. [حاشية العطار ص٣٢٦]

(٦) تقسيم المفرد

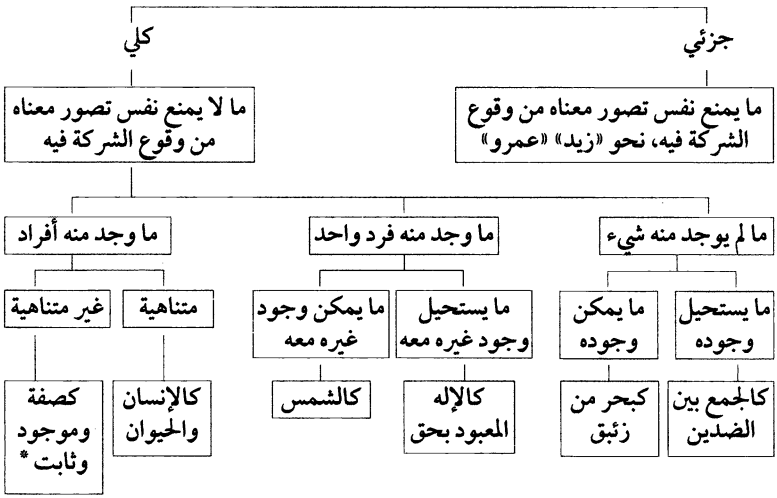

* التحقيق أن كل ما دخل في الوجود الحادث فهو متناه قطعًا، ولذلك أسقط كثير من المحققين هذا القسم (غير المتناهي) وأنه يستحيل تصوره على مذهب أهل السنة.

المَقْصُودُ بِالذّاتِ عِنْدَ المَنْطِقِيِّ؛ لِأَنَّهُ مادّةُ الحُدُودِ، والبَراهِينِ، والمَطالِبِ[1]؛ بِخِلافِ «الجُزْئِيِّ».

***

(والكُلِّيُّ إمّا «ذاتِيٌّ»؛ وَهُوَ الَّذِي يَدْخُلُ فِي حَقِيقةِ جُزْئِيّاتِهِ؛ كَـ«الحَيَوانِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»، وَ«الفَرَسِ») فَإنَّهُ داخِلٌ فِيهِما؛ لِتَرَكُّبِ «الإنْسانِ» مِنَ «الحَيَوانِ» وَ«النّاطِقِ»، وَ«الفَرَسِ» مِنَ «الحَيَوانِ» وَ«الصّاهِلِ».

(وَإمّا «عَرَضِيٌّ»؛ وَهُوَ الَّذِي يُخالِفُهُ) أَيْ: لا يَدْخُلُ فِي حَقِيقةِ جُزْئِيّاتِهِ؛ **(كَـ«الضّاحِكِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»)**؛ لِما مَرَّ أَنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ «الحَيَوانِ» وَ«النّاطِقِ»؛ فَـ«الضّاحِكُ» خارِجٌ عَنْهُ، وَعَلَى هَذا فالماهِيّةُ عَرَضِيّةٌ.

وقَدْ يُطْلَقُ «الذّاتِيُّ» عَلَى ما لَيْسَ بِـ«عَرَضِيٍّ»؛ فَتَكُونُ الماهِيّةُ «ذاتِيّةً»[2]،

---

(١) لأنه مادة الحدود إلى آخره، لأن الحدود تتركب منه، وكذا الأقيسة، لأنها تتركب من القضايا، والمحمول في القضية الحملية لا بد وأن يكون كليًا، فهو مادة للحدود حقيقة وجزء مادة في الأقيسة.
والمراد بالمطالب النتائج، وهو جزء حقيقة فيها بناء على أن المحمول لا يكون إلا كليا، وأيضا الكلي جزء من جزئية، فالجزئي كل بالنظر لوقوع الكلي جزءًا منه، و معرفة الجزء سابقة على معرفة الكل لأنه مقدم عليه طبعا. [حاشية العطار ص٣٢٧]

(٢) وقد فرقوا بين الذاتي والعرضي بثلاثة فروق:
أ. الذاتي لا يمكن فهم الذات بدونه، والعرضي بخلافه. مثاله: المثلث هو ما له أضلاع ثلاثة وله وجود، فضلعه ذاتي لا يمكن فهمه بدونه، ووجوده عرضي يمكن فهمه بدونه لأن المثلث يفهم ثم يطلب وجوده.
ب. الذاتي لا تبقى الذات مع توهم رفعه، والعرضي بخلافه، مثاله: الثلاثة؛ لا بقاء لها مع توهم رفع واحد منها، ولها بقاء مع توهم رفع الفردية عنها.
ج. الذاتي لا يعلل، والعرضي بخلافه، مثاله: الناطق ثبت للإنسان بلا علة، والضاحك=

واعْتُرِضَ بِأَنَّ «الذّاتِيَّ» مَنْسُوبٌ إِلَى الذّاتِ؛ فَلَوْ كانَتْ ذاتِيّةً لَزِمَ نِسْبةُ الشَّيْءِ إِلَى نَفْسِهِ[1]!

وَأُجِيبَ بِأَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيةَ اصْطِلاحِيّةٌ لا لُغَوِيّةٌ، وَبِأَنَّ الذّاتَ كَما تُطْلَقُ عَلَى الحَقِيقةِ تُطْلَقُ عَلَى ما صَدَقَها، وَيُمْكِنُ نِسْبةُ الحَقِيقةِ إِلَى ما صَدَقَها[2].

=ثبت بعلة هي التعجب. وللمناطقة في تعريف الذاتي والعرضي اصطلاحات كثيرة، وينبني على هذه الاصطلاحات تقسيم الكلي:

الاصطلاح الأول

وهو ما جرى عليه المصنف كما يؤخذ من كلامه بطريق المفهوم:

١- الذاتي هو ما اندرج في الماهية، ويشمل الجنس والفصل من الكليات الخمسة الآتي شرحها.

٢- العرضي هو ما خرج عن الماهية، ويشمل الخاصة والعرض العام.

٣- الواسطة وهو ما لم يندرج في الماهية ولم يخرج عنها بل هو عينها، وهو النوع.

الاصطلاح الثاني

١- الذاتي ما اندرج في الماهية.

٢- العرضي ما ليس كذلك، وعليه فالنوع عرضي.

الاصطلاح الثالث

١- العرضي ما خرج عن الماهية.

٢- الذاتي ما ليس كذلك، وعليه فالنوع ذاتي.

[انظر: حاشية الباجوري ص ٣٧، حاشية الصبان ص ٦٥-٦٦]. وانظر شكل (٧) التالي.

(١) وذلك لأن الذاتي ما له نسبة إلى ذات الشيء، وذات الشيء لا يكون منسوبًا إلى ذات الشيء، بل ينسب إلى الشيء ما ليس هو، والجواب بأن الذاتي وإن دل على النسبة بحسب اللغة لكن لا كلام فيه، وإنما الكلام فيما وقع عليه الاصطلاح، وهو لا يشتمل على النسبة أصلا، -ولهذا قال: التسمية اصطلاحية لا لغوية. [حاشية العطار ص٣٤٠]

(٢) تصرف المناطقة في هذا كقولهم «للإنسان» مثلا، فجعلوا اللفظين بمنزلة كلمة واحدة، وأدخلوا الجار عليه، وجرُّوه به. وأصله مركب من «ما» الموصولة و «صدق» فعل ماض، أي ما صدق عليه الماهية، والصدق بمعنى الحمل، فمصدوق الموصول مع صلته:=

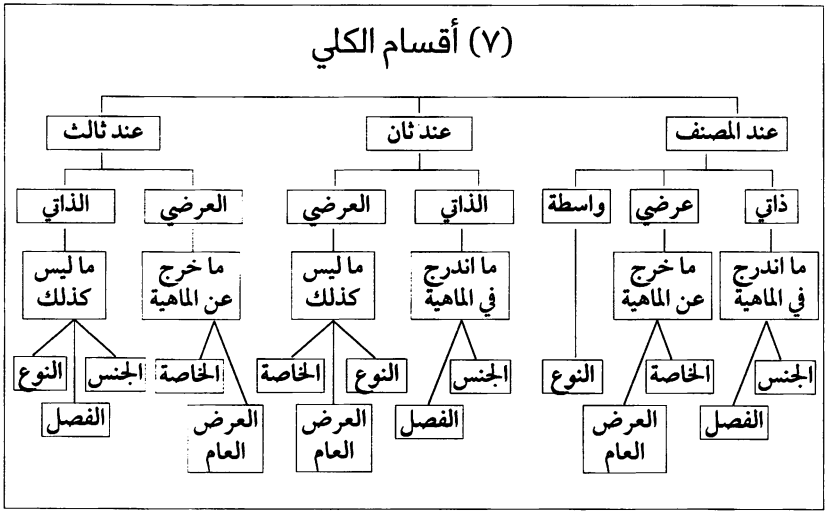

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيانِ الكُلِّيّاتِ الخَمْسِ، وَبَدَأَ بِـ«الذّاتِيِّ» مِنْها؛ فَقالَ:

***

=الأفراد، فإن تلك الأفراد تحمل عليها الماهية كزيد وعمرو... إلخ، فإنه يقال: زيد إنسان وعمرو إنسان إلخ، فعلى هذا تفتح القاف في «صدق». [حاشية العطار ص٣٤٢]

[الكليات الخمسة]

(وَ«الذّاتيُّ» إمّا مَقُولٌ في جَوابِ ما هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكةِ المَحْضةِ؛ كَـ«الحَيَوانِ» بِالنِّسْبةِ إلَى) أَنْواعِه؛ نَحْوُ: («الإنْسانِ» وَ«الفَرَسِ»؛ وَهُوَ الجِنْسُ).

لِأَنَّهُ إذا سُئِلَ عَنِ «الإنْسانِ»، وَ«الفَرَسِ» بِـ«ما هُما؟» كانَ «الحَيَوانُ» جَوابًا عَنْهُما؛ لِأَنَّهُ تَمامُ ماهِيَّتِهِما المُشْتَرَكةِ بَيْنَهُما.

وَإذا سُئِلَ عَنْ كُلٍّ مِنْهُما لَمْ يَصِحَّ أَنْ يَكُونَ جَوابًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِتَمامِ ماهِيَّتِهِ؛ فَلا يُجابُ بِهِ، بَلْ بِتَمامِها؛ وَتَمامُها في الأَوَّلِ: «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، وَفِي الثّاني: «الحَيَوانُ الصّاهِلُ».

والمَسْؤُولُ عَنْهُ بِـ«ما» مُنْحَصِرٌ في أَرْبَعةٍ:

- في واحِدٍ كُلِّيٍّ؛ نَحْوُ: «ما الإنْسانُ؟».
- وَواحِدٍ جُزْئِيٍّ؛ نَحْوُ: «ما زَيْدٌ؟».
- وَكَثِيرٍ مُتَماثِلِ الحَقِيقةِ؛ نَحْوُ: «ما زَيْدٌ، وَعَمْرٌو، وَبَكْرٌ؟».
- وَكَثِيرٍ مُخْتَلِفِها؛ نَحْوُ: «ما الإنْسانُ، والفَرَسُ، والشّاةُ؟».

والجَوابُ عَنِ الأَرْبَعةِ مُنْحَصِرٌ في ثَلاثةِ أَجْوِبةٍ؛ لِاشْتِراكِ الثّاني والثّالِثِ في جَوابٍ واحِدٍ.[1]

(١) وجه الحصر أن الجواب إما أن يكون بالحد وهو الأول، أو بالنوع وهو الثاني، أو بالجنس وهو الثالث. [حاشية العطار، ص٣٤٧]

(وَيُرْسَمُ) «الجِنْسُ» (بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ)؛ دَخَلَ فِيهِ سائِرُ الكُلِّيَّاتِ (مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالحَقائِقِ)؛ خَرَجَ بِهِ «النَّوْعُ»؛ لِأَنَّهُ مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُتَّفِقِينَ بِالحَقائِقِ، (فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»)؛ خَرَجَ بِهِ «الفَصْلُ»، وَ«الخاصّةُ»، وَ«العَرَضُ العامُّ»؛ إِذِ الأَوَّلانِ إِنَّما يُقالانِ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟»، والثّالِثُ لا يُقالُ فِي الجَوابِ أَصْلًا؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ ماهِيَّةً لِما هُوَ عَرَضٌ لَهُ حَتَّى يُقالَ فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»، وَلا مُمَيِّزًا لَهُ حَتَّى يُقالَ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ؟».

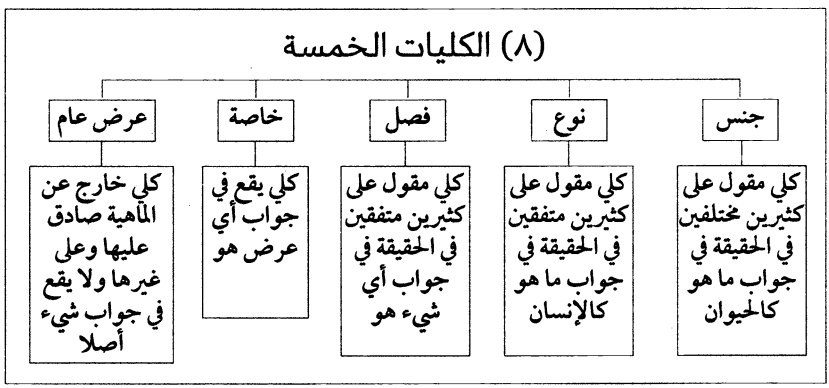
(٨) الكليات الخمسة
جنس
كلي مقول على كثيرين مختلفين في الحقيقة في جواب ما هو كالحيوان
نوع
كلي مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب ما هو كالإنسان
فصل
كلي مقول على كثيرين متفقين في الحقيقة في جواب أي شيء هو
خاصة
كلي يقع في جواب أي عرض هو
عرض عام
كلي خارج عن الماهية صادق عليها وعلى غيرها ولا يقع في جواب شيء أصلا

وأَمّا «الجُزْئِيُّ» فَلَمْ يَدْخُلْ فِي «الكُلِّيِّ» حَتَّى يَحْتاجَ إِلَى إِخْراجِهِ بِمَقُولٍ عَلَى كَثِيرِينَ كَما زَعَمَهُ جَماعةٌ.

و«الجِنْسُ» أَرْبَعةُ أَقْسامٍ:

- «عالٍ»؛ وَهُوَ الَّذِي تَحْتَهُ جِنْسٌ، وَلَيْسَ فَوْقَهُ جِنْسٌ؛ كَـ«الجَوْهَرِ» عَلَى القَوْلِ بِجِنْسِيَّتِهِ.

- وَ«مُتَوَسِّطٌ»؛ وَهُوَ الَّذِي فَوْقَهُ جِنْسٌ، وَتَحْتَهُ جِنْسٌ؛ كَـ«الجِسْمِ النّامِي».

- وَ«سافِلٌ»؛ وَهُوَ الَّذِي فَوْقَهُ جِنْسٌ، وَلَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ؛ كَـ«الحَيَوانِ»؛ لِأَنَّ الَّذِي تَحْتَهُ أَنْواعٌ لا أَجْناسٌ.

- وَ«مُنْفَرِدٌ»؛ وَهُوَ الَّذِي لَيْسَ فَوْقَهُ جِنْسٌ، وَلَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ، قالُوا: وَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مِثالٌ.(١)

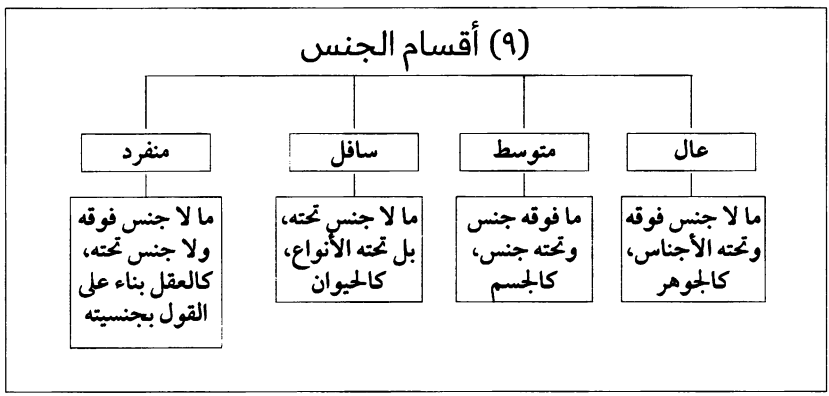
(٩) أقسام الجنس
عال
متوسط
سافل
منفرد
ما لا جنس فوقه وتحته الأجناس، كالجوهر
ما فوقه جنس وتحته جنس، كالجسم
ما لا جنس تحته، بل تحته الأنواع، كالحيوان
ما لا جنس فوقه ولا جنس تحته، كالعقل بناء على القول بجنسيته

***

(وَإِمّا مَقُولٌ فِي جَوابِ ما هُوَ بِحَسَبِ الشَّرِكةِ والخُصُوصِيّةِ مَعًا؛ كَـ«الإِنْسانِ» بِالنِّسْبةِ إِلَى) أَفْرادِهِ؛ نَحْوُ: («زَيْدٍ» وَ«عَمْرٍو»؛ وَهُوَ النَّوْعُ)؛ لِأَنَّهُ إِذا سُئِلَ عَنْ «زَيْدٍ» وَ«عَمْرٍو» بِـ«ما هُما؟» كانَ «الإِنْسانُ» جَوابًا عَنْهُما؛ لِأَنَّهُ تَمامُ ماهِيَّتِهِما المُشْتَرَكةِ بَيْنَهُما.

(١) مثل له بعضهم بـ«العقل» بناء على القول بجنسيته واختلاف أفراده بالفصول لا بالخواص، وبناء على أن الجوهر ليس جنسًا له، بل عرض عام، لئلا يتحقق جنس أعم منه، فتكون العقول العشرة أنواعا مختلفة لا أجناسًا حتى لا يتحقق جنس أخص منه، ولا أشخاصًا حتى تتحقق جنسيته. [حاشية الملوي ص٣٦٠]

وإذا سُئِلَ عَنْ كُلِّ واحِدٍ مِنْهُما كانَ الجَوابُ ذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ تَمامُ ماهِيَّتِهِ المُخْتَصّةِ بِهِ.

(وَيُرْسَمُ) «النَّوْعُ» (بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ)؛ دَخَلَ فِيهِ سائِرُ الكُلِّيّاتِ، (مَقُولٌ عَلَى كَثِيرِينَ مُخْتَلِفِينَ بِالعَدَدِ دُونَ الحَقِيقَةِ)؛ خَرَجَ بِهِ «الجِنْسُ»، (فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»)؛ خَرَجَ بِهِ «الفَصْلُ» وَ«الخاصّةُ»، وَ«العَرَضُ العامُّ»؛ مَعَ أَنَّ الثّالِثَ يَخْرُجُ بِما خَرَجَ بِهِ «الجِنْسُ» أَيْضًا، لَكِنَّ الأَنْسَبَ إِخْراجُهُ بِما خَرَجَتْ بِهِ «الخاصّةُ»؛ لِتَشارُكِهِما فِي العَرَضِيّةِ.

و«النَّوْعُ» قِسْمانِ:

- «إِضافِيٌّ»؛ وَهُوَ المُنْدَرِجُ تَحْتَ جِنْسٍ.
- وَ«حَقِيقِيٌّ»؛ وَهُوَ ما لَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ؛ كَـ«الإِنْسانِ».

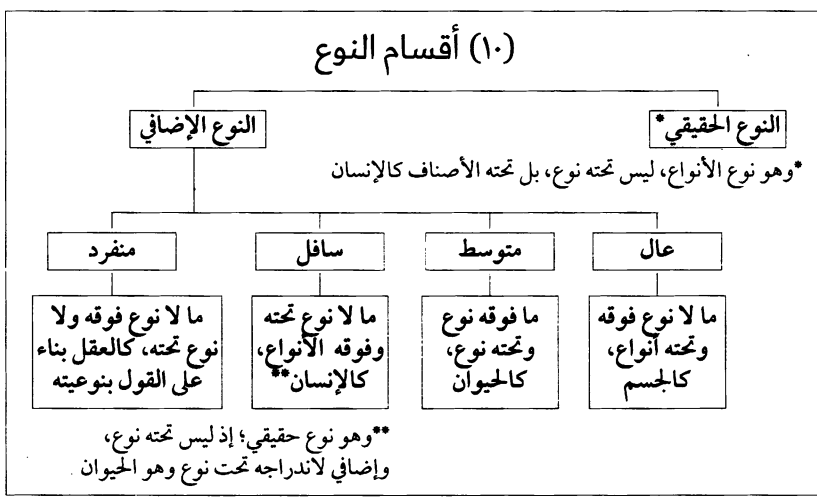
(١٠) أقسام النوع
النوع الحقيقي*
النوع الإضافي
*وهو نوع الأنواع، ليس تحته نوع، بل تحته الأصناف كالإنسان
عال
متوسط
سافل
منفرد
ما لا نوع فوقه وتحته أنواع، كالجسم
ما فوقه نوع وتحته نوع، كالحيوان
ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع، كالإنسان**
ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته، كالعقل بناء على القول بنوعيته
**وهو نوع حقيقي؛ إذ ليس تحته نوع، وإضافي لاندراجه تحت نوع وهو الحيوان

فَبَيْنَهُما عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مِنْ وَجْهٍ، فَيَجْتَمِعانِ في نَحْوِ: «الإنْسانِ»؛ فَإنَّهُ نَوْعٌ «إضافِيٌّ»؛ لِانْدِراجِهِ تَحْتَ جِنْسٍ؛ وَهُوَ «الحَيَوانُ»، وَ«حَقِيقِيٌّ»؛ إذْ لَيْسَ تَحْتَهُ جِنْسٌ.

ويَنْفَرِدُ «الإضافِيُّ» بِنَحْوِ: «الجِسْمِ النّامِي»؛ فَإنَّ فَوْقَهُ جِنْسٌ؛ وَهُوَ: «الجِسْمُ المُطْلَقُ»، وَتَحْتَهُ جِنْسٌ؛ وَهُوَ: «الحَيَوانُ».

ويَنْفَرِدُ «الحَقِيقِيُّ» بِالماهِيّةِ البَسِيطةِ؛ كَـ«العَقْلِ المُطْلَقِ» عِنْدَ الحُكَماءِ؛ عَلَى القَوْلِ بِنَفْيِ جِنْسِيّةِ «الجَوْهَرِ».

***

(وَإمّا غَيْرُ مَقُولٍ في جَوابِ: «ما هُوَ؟»، بَلْ مَقُولٌ في جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ في ذاتِهِ؟») أَيْ: جَوْهَرِهِ، **(وَهُوَ الَّذي يُمَيِّزُ الشَّيْءَ)**؛ وَلَوْ في الجُمْلةِ **(عَمّا يُشارِكُهُ في «الجِنْسِ»؛ كَـ«النّاطِقِ» بِالنِّسْبةِ إلَى «الإنْسانِ»؛ وَهُوَ)** -أَيِ: المَقُولُ في جَوابِ ذَلِكَ- **(الفَصْلُ)**؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ إذا سُئِلَ عَنِ «الإنْسانِ» بِـ«أَيُّ شَيْءٍ هُوَ في ذاتِهِ؟» كانَ «النّاطِقُ» جَوابًا عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَيِّزُهُ عَمّا يُشارِكُهُ في «الجِنْسِ».

وتَبِعَ في اقْتِصارِهِ عَلَى قَوْلِهِ: «في الجِنْسِ» المُتَقَدِّمِينَ؛ بِناءً عَلَى أَنَّ كُلَّ ماهِيّةٍ لَها فَصْلٌ فَلَها جِنْسٌ، وَذَهَبَ المُتَأَخِّرُونَ إلَى زِيادةِ «أَوْ» في الوُجُودِ.[1]

(١) اعلم أن القدماء جعلوا الفصل مميزا عن المشاركة في الجنس، حتى إن كل ما يكون له فصل يكون له جنس، إذ المشاركة في الوجود لا تفتقر إلى التمييز بالفصل، وإلا لزم التسلسل لأن الفصل أيضًا موجود، فالتمييز عنه يحتاج لفصل آخر، لكن لما لم يتم البرهان على انحصار الذاتي في الجنس والفصل بهذا المعنى: عدل عنه الشيخ في الإشارات، وتبعه المتأخرون، وجعلوا الفصل مميزا عن المشارك في الجنس أو في الوجود. وتحقيق ذلك=

وَمَبْنَى الخِلافِ عَلَى جَوازِ تَرَكُّبِ الماهِيّةِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَساوِيَيْنِ وَعَدَمِهِ؛ فَمَنْ جَوَّزَ تَرَكُّبَها مِنْ ذَلِكَ زادَ ما ذُكِرَ، وَمَنْ لا فَلا.[1]

(وَيُرْسَمُ) «الفَصْلُ» (بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ)؛ دَخَلَ فِيهِ سائِرُ الكُلِّيّاتِ، (يُقالُ عَلَى الشَّيْءِ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذاتِهِ؟») خَرَجَ بِهِ «الجِنْسُ» و«النَّوْعُ»؛ لِأَنَّهُما يُقالانِ فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»، وَ«العَرَضُ العامُّ»؛ لِأَنَّهُ لا يُقالُ فِي الجَوابِ أَصْلًا كَما مَرَّ، وَ«الخاصّةُ»؛ لِأَنَّها إِنَّما تُمَيِّزُ الشَّيْءَ فِي عَرَضِهِ لا فِي ذاتِهِ.

و«الفَصْلُ» قِسْمانِ:

- «قَرِيبٌ»؛ وَهُوَ ما يُمَيِّزُ الشَّيْءَ عَنْ جِنْسِهِ القَرِيبِ؛ كَـ«النّاطِقِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ».

- وَ«بَعِيدٌ»؛ وَهُوَ ما يُمَيِّزُ الشَّيْءَ فِي الجُمْلَةِ عَنْ جِنْسِهِ البَعِيدِ؛ كَـ«الحَسّاسِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ».

=أن فصل الشيء إن اختص بجنسه (كالحساس) للحيوان بالنسبة إلى الجسم النامي، كان مميزًا عما عداه مما يشاركه في الوجود، وإن لم يكن مختصا بالجنس، كالناطق للإنسان عند من يجعله مقولا على غير الحيوانات، كالملائكة مثلا، فهو يميز الإنسان عن جميع ما يشاركه في الجنس، أعني الحيوان، لا عن جميع ما يشاركه في الوجود إذ لا يميزه عن الملائكة. [حاشية العطار ص٣٧٨، بتصرف]

(١) مراده أن المتأخرين ذهبوا إلى جواز تركب الماهية من أمرين متساويين، كل منهما فصل مميز لها عما يشاركها في الوجود لا في الجنس، إذ لا جنس لها، وإن لم يقع ذلك، فإن ميزها عن جميع مشاركاتها في الوجود فهو فصل قريب، أو عن بعضها فهو فصل بعيد، فزادوا في تعريف الفصل أو في الوجود، فقالوا: هو ما يميز الشيء في ذاته عما يشاركه في الجنس أو في الوجود. [حاشية الصبان ص٦٥]

فَإِنْ قُلْتَ: يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الجِنْسُ فَصْلًا؛ لِأَنَّهُ يُمَيِّزُ هَذا التَّمْيِيزَ، قُلْتُ: لا بُعْدَ فِيهِ إِنْ أَتَى بِهِ فِي جَوابِ: «أَيُّ شَيْءٍ هُوَ فِي ذاتِهِ؟»؛ بِخِلافِ ما إِذا أَتَى بِهِ فِي جَوابِ: «ما هُوَ؟»؛ فَلَهُ اعْتِبارانِ بِحَسَبِ السُّؤالِ.

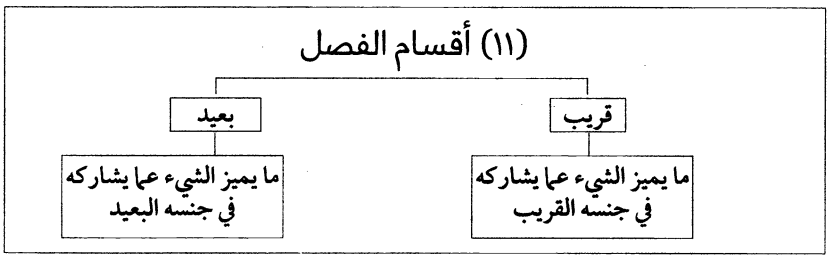

***

ثُمَّ ثَنَّى بِـ«العَرَضِيِّ»؛ فَقالَ: (**وَأَمّا «العَرَضِيُّ» فَإِمّا أَنْ يَمْتَنِعَ انْفِكاكُهُ عَنِ الماهِيَّةِ؛ وَهُوَ: «العَرَضُ اللّازِمُ»**)؛ كَـ«الضّاحِكِ» بِالقُوَّةِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ»، (**أَوْ لا يَمْتَنِعُ**) انْفِكاكُهُ عَنْها؛ (**وَهُوَ: «العَرَضُ المُفارِقُ»**)؛ كَـ«الضّاحِكِ» بِالفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ».

(**وَكُلٌّ واحِدٍ مِنْهُما إِمّا أَنْ يَخْتَصَّ بِحَقِيقَةٍ واحِدَةٍ؛ وَهُوَ: «الخاصّةُ»؛ كَـ«الضّاحِكِ» بِالقُوَّةِ والفِعْلِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ»**)؛ لِأَنَّهُ بِالقُوَّةِ لازِمٌ لِماهِيَّةِ «الإِنْسانِ» مُخْتَصٌّ بِها، وَبِالفِعْلِ مُفارِقٌ لَها مُخْتَصٌّ بِها؛ وَهَذا مَذْهَبُ المُتَأَخِّرِينَ، وَأَمّا المُتَقَدِّمُونَ فَشَرَطُوا أَنْ تَكُونَ «الخاصّةُ» لازِمَةً غَيْرَ مُفارِقَةٍ[1]؛ لِأَنَّها الَّتِي يُعْرَفُ بِها.

(١) بمعنى أنه لا يصح التعريف بالخاصة غير اللازمة كالضاحك بالفعل.

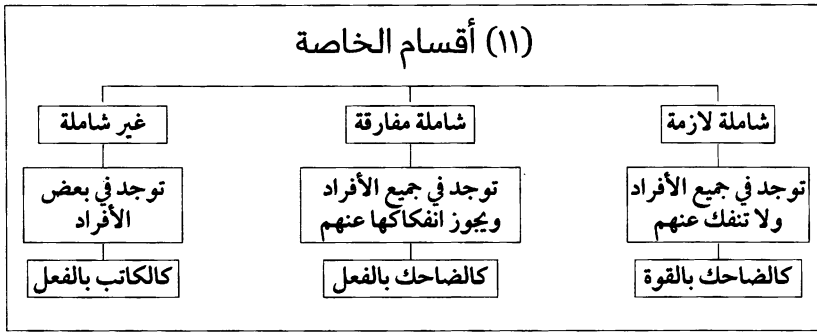

(وَتُرْسَمُ) «الخاصّةُ» (بِأَنَّها كُلِّيَّةٌ)؛ دَخَلَ فِيها سائِرُ الكُلِّيّاتِ، (تُقالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقِيقةٍ واحِدةٍ فَقَطْ) مِنَ الأَفْرادِ (قَوْلًا عَرَضِيًّا)؛ خَرَجَ بِهِ «الجِنْسُ»، وَ«العَرَضُ العامُّ»؛ لِأَنَّهُما يُقالانِ عَلَى حَقائِقَ، وَ«النَّوْعُ»، وَ«الفَصْلُ»؛ لِأَنَّ قَوْلَهُما عَلَى ما تَحْتَهُما ذاتِيٌّ لا عَرَضِيٌّ. ولا حاجةَ إِلَى قَوْلِهِ: «فَقَطْ» بَعْدَ «واحِدةٍ».(١)

و«الخاصّةُ» قَدْ تَكُونُ لِلْجِنْسِ؛ كاللَّوْنِ لِلْجِسْمِ، وَقَدْ تَكُونُ لِلنَّوْعِ؛ كالضّاحِكِ لِلْإِنْسانِ، وَكُلُّ خاصّةٍ لِنَوْعٍ خاصّةٌ لِجِنْسِهِ؛ وَلا يَنْعَكِسُ.(٢)

***

(١) وذلك لأن الجنس والعرض العام يقالان على ما تحت حقائق، كقولك: «زيد وعمرو حيوان أو ماش، وزيد والفرس حيوان أو ماش» فهما داخلان في قوله: «تقال على ما تحت حقيقة واحدة» فذكر قوله «فقط» لإخراجهما، فيكون قوله «فقط» هو الفصل بالحقيقة. [حاشية العطار ص٣٩٦]

(٢) خاصة النوع تصلح خاصة للجنس، فيقال: حيوان ضاحك، أو حيوان كاتب، أما خاصة الجنس فهي لا تصلح أن تكون خاصة للنوع، لأنه لو نسب ماش إلى الإنسان كان عارضا عاما. [ميزان المعقولات في التصورات والتصديقات، للدكتور عبد الله محيي الدين عزب ص١٧٦]

(وَإمّا أَنْ يَعُمَّ) كُلٌّ مِنَ «العَرَضِ اللّازِمِ»، وَ«المُفارِقِ» (حَقائِقَ فَوْقَ حَقِيقةٍ واحِدةٍ؛ وَهُوَ: «العَرَضُ العامُّ»؛ كـ«المُتَنَفِّسِ» بِالقُوّةِ والفِعْلِ بِالنِّسْبةِ لِلْإِنْسانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الحَيَواناتِ)؛ لِأَنَّهُ بِالقُوّةِ لازِمٌ لِماهِيّاتِ الحَيَواناتِ، وَبِالفِعْلِ مُفارِقٌ لَها، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ هُوَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِواحِدةٍ مِنْها.

(وَيُرْسَمُ بِأَنَّهُ كُلِّيٌّ)؛ دَخَلَ فِيهِ سائِرُ الكُلِّيّاتِ، (يُقالُ عَلَى ما تَحْتَ حَقائِقَ مُخْتَلِفةٍ قَوْلًا عَرَضِيًّا)؛ خَرَجَ بِهِ «الجِنْسُ»؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «عَلَى ما تَحْتَهُ» ذاتِيٌّ لا عَرَضِيٌّ، وَ«النَّوْعُ»، وَ«الفَصْلُ»، وَ«الخاصّةُ»؛ لِأَنَّها لا تُقالُ إلّا عَلَى حَقِيقةٍ واحِدةٍ.[1]

---

(١) **فوائد تعم الكليات الخمس:**

الأولى: جعل بعضهم الأجناس أربعة:

١- الجنس القريب، ويسمى الجنس السافل. ٢- الجنس الوسط.

٣- الجنس البعيد، ويسمى الجنس العالي، وهو إما بعيد بمرتبة كالجسم، أو بعيد بمرتبتين وهو الجوهر. وتركوا ما فوق الجوهر فلم يقولوا الحادث، مع أن الحادث يشمل الجواهر والأعراض! فالجواب أن الحدوث من لوازم الوجود لا الماهية، والذاتيات ما لها دخل في الماهية، ومثل هذا يقال في الموجود والشيء والممكن، لأن الموجود والشيء من لوازم الوجود، بل هما عين الوجود، والممكني يستوي فيه الطرفان.

والماهية تعتبر من حيث إنها ماهية لا تفيد وجودا ولا ضده، فإنها تتعقل ولا وجود لها، فالوجود والماهية متغايران، فلا يكون الوجود أو الإمكان أو الشيء أو الحادث جنسا. وأما واجب الوجود سبحانه فيستحيل أن يكون جنسا إذ لو كان جنسا لكان له فصل، ولو كان له فصل لكان مركبا من جنس وفصل، والتركيب محال في حقه تعالى.

وقال الإمام الغزالي: كل ما تتصور الحقيقة بدونه فليس من الأجناس، فمثلا: لا يمكن تصور المثلث بدون الضلع الثالث منه لأن الضلع داخل في حقيقته، ولكن يمكن تصوره بدون الوجود. إذن فيكون الوجود خارجا عن الأجناس، وكذلك الحدوث، لأنه من توابع الوجود. إذن فأعلى الأجناس الجوهر، وهو أصل المركبات، ومن أجل ذلك امتنع إطلاقه على الباري سبحانه.=

=٤- الجنس المنفرد وهو الذي ليس فوقه جنس وليس تحته جنس، ولم يذكره المصنف لعدم الظفر له بمثال، ومثل له بعضهم بالعقل بناء على القول بجنسيته. [حاشية الباجوري ص٤٠].

الثانية: الفصل نوعان:

١- قريب وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه القريب كالناطق للإنسان يميزه عما يشاركه في جنسه القريب من الحمار والفرس.

٢- بعيد وهو ما يميز الشيء عما يشاركه في جنسه البعيد كالحساس للإنسان يميزه عما يشاركه في جنسه البعيد كالجسم من الحجر والشجر. [حاشية الباجوري على السلم ص ٣٨].

الثالثة: النوع: المعرف في الشرح هو النوع الحقيقي، وهو غير النوع الإضافي وهو ما صدق في جواب «ما هو» على كثيرين وقد اندرج تحته جنس، فكل كلي اندرج تحت جنس فوقه يقال له «نوع إضافي» سواء صدق على كثيرين أو مختلفين.

ومراتب النوع الإضافي أربعة:

١- النوع العالي وهو ما لا أنواع فوقه وتحته الأنواع كالجسم.

٢- النوع السافل وهو ما لا نوع تحته وفوقه الأنواع كالإنسان.

٣- النوع المتوسط وهو ما فوقه نوع وتحته نوع كالحيوان.

٤- النوع المنفرد وهو ما لا نوع فوقه ولا نوع تحته، ومثلوا له بالعقل بناء على القول بنوعيته. [حاشية الباجوري على السلم ص ٣٩].

الرابعة: الخاصة كما تكون للنوع تكون للجنس، كالماشي فإنه خاصة للحيوان، ولا يلزم من كونها خاصة للجنس أن تكون خاصة للنوع بخلاف العكس، فكل خاصة للنوع خاصة للجنس ولا عكس. والخاصة على نوعين:

١- ملازمة كالضاحك بالقوة. ٢- مفارقة كالضاحك بالفعل.

[حاشية الباجوري على السلم ص ٣٩-٤٠].

الخامسة: العرض العام على نوعين:

١- عرض لازم كالمتنفس بالقوة. ٢- عرض مفارق كالمتنفس بالفعل.

وبعضهم قسم العرض المفارق إلى:

أ- عرض سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل.

ب- عرض بطيء الزوال كالشيب والشباب.

[حاشية الباجوري على السلم ص ٣٩، شرح الأخضري ص ٢٧].

قِيلَ: وَإِنَّما كانَتْ هَذِهِ التَّعْرِيفاتُ رُسُومًا لِلْكُلِّيّاتِ لِجَوازِ أَنْ يَكُونَ لَها ماهِيّاتٌ وَراءَ تِلْكَ المَفْهُوماتِ الَّتِي ذَكَرْناها؛ مَلْزُوماتٌ مُساوِياتٌ لَها؛ فَحَيْثُ لَمْ تَتَحَقَّقِ الماهِيّاتُ أُطْلِقَ عَلَى تِلْكَ المَفْهُوماتِ الرُّسُومُ.(١)

قالَ العَلّامةُ الرّازِيُّ: وَهَذا بِمَعْزِلٍ عَنِ التَّحْقِيقِ؛ لِأَنَّ الكُلِّيّاتِ أُمُورٌ اعْتِبارِيّةٌ؛ حُصِّلَتْ مَفْهُوماتُها، وَوُضِعَتْ أَسْماؤُها بِإِزائِها؛ فَلَيْسَ لَها مَعانٍ غَيْرُ تِلْكَ المَفْهُوماتِ، فَتَكُونُ هِيَ حُدُودًا؛ عَلَى أَنَّ عَدَمَ العِلْمِ بِأَنَّها حُدُودٌ لا يُوجِبُ العِلْمَ بِأَنَّها رُسُومٌ؛ فَكانَ المُناسِبُ ذِكْرَ التَّعْرِيفِ الَّذِي هُوَ أَعَمُّ.

واعْلَمْ أَنَّ غَرَضَ المَنْطِقِيِّ مَعْرِفَةُ ما يُوصِلُ إِلَى التَّصَوُّرِ؛ وَهُوَ «القَوْلُ الشّارِحُ»، أَوْ إِلَى التَّصْدِيقِ؛ وَهُوَ «الحُجّةُ»، وَلِكُلٍّ مِنْهُما مُقَدِّمةٌ.

ولَمّا فَرَغَ مِنْ مُقَدِّمةِ الأَوَّلِ أَخَذَ فِي بَيانِهِ؛ فَقالَ:

***

(١) قال الشيخ الملوي: اعلم أن هذه التعاريف العلمية كلها رسوم، لأن الحدود إنما تكون للحقائق التي لها أفراد في الخارج، والكليات الخمس أفرادها كمفهوم إنسان وحيوان، ليس له وجود في الخارج، بل هي أمور اعتبارية، فالحق أنها رسوم. [حاشية الملوي ص٤٠٠]

القول الشارح

(القَوْلُ الشّارِحُ) سُمِّيَ بِهِ لِشَرْحِهِ الماهِيّةَ، وَيُقالُ لَهُ: التَّعْرِيفُ، وَمُعَرِّفُ الشَّيْءِ: ما تَسْتَلْزِمُ مَعْرِفَتُهُ مَعْرِفَتَهُ.

والتَّعْرِيفُ إمّا حَدٌّ أَوْ رَسْمٌ، وَكُلٌّ مِنْهُما إمّا تامٌّ أَوْ ناقِصٌ، وَدَلِيلُ حَصْرِهِ فِي الأَرْبَعَةِ أَنَّهُ إمّا أَنْ يَكُونَ بِجَمِيعِ الذّاتِيّاتِ فَهُوَ الحَدُّ التّامُّ، أَوْ بِبَعْضِها فالحَدُّ النّاقِصُ، أَوْ بِالجِنْسِ القَرِيبِ والخاصّةِ فالرَّسْمُ التّامُّ، أَوْ بِغَيْرِ ذَلِكَ فالرَّسْمُ النّاقِصُ، وَبَقِيَ خامِسٌ وَهُوَ التَّعْرِيفُ اللَّفْظِيُّ، وَهُوَ ما أَنْبَأَ عَنِ الشَّيْءِ بِلَفْظٍ أَظْهَرَ مُرادِفٍ؛ مِثْلُ: «العُقار»: «الخَمْر»[1].

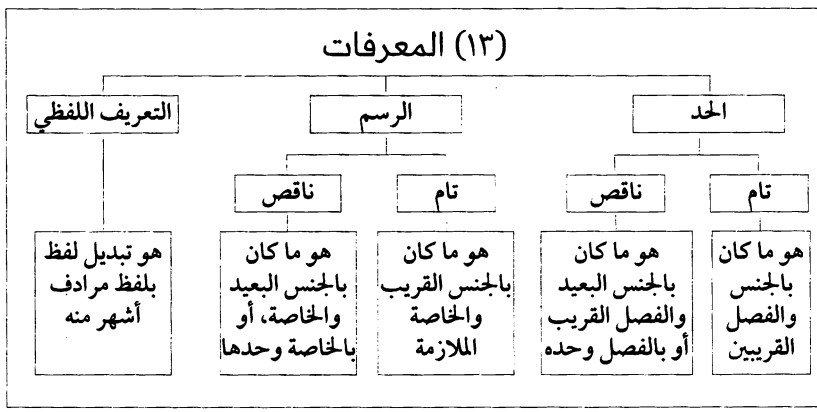

(١) المحققون على أن التعريف اللفظي داخل في الرسم، لأنه راجع إلى التعريف بالخاصة، فقولنا: «العقار: الخمر» تعريف بالخاصة لأن لفظ الخمر خاصته من خواص العقار، وكذا ما زاده بعضهم من التعريف بالمثال وبالتقسيم: راجع إلى التعريف بالخاصة، لأن المثال والتقسيم خاصتان للمعرَّف. [حاشية الملوي ص٤٢٢]

وقَدْ أَخَذَ فِي بَيانِ الأَرْبَعة؛ فَقالَ: («**الحَدُّ**»: **قَوْلٌ دالٌّ عَلَى ماهِيّةِ الشَّيْءِ**)[1] أَيْ: حَقِيقَتِهِ الذّاتِيّةِ؛ (**وَهُوَ الَّذي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ وَفَصْلِهِ القَرِيبَيْنِ؛ كَـ«الحَيَوانِ النّاطِقِ» بِالنِّسْبةِ إِلَى «الإِنْسانِ»**)؛ لأَنَّكَ إِذا قُلْتَ: «ما الإِنْسانُ؟»؛ فَيُقالُ: «الحَيَوانُ النّاطِقُ»، وَكالجِنْسِ القَرِيبِ حَدُّهُ؛ كَقَوْلِكَ فِي حَدِّ الإِنْسانِ: «هُوَ الجِسْمُ النّامِي الحَسّاسُ، المُتَحَرِّكُ بِالإِرادةِ، النّاطِقُ».

(**وَهُوَ**) أَيِ: الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِمّا ذُكِرَ (**الحَدُّ التّامُّ**)، أَمّا كَوْنُهُ حَدًّا فَلأَنَّ «الحَدَّ» لُغةً: المَنْعُ؛ وَهُوَ مانِعٌ مِنْ دُخُولِ الغَيْرِ فِيهِ، وَأَمّا كَوْنُهُ «تامًّا» فَلِذِكْرِ جَمِيعِ الذّاتِيّاتِ فِيهِ. وَخَرَجَ بِذِكْرِ ماهِيّةِ الشَّيْءِ الرَّسْمُ؛ فَإِنَّهُ إِنَّما يَدُلُّ عَلَى آثارِهِ كَما سَيَأْتِي.

وكَلامُهُ يَدُلُّ عَلَى تَخْصِيصِ الحَدِّ بِذَواتِ الماهِيّاتِ المُرَكَّباتِ؛ فَتَخْرُجُ البَسائِطُ؛ فَإِنَّها إِنَّما تُعَرَّفُ بِالرُّسُومِ لا بِالحُدُودِ.

ويُعْتَبَرُ فِي الحَدِّ التّامِّ تَقْدِيمُ «الجِنْسِ» عَلَى «الفَصْلِ»؛ لأَنَّ «الفَصْلَ» مُفَسِّرٌ لَهُ، وَمُفَسِّرُ الشَّيْءِ مُتَأَخِّرٌ عَنْهُ.

قِيلَ: لا يُمْكِنُ تَعْرِيفُ الحَدِّ لِئَلّا يَلْزَمَ التَّسَلْسُلُ، وَأُجِيبَ بِمَنْعِ لُزُومِهِ؛ لأَنَّ

---

(١) ذكر الغزالي في المستصفى قولين: هل الحد عين المحدود أو خلافه؟ وجعله القرافي لفظيا قائلا: «وهو غير المحدود إن أريد به اللفظ وعينه إن أريد به المعنى».
[انظر: شرح الأخضري ص ٢٨، المستصفى ١/ ٦٤-٦٩. شرح تنقيح الفصول ص ٦].
فائدة: أربعة لا يقام عليها برهان، ولا يطلب عليها دليل ولا يقال فيها لم؟ فإن ذلك كله نمط واحد، وهي: الحدود والعوائد والإجماع والاعتقادات الكامنة في النفوس، فلا يطلب دليل على كونها في النفوس بل على صحة وقوعها في نفس الأمر. [انظر شرح تنقيح الفصول ص ٧، فتح الرحمن شرح لقطة العجلان ص ٣٣، شرح الأخضري ص ٢٩].

حَدَّ الحَدِّ نَفْسُ الحَدِّ؛ كَما أَنَّ وُجُودَ الوُجُودِ نَفْسُ الوُجُودِ؛ بِمَعْنَى أَنَّ حَدَّ الحَدِّ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ حَدٌّ مُنْدَرِجٌ فِي الحَدِّ؛ وَإِن امْتازَ عَنْهُ بِإِضافَتِهِ إِلَيْهِ.

(**والحَدُّ النّاقِصُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ البَعِيدِ، وَفَصْلِهِ القَرِيبِ؛ كَـ«الجِسْمِ النّاطِقِ» بِالنِّسْبَةِ إِلَى «الإِنْسانِ»**) أَمّا كَوْنُهُ حَدًّا فَلِما مَرَّ، وَأَمّا كَوْنُهُ ناقِصًا فَلِعَدَمِ ذِكْرِ جَمِيعِ الذّاتِيّاتِ فِيهِ.

(**والرَّسْمُ التّامُّ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ**) **القَرِيبِ، (وَخَواصِّهِ اللّازِمَةِ لَهُ؛ كَـ«الحَيَوانِ الضّاحِكِ» فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسانِ»**)؛ أَمّا كَوْنُهُ رَسْمًا فَلِأَنَّ رَسْمَ الدّارِ أَثَرُها؛ وَلَمّا كانَ التَّعْرِيفُ بِالخاصّةِ اللّازِمَةِ الَّتِي هِيَ مِنْ آثارِ الشَّيْءِ كانَ تَعْرِيفًا بِالأَثَرِ، وَأَمّا كَوْنُهُ تامًّا فَلِمُشابَهَتِهِ الحَدَّ التّامَّ؛ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وُضِعَ فِيهِ الجِنْسُ القَرِيبُ، وَقُيِّدَ بِأَمْرٍ يَخْتَصُّ بِالشَّيْءِ.

(**والرَّسْمُ النّاقِصُ؛ وَهُوَ الَّذِي يَتَرَكَّبُ مِنْ عَرَضِيّاتٍ تَخْتَصُّ جُمْلَتُها**)؛ وَإِنْ لَمْ يَخْتَصَّ كُلٌّ مِنْها (**بِحَقِيقَةٍ واحِدَةٍ؛ كَقَوْلِنا فِي تَعْرِيفِ «الإِنْسانِ»: إِنَّهُ ماشٍ عَلَى قَدَمَيْهِ، عَرِيضُ الأَظْفارِ، بادِي البَشَرَةِ، مُسْتَقِيمُ القامَةِ، ضاحِكٌ بِالطَّبْعِ**). أَمّا كَوْنُهُ رَسْمًا فَلِما مَرَّ، وَأَمّا كَوْنُهُ ناقِصًا فَلِعَدَمِ ذِكْرِ جَمِيعِ أَجْزاءِ الرَّسْمِ التّامِّ.

وبَقِيَتْ أَشْياءُ مُخْتَلَفٌ فِيها:

- مِنْها: التَّعْرِيفُ بِالعَرَضِ العامِّ مَعَ الفَصْلِ؛ كَـ«الماشِي النّاطِقِ» بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسانِ، أَوْ بِالفَصْلِ وَحْدَهُ، أَوْ مَعَ الخاصّةِ؛ كَـ«النّاطِقِ»، أَوِ «النّاطِقِ الضّاحِكِ» بِالنِّسْبَةِ لِلْإِنْسانِ. والأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْها حَدٌّ ناقِصٌ.

- وَمِنْها: التَّعْرِيفُ بِالعَرَضِ العامِّ مَعَ الخاصّةِ؛ كَـ«الماشي الضّاحِك» بِالنِّسْبةِ لِلْإِنْسانِ، أَوْ بِالخاصّةِ وَحْدَها؛ المُساوِيةِ لِلْمَرْسُومِ. والأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّ كُلًّا مِنْهُما رَسْمٌ ناقِصٌ.

واعْتُرِضَ بِأَنَّ التَّعْرِيفَ بِالرَّسْمِ مُمْتَنِعٌ؛ لِأَنَّ الخارِجَ إِنَّما يُعَرِّفُ الشَّيْءَ إِذا عُرِفَ اخْتِصاصُهُ بِهِ، وَفِيهِ دَوْرٌ؛ لِتَوَقُّفِ مَعْرِفةِ كُلٍّ مِنْهُما حِينَئِذٍ عَلَى مَعْرِفةِ الآخَرِ، وَأُجِيبَ بِمَنْعِ الحَصْرِ المَذْكُورِ؛ لِجَوازِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ الشَّيْءِ وَلازِمِهِ مُلازَمةٌ بَيِّنةٌ؛ بِحَيْثُ يَنْتَقِلُ الذِّهْنُ مِنْهُ إِلَيْهِ؛ لِتَحَقُّقِ اخْتِصاصِهِ بِهِ فِي الواقِعِ؛ وَإِنْ لَمْ يُعْرَفْ.

وبِما تَقَرَّرَ عُلِمَ أَنَّ التَّعْرِيفَ لا يَكُونُ بِغَيْرِ القَوْلِ؛ كالإِشارةِ والخَطِّ.

ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيانِ الحُجّةِ وَمُقَدِّماتِها مُبْتَدِئًا بِمُقَدِّماتِها؛ فَقالَ:

***

(١٤) شروط التعريف بالحد والرسم

- أن يكون: مطردا أي مانعًا من دخول أفراد غير المعرف، جامعا لأفراد المعرف.
- منعكسا أي جامعًا لأفراد المعرف، لا يخرج عنه منها شيء.
- ظاهرًا لا أخفى ولا مساويًا في الخفاء.
- أن لا يكون بألفاظ مجازية من غير قرينة تعين المراد.
- أن لا يتوقف معرفته على معرفة المحدود.
- أن لا يكون بالألفاظ المشتركة من غير قرينة.
- أن لا تدخل الأحكام في الحدود.
- أن لا تدخل «أو» التي للشك بخلاف «أو» التي للتقسيم، فإنها تدخل في الرسم دون الحد.

القضايا

(القَضايا) جَمْعُ «قَضِيّة»، وَيُعَبَّرُ عَنْها بِالخَبَرِ.

(القَضِيّةُ قَوْلٌ)؛ دَخَلَ فِيهِ الأَقْوالُ التّامَّةُ والنّاقِصةُ، **(يَصِحُّ أَنْ يُقالَ لِقائِلِهِ إِنَّهُ صادِقٌ فِيهِ أَوْ كاذِبٌ)**؛ خَرَجَ بِهِ الأَقْوالُ النّاقِصةُ، والإِنْشائِيّاتُ مِنَ الأَمْرِ والنَّهْيِ والاسْتِفْهامِ وَغَيْرِها، والمُرادُ بِالقَوْلِ هُنا: المُرَكَّبُ تَرْكِيبًا لَفْظِيًّا فِي القَضِيّةِ اللَّفْظِيّةِ، أَوْ عَقْلِيًّا فِي القَضِيّةِ العَقْلِيّةِ.

(وَهِيَ) أَيِ: القَضِيّةُ؛ **(إِمّا حَمْلِيّةٌ)**: وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ طَرَفاها مُفْرَدَيْنِ بِالفِعْلِ أَوْ بِالقُوّةِ؛ مُوجَبةً كانَتْ **(كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»)**، أَوْ سالِبةً كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ»، وَسُمِّيَتْ «حَمْلِيّةً» بِاعْتِبارِ طَرَفِها الأَخِيرِ.[1]

---

(١) القضايا الحملية أربعة: شخصية ومهملة وكلية وجزئية.

فالشخصية (وتسمى أيضا المخصوصة) هي: ما كان موضوعها مشخصا معينا، كقولك: زيد قائم، لكن يمتنع إطلاق الشخصية على نحو قولنا: الله قادر، لما فيه من إيهام تشخص الموضوع تشخصا جسمانيا تعالى الله عن ذلك.

والمهملة وهي ما كان موضوعها كليا وأهملت من السور، كقولك: الإنسان حيوان إذا جعلت أل للجنس في ضمن الأفراد بقطع النظر عن الكلية والجزئية.

والكلية وهي المسورة بالسور الكلي، كقولك: كل إنسان حيوان.

والجزئية وهي المسورة بالسور الجزئي، كقولك: بعض الحيوان إنسان. وكل من الكلية والجزئية يسمى بالقضية المحصورة لأن أفرادها محصورون بالسور الكلي والجزئي.

وبعضهم ذكر القضية الطبيعية وهي ما كان المحكوم عليه فيها الطبيعة بقطع النظر عن الأفراد، كقولك: الحيوان جنس، وقد جرى فيها خلاف: فقيل وهو الحق: إنها داخلة في الشخصية لأن المحكوم عليه فيها مشخص ذهنا. وقيل: إنها داخلة في المهملة. وقيل وهو المشهور: إنها قسم مستقل لا شخصية ولا مهملة، وهذا كله مبني على ما هو الراجح=

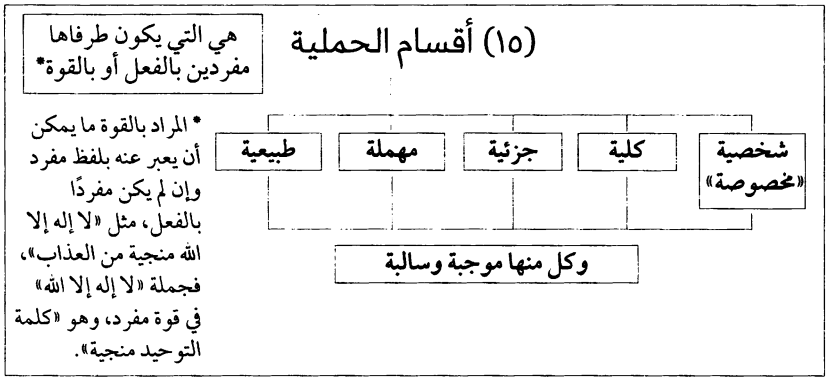
(١٥) أقسام الحملية
هي التي يكون طرفاها مفردين بالفعل أو بالقوة*
* المراد بالقوة ما يمكن أن يعبر عنه بلفظ مفرد وإن لم يكن مفردًا بالفعل، مثل «لا إله إلا الله منجية من العذاب»، فجملة «لا إله إلا الله» في قوة مفرد، وهو «كلمة التوحيد منجية».
شخصية «مخصوصة»
كلية
جزئية
مهملة
طبيعية
وكل منها موجبة وسالبة

(وَإمّا شَرْطِيّةٌ)[1]: وَهِيَ الَّتِي لا يَكُونُ طَرَفاها مُفْرَدَيْنِ؛ وَهِيَ:

- إمّا (مُتَّصِلةٌ) وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِصِدْقِ قَضِيّةٍ، أَوْ لا صِدْقِها عَلَى تَقْدِيرِ

=من أنها معتبرة في العلوم لا على ما قيل من أنها غير معتبرة فيها. [انظر: حاشية الباجوري على السلم ص ٤٨، شرح حسام الدين الكاتي على إيساغوجي ص ٥١-٥٦].

(١) القضية الشرطية هي ما تركبت من جزأين ربط أحدهما بالآخر بأداة شرط أو عناد، كقولنا: إن كانت الشمس طالعة فالنهار موجود، والعدد إما زوج أو فرد، فالأولى تسمى شرطية متصلة، والثانية تسمى شرطية منفصلة. والمتصلة هي التي يحكم فيها بلزوم قضية لأخرى أو لا لزومها، وهي التي توجب التلازم بين جزأيها، والمنفصلة هي التي يحكم فيها بامتناع اجتماع قضيتين فأكثر في الصدق وهي التي جزآها متعاندان.

وتنقسم كل من المتصلة والمنفصلة إلى مخصوصة وكلية وجزئية ومهملة؛ فالأولى ما حكم فيها على وضع معين من الأوضاع الممكنة، أي حال معين من الأحوال الممكنة، مثالها متصلة: إن جئتني الآن أكرمتك. ومنفصلة: زيد الآن إما كاتب أو غير كاتب. والثانية ما ذكر فيها ما يدل على تعميم جميع الأوضاع، مثالها متصلة: كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود. ومنفصلة: دائما إما أن يكون العدد زوجا أو فردا. والثالثة ما ذكر فيها ما يدل على تعميم بعض الأوضاع، مثالها متصلة: قد يكون إذا كان هذا حيوانا كان إنسانا. ومنفصلة: قد يكون إما أن يكون الشيء حيوانا أو فرسا. والرابعة ما لم يذكر فيها شيء من ذلك، مثالها متصلة: إن كان هذا إنسانا كان حيوانا. ومنفصلة: إما أن يكون العدد زوجا أو فردا. وتنقسم المتصلة إلى لزومية واتفاقية، كما سيأتي.

أُخْرَى، والأُولَى مُوجَبَةٌ؛ (كَقَوْلِنا: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»)، والثّانِيَةُ سالِبَةٌ؛ كَقَوْلِنا: «لَيْسَ إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فاللَّيْلُ مَوْجُودٌ»، وَسُمِّيَتْ: «شَرْطِيَّةً» لِوُجُودِ حَرْفِ الشَّرْطِ فِيها، وَ«مُتَّصِلَةً» لِاتِّصالِ طَرَفَيْها صِدْقًا وَمَعِيَّةً.(١)

- (وَإمّا شَرْطِيَّةٌ مُنْفَصِلَةٌ) وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِالتَّنافِي بَيْنَ القَضِيَّتَيْنِ أَوْ بِنَفْيِهِ، والأُولَى مُوجَبَةٌ (كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمّا أَنْ يَكُونَ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا»)، والثّانِيَةُ سالِبَةٌ كَقَوْلِنا: «لَيْسَ إمّا أَنْ يَكُونَ هَذا الإنْسانُ أَسْودَ أَوْ كاتِبًا».

وسُمِّيَتْ «شَرْطِيَّةً» تَجَوُّزًا؛ لِوُجُودِ الرَّبْطِ الواقِعِ بَيْنَ طَرَفَيْها بِالعِنادِ، وَ«مُنْفَصِلَةً» لِوُجُودِ حَرْفِ الانْفِصالِ فِيها؛ وَهُوَ «إمَّا» الَّذِي صَيَّرَ القَضِيَّتَيْنِ قَضِيَّةً واحِدَةً.

(١) أي لاقتران الطرفين من جهة التحقيق والمصاحبة، ومعنى الاتصال من جهة الصدق: أنه كلما تحقق أحدهما تحقق الآخر، و معنى الاتصال من جهة المعية اجتماعهما وتصاحبهما وعدم التنافي بينهما. [حاشية الصبان ص٩٤]

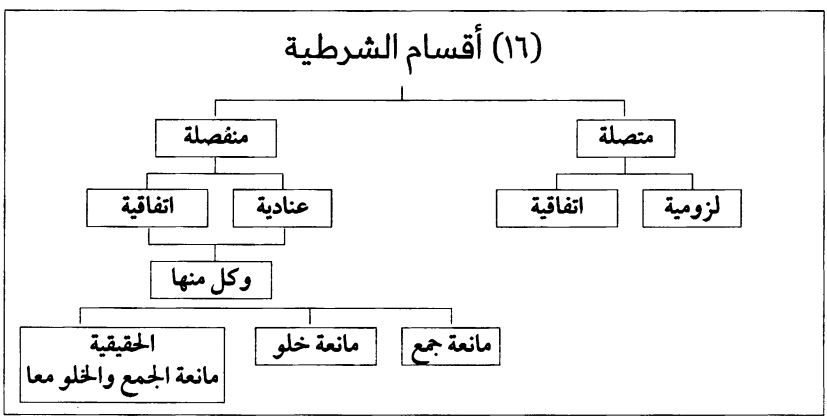

ولِلْقَضِيّةِ ثَلاثةُ أَجْزاءٍ:

- (فالجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ «الحَمْلِيّةِ» يُسَمَّى: «مَوْضُوعًا»)؛ لِأَنَّهُ وُضِعَ لِيُحْكَمَ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ.

- (والثّاني: «مَحْمُولًا»)؛ لِحَمْلِهِ عَلَى شَيْءٍ.

- والثّالِثُ: «النِّسْبَةَ الواقِعَةَ» بَيْنَهُما، وَقَدْ يُدَلُّ عَلَيْها بِلَفْظٍ، وَ«اللَّفْظُ الدّالُّ» عَلَيْها يُسَمَّى «رابِطَةً»؛ لِدَلالَتِهِ عَلَى النِّسْبَةِ الرّابِطَةِ، وَ«الرّابِطَةُ» تارةً تَكُونُ اسْمًا؛ كَلَفْظِ «هُوَ»، وَتُسَمَّى «رابِطَةً غَيْرَ زَمانِيّةٍ»، وَتارةً تَكُونُ فِعْلًا ناسِخًا لِلْابْتِداءِ؛ كـ«كانَ» وَ«وَجَدَ»؛ وَتُسَمَّى «رابِطَةً زَمانِيّةً».

فالحَمْلِيّةُ باعْتِبارِ الرّابِطَةِ إمّا ثُنائِيّةٌ أَوْ ثُلاثِيّةٌ؛ لِأَنَّها إنْ ذُكِرَتْ فِيها فَثُلاثِيّةٌ، وَإنْ حُذِفَتْ لِشُعُورِ الذِّهْنِ بِمَعْناها، أَوْ لِعَدَمِ الاحْتِياجِ إلَيْها؛ كـ«قامَ زَيْدٌ» فَثُنائِيّةٌ، والمُرادُ بِالجُزْءِ الأَوَّلِ: المَحْكُومُ عَلَيْهِ؛ وَإنْ ذُكِرَ آخِرًا، وَبِالثّاني: المَحْكُومُ بِهِ؛ وَإنْ ذُكِرَ أَوَّلًا[1]؛ نَحْوُ: «عِنْدِي دِرْهَمٌ».

(والجُزْءُ الأَوَّلُ مِنَ الشَّرْطِيّةِ يُسَمَّى: «مُقَدَّمًا»)؛ لِتَقَدُّمِهِ لَفْظًا أَوْ حُكْمًا، (والثّاني: «تالِيًا»)؛ لِتُلُوِّهِ الأَوَّلَ؛ أَيْ: تَبَعِيَّتِهِ لَهُ، والمُرادُ بِالأَوَّلِ: الطّالِبُ لِلصُّحْبَةِ؛ وَإنْ ذُكِرَ آخِرًا، وَبِالثّاني: المَطْلُوبُ لَها؛ وَإنْ ذُكِرَ أَوَّلًا؛ كَما مَرَّ نَظِيرُهُ.

***

(١) أي المراد الأول في الرتبة، لأن رتبة المحكوم عليه التقدم، والمراد بالثاني أي في الرتبة وإن تقدم، لأن رتبة المحكوم به التأخر.

(والقَضِيّةُ) بِحَسَبِ إيْقاعِ النِّسْبةِ وانْتِزاعِها (إمّا مُوجَبةٌ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، وَإمّا سالِبةٌ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ»)، والمُوجَبةُ إمّا مُحَصَّلةٌ وَهِيَ الوُجُودِيّةُ، أَوْ مَعْدُولةٌ وَهِيَ ما لَيْسَتْ كَذَلِكَ، وَسُمِّيَتْ مَعْدُولةً لِأَنَّ حَرْفَ السَّلْبِ عُدِلَ بِهِ عَنْ أَصْلِ مَدْلُولِهِ؛ وَهُوَ السَّلْبُ، وَجُعِلَ حُكْمُهُ حُكْمَ ما بَعْدَهُ؛ فَقِيلَ فِي المُوجَبةِ المَعْدُولةِ: «مُوجَبةٌ».[1]

ثُمَّ المُحَصَّلةُ إمّا مُحَصَّلةٌ بِطَرَفَيْها؛ بِأَنْ يَكُونا وُجُودِيَّيْنِ، أَوْ مُحَصَّلةٌ بِالمَوْضُوعِ فَقَطْ، أَوْ بِالمَحْمُولِ فَقَطْ، والمَعْدُولةُ كَذَلِكَ.

---

(١) الفرق بين القضيتين المحصلة والمعدولة:

المحصلة: ما لايكون حرف السلب جزءًا لشيء من طرفيها، بأن لا يكون فيها سلب أصلًا نحو «زيد عالم»، أو يكون فيها ولم يجعل جزءًا من موضوعها نحو «كل لا حي جماد»، أو من محمولها مثل «زيد هو لا عالم»، أو منهما نحو «كل لا حي هو لا عالم»، فالأولى معدولة الموضوع، والثانية معدولة المحمول، والثالثة معدولة الطرفين.

والمعدولة عند الإطلاق تصرف لمعدولة المحمول، فالمعدولة ما حرف السلب جزء طرفها، وغيرها محصلة، فالأقسام أربعة، والمعتبر حال المحمول، وسميت معدولة لأن حرف السلب فيها قد عدل به عما هو الأصل فيه من كونه دالًا على سلب أحد الطرفين عن الآخر.

وكل من المعدولة والمحصلة إما موجبة أو سالبة، وقد يقع الالتباس بين المحصلة السالبة نحو «ليس زيد بعالم» وبين المعدولة الموجبة نحو «زيد هو لا عالم»، لأن كل واحدة منهما فيها سلب واحد، وفرقوا بينهما بأن قالوا: السالبة المحصلة أعم من الموجبة المعدولة، لأنه كلما ثبت أن زيدًا موصوف بغير العلم، وهي معنى المعدولة، ثبت أنه ليس موصوفًا بالعلم، وهو معنى السالبة، وتزيد السالبة بصدقها عند عدم وجود الموضوع، لأن الموجبة تقتضي وجود الموضوع بخلاف السالبة. والعدول يعرف بتقدم الرابطة على حرف السلب، نحو «زيد هو لا عالم»، فإن لم تذكر رابطة وقع الفرق بالنية، أي إذا نوي كونه جزءًا من المحمول بأن ينوي رابطة السلب، فعدول وإلا فتحصيل، ومثاله: «زيد ليس كاتبًا» في السالبة، و«زيد لا كاتب أو غير كاتب» في المعدولة.

وأما العدول في الموضوع فهو أن يقدم السور على حرف السلب، نحو «كل لا حي جماد».

فَمُحَصَّلةُ الطَّرَفَيْنِ نَحْوُ: «كُلُّ إنْسانٍ كاتِبٌ»، وَمَعْدُولَتُهُما نَحْوُ: «كُلُّ لا إنْسانٍ لا كاتِبٌ»، وَمُحَصَّلةُ المَوْضُوعِ المَعْدُولةُ المَحْمُولِ نَحْوُ: «كُلُّ إنْسانٍ هُوَ لا كاتِبٌ»؛ لِأَنَّ كُلَّ إنْسانٍ وُجُودِيٌّ حُكِمَ عَلَيْهِ بِأَمْرٍ عَدَمِيٍّ، وَمُحَصَّلةُ المَحْمُولِ المَعْدُولةُ المَوْضُوعِ نَحْوُ: «كُلُّ لا حَيَوانٍ جَمادٌ»؛ لِأَنَّ جَمادًا وُجُودِيٌّ حُكِمَ بِهِ عَلَى أَمْرٍ عَدَمِيٍّ.

والسّالِبةُ أَيْضًا إمّا مُحَصَّلةٌ أَوْ مَعْدُولةٌ، وَكُلٌّ مِنْهُما إمّا بِطَرَفَيْها، أَوْ بِالمَوْضُوعِ فَقَطْ، أَوْ بِالمَحْمُولِ فَقَطْ.

فَمُحَصَّلةُ الطَّرَفَيْنِ نَحْوُ: «الإنْسانُ لَيْسَ بِكاتِبٍ»؛ لِأَنَّ طَرَفَيْها وُجُودِيّانِ، وَقَدْ سُلِبَ فِيها أَمْرٌ وُجُودِيٌّ عَنْ أَمْرٍ وُجُودِيٍّ، وَمَعْدُولَتُهُما نَحْوُ: «كُلُّ ما كانَ غَيْرَ كاتِبٍ لَيْسَ غَيْرَ ساكِنِ الأَصابِعِ»؛ لِأَنَّهُ سُلِبَ فِيها أَمْرٌ عَدَمِيٌّ عَنْ أَمْرٍ عَدَمِيٍّ. ومُحَصَّلةُ المَوْضُوعِ المَعْدُولةُ المَحْمُولِ نَحْوُ: «الإنْسانُ لَيْسَ غَيْرَ كاتِبٍ»؛ فَحَرْفُ السَّلْبِ الثّانِي جُزْءٌ مِنَ المَحْمُولِ، وَبِهِ صارَ المَحْمُولُ عَدَمِيًّا، والأَوَّلُ خارِجٌ عَنِ المَحْمُولِ؛ وَهُوَ الدّالُّ عَلَى قَطْعِ النِّسْبةِ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ.

ومُحَصَّلةُ المَحْمُولِ المَعْدُولةُ المَوْضُوعِ نَحْوُ: «كُلُّ ما لَيْسَ بِحَيَوانٍ لَيْسَ بِإنْسانٍ». ومُرادُهُمْ عِنْدَ الإطْلاقِ بِالمُحَصَّلةِ: ما لا عُدُولَ فِيها أَصْلًا، وَهِيَ مُحَصَّلةُ الطَّرَفَيْنِ، وَبِالمَعْدُولةِ: ما فِيها عُدُولٌ؛ سَواءٌ كانَتْ بِطَرَفَيْها أَمْ بِأَحَدِهِما، واعْلَمْ أَنَّ المُوجَبةَ -مُحَصَّلةً كانَتْ أَوْ مَعْدُولةً- تَقْتَضِي وُجُودَ المَوْضُوعِ؛ بِخِلافِ السّالِبةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِي المُطَوَّلاتِ.

(وَكُلٌّ واحِدةٍ مِنْهُما) أَيْ: مِنَ المُوجَبةِ والسّالِبةِ (إمَّا مَخْصُوصةٌ كَما ذَكَرْنا) في المِثالَيْنِ المَذْكُورَيْنِ آنِفًا، وَسُمِّيَتْ مَخْصُوصةً لِخُصُوصِ مَوْضُوعِها، وَيُقالُ لَها: «شَخْصِيّةٌ»؛ لِتَشَخُّصِ مَوْضُوعِها.

(وَإمَّا كُلِّيّةٌ مُسَوَّرةٌ؛ كَقَوْلِنا) في المُوجَبةِ: («كُلُّ إنْسانٍ كاتِبٌ»، وَ) في السّالِبةِ: («لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِكاتِبٍ»)، سُمِّيَتْ: «كُلِّيّةً» لِدَلالَتِها عَلَى كَثِيرِينَ، وَ«مُسَوَّرةً» لِاشْتِمالِها عَلَى «السُّورِ»؛ الَّذي هُوَ: اللَّفْظُ الدّالُّ عَلَى كَمِّيّةِ أَفْرادِ المَوْضُوعِ؛ حاصِرًا لَها، مُحِيطًا بِها، وَهُوَ مَأْخُوذٌ مِنْ «سُورِ البَلَدِ المُحِيطِ بِهِ»، وَ«السُّورُ» في الكُلِّيّةِ المُوجَبةِ: «كُلٌّ»، وَ«أَلِ» الِاسْتِغْراقِيّةُ أَوِ العَهْدِيّةُ، وَفي السّالِبةِ: «لا شَيْءَ»، وَ«لا واحِدَ».

(وَإمَّا جُزْئِيّةٌ مُسَوَّرةٌ؛ كَقَوْلِنا) في المُوجَبةِ: («بَعْضُ الإنْسانِ كاتِبٌ»، وَ) في السّالِبةِ: («بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ») سُمِّيَتْ: «جُزْئِيّةً» لِدَلالَتِها عَلَى بَعْضِ أَفْرادِ الكُلِّيِّ، وَ«مُسَوَّرةً» لِاشْتِمالِها عَلَى «السُّورِ»؛ وَهُوَ في الجُزْئِيّةِ المُوجَبةِ: «بَعْضٌ»، وَ«واحِدٌ»، وَفي السّالِبةِ: «لَيْسَ بَعْضُ»، وَ«بَعْضُ لَيْسَ»[1]، وَ«لَيْسَ كُلٌّ».

(١) الفرق بين السورين «ليس بعض» و«بعض ليس» أن «ليس بعض» قد تستعمل للسلب الكلي لأن البعض غير معين، فمثلا إذا قال أحد: بعض الحديد ذهب، وأردت أن تفند قوله فتقول: ليس بعض الحديد ذهبا، أما إذا قصدت نفي الحكم عن البعض كانت «ليس بعض» للسلب الجزئي، وأما سور «بعض ليس» فيحتمل أمرين: ١- أن لا يفيد إلا السلب الجزئي، مثل «بعض الطلبة ليس ناجحا». ٢- قد يراد به الإيجاب العدولي لا السلب، أي إثبات السلب كـ«بعض الحيوان هو ما ليس إنسان» فالمعنى إثبات اللا إنسانية لبعض الحيوان لا سلب الإنسانية عنه.

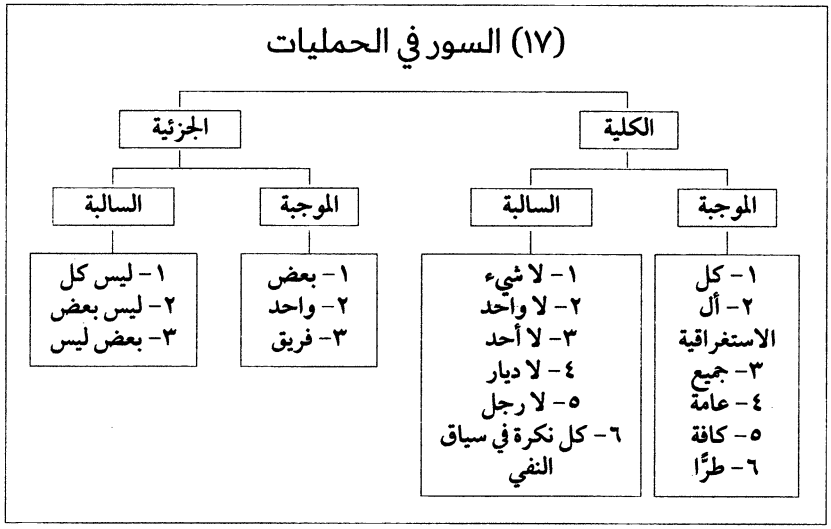

والمُسَوَّرةُ تُسَمَّى: «مَحْصُورةً»؛ كُلِّيَّةً كانَتْ أَوْ جُزْئِيَّةً.

(وَإِمَّا أَلَّا يَكُونَ) كُلٌّ مِنَ المُوجَبةِ والسّالِبةِ **(كَذَلِكَ)**؛ أَيْ: لا مَخْصُوصةً، وَلا كُلِّيَّةً، وَلا جُزْئِيَّةً، **(وَتُسَمَّى: «مُهْمَلَةً»)**؛ لإِهْمالِ بَيانِ كَمِّيَّةِ الأَفْرادِ فِيها؛ **(كَقَوْلِنا)** فِي المُوجَبةِ: **(«الإِنْسانُ كاتِبٌ»، وَ)** فِي السّالِبةِ: **(«الإِنْسانُ لَيْسَ بِكاتِبٍ»)**.

و«المُهْمَلةُ» فِي قُوَّةِ «الجُزْئِيَّةِ»، وَ«الشَّخْصِيَّةُ» فِي حُكْمِ «الكُلِّيَّةِ»؛ وَلِهَذا اعْتُبِرَتْ فِي كُبْرَى الشَّكْلِ الأَوَّلِ؛ نَحْوُ: «هَذا زَيْدٌ»، وَ«زَيْدٌ إِنْسانٌ».

وَزادَ بَعْضُهُمْ قِسْمًا رابِعًا يُسَمَّى: «الطَّبِيعِيَّةَ»؛ وَهِيَ الَّتِي لَمْ يُبَيَّنْ فِيها كَمِّيَّةُ الأَفْرادِ، وَلَمْ تَصْلُحْ لِأَنْ تَصْدُقَ كُلِّيَّةً وَلا جُزْئِيَّةً؛ كَقَوْلِنا: «الحَيَوانُ جِنْسٌ»، وَ«الإِنْسانُ نَوْعٌ»، وَإِنَّما تَرَكَها الأَكْثَرُونَ لِأَنَّها لَيْسَتْ بِمُعْتَبَرةٍ فِي العُلُومِ.

***

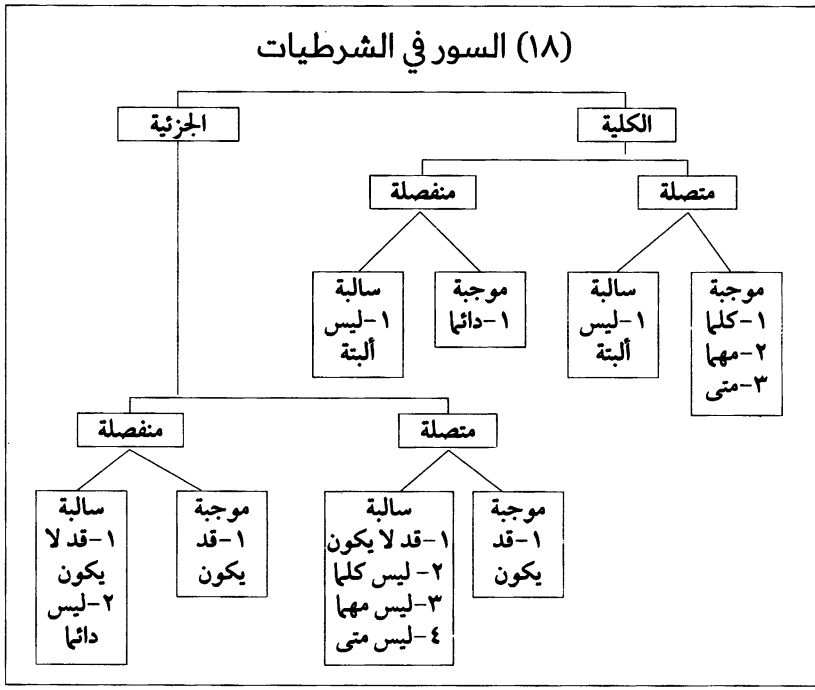

هَذا كُلُّهُ فِي «الحَمْلِيّةِ»، وَأَمّا الشَّرْطِيّةُ فالحُكْمُ فِيها بِالاتِّصالِ والانْفِصالِ:

- إنْ كانَ عَلَى وَضْعٍ مُعَيَّنٍ؛ نَحْوُ: «إنْ جِئْتَنِي الآنَ أَكْرَمْتُكَ»، وَ«زَيْدٌ الآنَ إمَّا كاتِبٌ أَوْ غَيْرُ كاتِبٍ»؛ فَمَخْصُوصةٌ،

- أَوْ عَلَى جَمِيعِ الأَوْضاعِ المُمْكِنةِ؛ نَحْوُ: «كُلَّما كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»، وَ«دائِمًا إمّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا»؛ فَمَحْصُورةٌ كُلِّيّةٌ،

- أَوْ عَلَى بَعْضِها الغَيْرِ المُعَيَّنِ نَحْوُ: «قَدْ يَكُونُ إذا كانَ الشَّيْءُ حَيَوانًا كانَ إنْسانًا»، وَ«قَدْ يَكُونُ إمّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوانًا أَوْ أَبْيَضَ» فَمَحْصُورةٌ جُزْئِيّةٌ؛

- وَإلّا فَمُهْمَلةٌ؛ نَحْوُ: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالأَرْضُ مُضِيئةٌ»، وَ«إمّا أَنْ يَكُونَ العَدَدُ زَوْجًا أَوْ فَرْدًا».

وسُورُ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ في المُتّصِلةِ: «كُلَّما»، وَ«مَهْما»، وَ«حَيْثُما»، وَ«مَتَى»، وَ«مَتَى ما»، وَفِي المُنْفَصِلةِ: «دائِمًا»، وَسُورُ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ فِيهِما: «لَيْسَ البَتّةَ»، وَسُورُ المُوجَبةِ الجُزْئِيّةِ فِيهِما: «قَدْ يَكُونُ»، وَسُورُ السّالِبةِ الجُزْئِيّةِ فِيهِما: «قَدْ لا يَكُونُ»، وَبِالجُمْلةِ فالأَوْضاعُ هُنا بِمَنْزِلةِ أَفْرادِ المَوْضُوعِ فِي «الحَمْلِيّةِ».

***

واعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ جَرَتْ عادةُ القَوْمِ بِأَنَّهُمْ يُعَبِّرُونَ عَنِ المَوْضُوعِ بِـ«ج»، وَعَنِ المَحْمُولِ بِـ«ب»؛ فَيَقُولُونَ: «كُلُّ ج ب»؛ دُونَ «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ» مَثَلًا لِلْاخْتِصارِ، وَلِدَفْعِ تَوَهُّمِ انْحِصارِ جُزْئِيّاتِ الأَحْكامِ فِي مادّةٍ، والخَطْبُ يَسِيرٌ؛ فَلِهَذا خالَفَهُمُ المُصَنِّفُ.

وأَنَّهُ كَما لا بُدَّ لِلْقَضِيّةِ مِنْ نِسْبةٍ كَما مَرَّ لا بُدَّ لَها مِنْ كَيْفِيّةٍ فِي الواقِعِ، وَتُسَمَّى: «مادّةً»[1]، فَإِنْ ذُكِرَ لَها لَفْظٌ يَدُلُّ عَلَيْها سُمِّيَ: «جِهةً»، وَسُمِّيَتِ القَضِيّةُ: «مُوَجَّهةً»؛ وَهِيَ إمّا ضَرُورِيّةٌ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ بِالضَّرُورةِ»، أَوْ دائِمةٌ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ دائِمًا»، أَوْ لا وَلا.

(١) مادة القضية هي الكيفية المتعلقة بالنسبة الحاصلة بين الموضوع والمحمول. وجهتها هي اللفظ الدال على الكيفية في القضية الملفوظة، أو هي: حكم العقل بتكييف النسبة في القضية المعقولة، ومتى وقعت المطابقة بين اللفظ أو الذهن والخارج صدقت القضية، نحو: «كل تفاح فاكهة» بالضرورة»، وإن لم تقع المطابقة كانت كاذبة، نحو: «كل تفاح فاكهة بالإمكان الخاص»، والإمكان الخاص هو سلب الضرورة عن الطرفين.

وَتَتَعَدَّدُ القَضايا بِحَسَبِ ذَلِكَ، وَحَصَرَها المُتَأَخِّرُونَ فِي ثَلاثَ عَشْرَةَ قَضِيَّةً[1]؛ تَرْجِعُ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسامٍ[2]:

الأَوَّلُ- الضَّرُورِيّاتُ الخَمْسُ: الضَّرُورِيَّةُ المُطْلَقَةُ[3]، والمَشْرُوطَةُ العامَّةُ[4]،

---

(١) وجه الحصر: أن النسبة إن كانت واجبة -وهو معنى «ضرورية»- فهي إما مطلقة إن لم يقيد وجوبها بقيد، وإن قيد فإما أن تقيد بوصف الموضوع فقط فهي **المشروطة العامة**، أو بوصف الموضوع مع «لا دائما» فهي **المشروطة الخاصة**، وإما أن تقيد بوقت معين فقط فهي **الوقتية العامة**، وإن قيد به مع «لا دائما» فالوقتية الخاصة، وإن قيدت بوقت مبهم اقتصر عليه فالمنتشرة العامة، وإن زيد «لا دائما» فالمنتشرة الخاصة، وإن كانت دائمة ولم يقيد دوامها بقيد فالدائمة المطلقة، فإن قيد بوصف الموضوع فالعرفية العامة، فإن زيد «لا دائما» فالعرفية الخاصة.

وإن كانت النسبة واقعة بالفعل ولم تقيد فعليتها بنفي الدوام، ولا بنفي الضرورة، فهي **المطلقة العامة**، فإن قيد بنفي الدوام فهي **الوجودية اللادائمة**، أو بنفي الضرورة فهي **الوجودية اللاضرورية**. وإن كانت النسبة ممكنة -أي غير ممتنعة- فإن كانت جائزة الوجود والعدم فهي **الممكنة الخاصة**، وإن لم يعتبر فيها ذلك بل اعتبر عدم الامتناع (أعم من أن تكون جائزة أو واجبة) فالممكنة العامة.

ويلاحظ أن الأقسام وصلت إلى خمسة عشر قسماً بينما قال الشارح إنها محصورة في ثلاث عشرة قضية، وذلك لأنه لم يقسم كلًا من الوقتية والمنتشرة إلى عامة وخاصة، وإن شئت فزده في التقسيم كما سبق بيانه. [حاشية الملوي ص٥٣٤-٥٣٦]

(٢) وجه حصرها في الأقسام الأربعة أن الحكم العقلي إما بالوجوب، أو الاستحالة، أو بالإمكان. فالضرورة تشمل الوجوب والاستحالة، لأن الضرورة إما ضرورة الإثبات أو الانتفاء. وأما الإمكان -وهو إما أن يكون واقعًا بالفعل أو غير واقع- فغير الواقع هو **الممكنات**، والواقع بالفعل إما مع الدوام، فهي **الدوائم**، وإما مع عدمه فهي **المطلقات**.

(٣) هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة مثل: «بالضرورة كل إنسان حيوان»، و«بالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر». [تحرير القواعد المنطقية ص٢٧٦]

(٤) هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، مثل: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا»، و«بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن ما دام كاتبًا». [تحرير القواعد المنطقية ص٢٧٦]

والمَشْرُوطةُ الخاصّةُ[1]، والوَقْتِيّةُ[2]، والمُنْتَشِرةُ[3].

الثّاني- الدَّوائِمُ الثَّلاثُ: الدّائِمةُ المُطْلَقةُ[4]، ..

---

(١) هي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، وهي إن كانت موجبة كقولنا: «بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا» فتركيبها من موجبة مشروطة عامة وسالبة مطلقة عامة، وإن كانت سالبة مثل «بالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا» فتركيبها من سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة. [تحرير القواعد المنطقية ص٢٨٥]

(٢) الوقتية هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات.

فإن كانت موجبة مثل «بالضرورة كل قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائمًا»، فتركيبها من موجبة وقتية مطلقة، وهي الجزء الأول «كل قمر منخسف وقت الحيلولة»، وسالبة مطلقة عامة، وهي مفهوم اللادوام، يعني قولنا «لا شيء من القمر بمنخسف بالإطلاق العام».

وإن كانت سالبة مثل «بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائمًا» فتركيبها من سالبة وقتية مطلقة وهي الجزء الأول «لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع»، ومن موجبة مطلقة عامة وهي «كل قمر منخسف بالإطلاق العام». [تحرير القواعد المنطقية ص٢٩٢]

(٣) المنتشرة هي التي حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع مقيدًا باللادوام بحسب الذات.

وهي إما موجبة: «بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائمًا» فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة.

وإن كانت سالبة مثل «بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفس في وقت ما لا دائمًا» فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة. [تحرير القواعد المنطقية ص٢٩٤]

(٤) الدائمة المطلقة هي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة، مثل: «كل فلك متحرك بالدوام» فإن التحرك دائم للفلك.

والفرق بين الضرورة والدوام أن المحمول الضروري لا يمكن عدمه مع وجود الموضوع بخلاف الدائمي، وكل ضرورية دائمة ولا عكس.

.. والعُرْفِيّةُ العامَّةُ[1]، والعُرْفِيّةُ الخاصّةُ[2].

الثّالِثُ- المُمْكِنَتانِ: المُمْكِنةُ العامّةُ[3]، والمُمْكِنةُ الخاصّةُ[4].

الرّابِعُ- المُطْلَقاتُ الثَّلاثُ: المُطْلَقةُ العامّةُ[5]، والوُجُودِيّةُ اللّا دائِمةُ[6]، والوُجُودِيّةُ اللّا ضَرُورِيّةُ[7]. وبَيانُ هَذِهِ القَضايا مَعَ أَمْثِلَتِها، وَتَمْيِيْزُ بَسِيطِها مِنْ مُرَكَّبِها مَذْكُورٌ فِي المُطَوَّلاتِ[8].

---

(١) العرفية العامة هي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع، ومثالها: «كل إنسان متحرك الدم بالدوام ما دام حيًّا» فدوام تحرك الدم ثابت للإنسان ما دام وصف الحياة موجودا.

(٢) العرفية الخاصة هي العامة مع مقيد اللادوام بحسب الذات، وهي إما موجبة «كل كاتب متحرك الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا»، فتركيبها من موجبة عرفية عامة، وهي الجزء الأول، وسالبة مطلقة عامة، وهي مفهوم اللادوام، وإن كانت سالبة مثل «لا شيء من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبًا لا دائمًا» فتركيبها من سالبة عرفية عامة، وهي الجزء الأول، وموجبة مطلقة عامة وهي مفهوم اللادوام. [تحرير القواعد المنطقية ص٢٨٨]

(٣) هي التي حكم فيها بسلب الضرورة عن الجانب المخالف للحكم، فإن كان الحكم بالإيجاب كان مفهوم الإمكان سلب ضرورة السلب، وإن كان بالسلب كان مفهومه سلب ضرورة الإيجاب مثل «كل نار حارة بالإمكان العام».

(٤) هي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة عن جانبي الوجود والعدم جميعا، مثل «بالإمكان الخاص كل إنسان كاتب»، فمعناه أن إيجاب الكتابة وسلبها عنه ليسا بضروريين.

(٥) هي التي حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل، مثل «كل إنسان متنفس بالإطلاق العام».

(٦) هي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات، سواء موجبة أو سالبة، مثل «كل إنسان ضاحك بالفعل لا دائمًا».

(٧) هي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات، مثل «كل إنسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة».

(٨) البسائط ستة: ١-الضرورية المطلقة، ٢-الدائمة المطلقة، ٣-المشروطة العامة، ٤-العرفية العامة، ٥-المطلقة العامة، ٦-الممكنة العامة.=

ولَمّا فَرَغَ مِنْ تَقْسِيمِ «الحَمْلِيّةِ» أَخَذَ فِي تَقْسِيمِ «الشَّرْطِيّةِ»؛ مُتَّصِلةً كانَتْ أَوْ مُنْفَصِلةً؛ فَقالَ:

(**والمُتَّصِلةُ إمَّا لُزُومِيّةٌ**)؛ وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِصِدْقِ قَضِيّةٍ عَلَى تَقْدِيرِ صِدْقِ أُخْرَى؛ لِعَلاقةٍ بَيْنَهُما تُوجِبُ ذَلِكَ؛ وَهِيَ ما بِسَبَبِهِ يَسْتَلْزِمُ المُقَدَّمُ التّالِي؛ كالعِلِّيّةِ والتَّضايُفِ.

أَمَّا «العِلِّيّةُ» فَبِأَنْ يَكُونَ المُقَدَّمُ عِلّةً لِلتّالِي؛ (**كَقَوْلِنا: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»**)، أَوْ مَعْلُولًا لَهُ؛ كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فالشَّمْسُ طالِعةٌ»، أَوْ يَكُونا مَعْلُولَيْ عِلّةٍ واحِدةٍ؛ كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فالعالَمُ مُضِيءٌ»؛ إذْ وُجُودُ النَّهارِ، وَإضاءةُ العالَمِ مَعْلُولانِ لِطُلُوعِ الشَّمْسِ.

وَأَمَّا «التَّضايُفُ» فَبِأَنْ يَكُونَ كُلٌّ مِنْهُما مُضافًا لِلْآخَرِ؛ كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ زَيْدٌ أَبا عَمْرٍو كانَ عَمْرٌو ابْنَهُ».

(**وَإمَّا اتِّفاقِيّةٌ**)؛ وَهِيَ الَّتِي يَكُونُ الحُكْمُ فِيها بِما ذُكِرَ لا لِعَلاقةِ تَوْجِيهٍ، بَلْ لِمُجَرَّدِ الصُّحْبةِ والازْدِواجِ.

(**كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ الإنْسانُ ناطِقًا فالحِمارُ ناهِقٌ»**)؛ إذْ لا عَلاقةَ بَيْنَ ناطِقِيّةِ الإنْسانِ وَناهِقِيّةِ الحِمارِ حَتَّى تَسْتَلْزِمَ إحْداهُما الأُخْرَى، بَلْ تَوافَقا عَلَى الصِّدْقِ هُنا.

=والمركبات سبع: ١-المشروطة الخاصة، ٢-العرفية الخاصة، ٣-الوجودية اللاضرورية، ٤-الوجودية اللادائمة، ٥-الوقتية، ٦-المنتشرة، ٧-الممكنة الخاصة.

(والمُنْفَصِلةُ إمَّا حَقِيقِيَّةٌ) وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِالتَّنافِي بَيْنَ طَرَفَيْها صِدْقًا وَكَذِبًا.

(كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمَّا زَوْجٌ وَإمَّا فَرْدٌ»، وَهِيَ مانِعةُ الجَمْعِ والخُلُوِّ مَعًا كَما ذَكَرْنا) فِي المِثالِ؛ لِأَنَّ طَرَفَي القَضِيَّةِ فِيهِ لا يَجْتَمِعانِ وَلا يَرْتَفِعانِ.

(وَإمَّا مانِعةُ الجَمْعِ فَقَطْ)؛ أَيْ: دُونَ الخُلُوِّ؛ وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِالتَّنافِي بَيْنَ طَرَفَيْها صِدْقًا فَقَطْ.

(كَقَوْلِنا: «هَذا الشَّيْءُ إمَّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ»)؛ إذْ يَسْتَحِيلُ كَوْنُ الشَّيْءِ شَجَرًا وَحَجَرًا؛ فَلا يَجْتَمِعُ الطَّرَفانِ عَلَى الصِّدْقِ، وَيَجُوزُ ارْتِفاعُهُما مَعًا؛ كَأَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ حَيَوانًا.

(وَإمَّا مانِعةُ الخُلُوِّ فَقَطْ)؛ أَيْ: دُونَ الجَمْعِ؛ وَهِيَ الَّتِي يُحْكَمُ فِيها بِالتَّنافِي بَيْنَ طَرَفَيْها كَذِبًا فَقَطْ[1].

---

(١) التنافي الذي يكون بين طرفي المنفصلة على ثلاثة أقسام:

١- أن يكون في طرفي الوجود فقط، وتسمى مانعة جمع، لأن جزأيها لا يجتمعان، وقد يرتفعان ولا تتركب إلا من الشيء والأخص من نقيضه، كالجسم إما جماد وإما حيوان، فإن نقيض الجماد: لاجماد، والحيوان أخص منه، لأن الجسم لا يكون جمادا وحيوانا معا، وقد يخلو عنهما بأن يكون نباتا. وكالجسم إما أبيض وإما أسود، فكل منهما أخص من نقيض الآخر، فأسود أخص من نقيض أبيض، وهو لا أبيض، إذ قد يكون لا أبيض ولا أسود، بل أحمر.

٢- أن يكون التنافي بينهما في طرف العدم فقط، وتسمى مانعة الخلو، لأن جزأيها لا يرتفعان، وقد يجتمعان ولا تتركب إلا من الشيء والأعم من نقيضه، مثالها: الخنثى إما لا رجل وإما لا امرأة، فجزأها قد يجتمعان، لكن لا يمكن الخلو عنهما، لأن الخنثى قد يكون لا رجل ولا امرأة وهو المشكل، وقد ينفرد أحدهما بأن تترجح الذكورة أو الأنوثة، لكن=

(كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ إمَّا أَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وَإمَّا أَلَّا يَغْرَقَ»)؛ إذْ يَسْتَحِيلُ كَوْنُهُ فِي غَيْرِ البَحْرِ وَيَغْرَقُ؛ فَلا يَرْتَفِعانِ، وَيَجُوزُ اجْتِماعُهُما عَلَى الصِّدْقِ؛ بِأَنْ يَكُونَ فِي البَحْرِ وَلا يَغْرَقُ.

وسُمِّيَتِ الأُولَى: «حَقِيقِيَّةً» لِأَنَّ التَّنافِيَ بَيْنَ طَرَفَيْها أَتَمُّ مِنْهُ فِي الأَخِيرَتَيْنِ، والثّانِيَةُ: «مانِعَةَ جَمْعٍ» لِاشْتِمالِها عَلَى مَنْعِ الجَمْعِ بَيْنَ طَرَفَيْها فِي الصِّدْقِ، والثّالِثَةُ: «مانِعَةَ خُلُوٍّ» لِاشْتِمالِها عَلَى مَنْعِ الخُلُوِّ بَيْنَ طَرَفَيْها فِي الكَذِبِ؛ إذِ الواقِعُ لا يَخْلُو عَنْ أَحَدِهِما.

ومُرادُهُمْ بِالبَحْرِ ما يُمْكِنُ الغَرَقُ فِيهِ عادةً مِنْ ماءٍ، بَلْ مِنْ سائِرِ المائِعاتِ؛ لا البَحْرُ نَفْسُهُ؛ فَلا يُتَوَهَّمُ اجْتِماعُ الطَّرَفَيْنِ فِي الكَذِبِ؛ بِأَنْ يَكُونَ «زَيْدٌ» فِي بِئْرٍ أَوْ حَوْضٍ، وَيَغْرَقَ.

(وَقَدْ تَكُونُ المُنْفَصِلاتُ) الثَّلاثُ؛ أَيْ: كُلٌّ مِنها (ذاتَ أَجْزاءٍ)؛ كَما تَكُونُ ذاتَ جُزْأَيْنِ كَما مَرَّ.

(كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمّا زائِدٌ، أَوْ ناقِصٌ، أَوْ مُساوٍ»)؛ لِأَنَّهُ حُكِمَ فِيهِ بِأَنَّ هَذا الجَمْعَ لا يَجْتَمِعُ عَلَى عَدَدٍ واحِدٍ، وَلا يَخْلُو العَدَدُ عَنْ أَحَدِها.

=لا يتصور الخلو عنهما معًا بأن يكون رجل وامرأة في حالة واحدة.

٣- التنافي بينهما في طرفي الوجود والعدم معا، وهذه (مانعة الجمع والخلو) وهي الحقيقية، لا تتركب إلا من الشيء ونقيضه، كقولك: «العدد إما زوج أو لا زوج»، أو المساوي لنقيضه كـ«العدد إما زوج وإما فرد»، فإن فرد مساوي لنقيض زوج، فهما لا يجتمعان ولا يرتفعان، وسميت بالحقيقية لأن التنافر بين طرفيها أتم من الأخيرتين وأشد، فهي أحق باسم الانفصال.

وأُورِدَ عَلَيْهِ أَنَّ طَرَفَي «الحَقِيقِيّة» وَ«مانِعةِ الخُلُوِّ» لا يَرْتَفِعانِ، وَهُنا يَرْتَفِعانِ؛ لِأَنَّ قَوْلَكَ: «مُساوٍ» يَرْتَفِعُ مَعَهُ «زائِدٌ» وَ«ناقِصٌ»؟!

وَأُجِيبَ بِأَنَّ المُرْتَفِعَيْنِ وَإِنْ تَعَدَّدا لَفْظًا فَهُما مُتَّحِدانِ مَعْنًى، والأَصْلُ: «العَدَدُ إِمَّا مُساوٍ أَوْ غَيْرُ مُساوٍ»، وَلَكِنَّ غَيْرَ المُساوِي إِمَّا زائِدٌ أَوْ ناقِصٌ؛ فالعِنادُ حَقِيقةً إِنَّما هُوَ بَيْنَ المُساوِي وَغَيْرِهِ، وَهَذانِ لا يَرْتَفِعانِ.

واعْلَمْ أَنَّ كُلًّا مِنَ المُتَّصِلاتِ والمُنْفَصِلاتِ يَتَأَلَّفُ مِنْ حَمْلِيّاتٍ، أَوْ مِنْ شَرْطِيّاتٍ، أَوْ مِنْهُما، وَأَمْثِلَتُها مَعَ بَيانِ أَقْسامِها مَذْكُورةٌ فِي المُطَوَّلاتِ.

***

[التناقض]

ومِنَ الاِصْطِلاحاتِ المَنْطِقيّةِ «التَّناقُضُ»؛ وَقَدْ أَخَذَ فِي بَيانِهِ -رَحِمَهُ اللهُ- فَقالَ:

(و«التَّناقُضُ» **هُوَ اخْتِلافُ قَضِيَّتَيْنِ**)؛ خَرَجَ بِهِ اخْتِلافُ مُفْرَدَيْنِ، واخْتِلافُ قَضِيّةٍ ومُفْرَدٍ، (**بالإيجابِ والسَّلْبِ**)؛ خَرَجَ بِهِ الاخْتِلافُ بالاتِّصالِ والانْفِصالِ، وَبالكُلِّيّةِ والجُزْئِيّةِ، وَبالعُدُولِ والتَّحْصِيلِ، وَبِغَيْرِ ذَلِكَ.

(**بِحَيْثُ يَقْتَضِي**) الاخْتِلافُ (**لِذاتِهِ أَنْ تَكُونَ إِحْداهُما**)؛ أَيْ: إِحْدَى القَضِيَّتَيْنِ (**صادِقَةً، والأُخْرَى كاذِبَةً؛ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِكاتِبٍ»**) فَإِنَّهُ صادِقٌ بِما ذُكِرَ.

وخَرَجَ بِالحَيْثِيّةِ المَذْكُورةِ الاخْتِلافُ بالإيجابِ والسَّلْبِ، لا بِهَذِهِ الحَيْثِيّةِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ ساكِنٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِمُتَحَرِّكٍ»؛ لأَنَّهُما صادِقَتانِ، وَبِقَوْلِهِ «لِذاتِهِ» الاخْتِلافُ بِالحَيْثِيّةِ المَذْكُورةِ لا لِذاتِهِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ إِنْسانٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِناطِقٍ»؛ إِذِ الاخْتِلافُ بَيْنَ هاتَيْنِ القَضِيَّتَيْنِ لا يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ إِحْداهُما صادِقَةً والأُخْرَى كاذِبَةً لِذاتِهِ، بَلْ بِواسِطَةِ أَنَّ الأُولَى فِي قُوَّةِ: «زَيْدٌ ناطِقٌ»، وَأَنَّ الثّانِيَةَ فِي قُوَّةِ: «زَيْدٌ لَيْسَ بِإِنْسانٍ».

(**وَلا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ**) أَيِ: التَّناقُضُ فِي القَضِيَّتَيْنِ المَخْصُوصَتَيْنِ أَوِ المَحْصُورَتَيْنِ (**إِلّا بَعْدَ اتِّفاقِهِما**) فِي ثَمانِ وَحَداتٍ:

- (في المَوْضُوعِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ قائِمٌ»، «بَكْرٌ لَيْسَ بِقائِمٍ» لَمْ تَتَناقَضا؛ لِجَوازِ صِدْقِهِما مَعًا أَوْ كَذِبِهِما.

- (و) في (المَحْمُولِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ كاتِبٌ»، «زَيْدٌ لَيْسَ بِشاعِرٍ» لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (الزَّمانِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ نائِمٌ»؛ أَيْ: لَيْلًا، «زَيْدٌ لَيْسَ بِنائِمٍ»؛ أَيْ: نَهارًا؛ لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (المَكانِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِ؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ قائِمٌ»؛ أَيْ: في الدّارِ، «زَيْدٌ لَيْسَ بِقائِمٍ»؛ أَيْ: في السُّوقِ؛ لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (الإضافةِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيها؛ نَحْوُ: «زَيْدٌ أَبٌ»؛ أَيْ: لِعَمْرٍو، «زَيْدٌ لَيْسَ بِأَبٍ»؛ أَيْ: لِبَكْرٍ؛ لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (القُوّةِ والفِعْلِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِما؛ بِأَنْ تَكُونَ النِّسْبَةُ في إحْداهُما بِالقُوَّةِ، وَفي الأُخْرَى بِالفِعْلِ؛ نَحْوُ: «الخَمْرُ في الدَّنِّ مُسْكِرٌ»؛ أَيْ: بِالقُوّةِ، «الخَمْرُ في الدَّنِّ لَيْسَ بِمُسْكِرٍ»؛ أَيْ: بِالفِعْلِ؛ لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (الجُزْءِ والكُلِّ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِما؛ نَحْوُ: «الزِّنْجِيُّ أَسْوَدُ» أَيْ: بَعْضُهُ، «الزِّنْجِيُّ لَيْسَ بِأَسْوَدَ» أَيْ: كُلُّهُ؛ لَمْ تَتَناقَضا.

- (و) في (الشَّرْطِ)؛ إذْ لَو اخْتَلَفَتا فِيهِ؛ نَحْوُ: «الجِسْمُ مُفْرِقٌ لِلْبَصَرِ»؛ أَيْ: بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَبْيَضَ، «الجِسْمُ لَيْسَ بِمُفْرِقٍ لِلْبَصَرِ»؛ أَيْ: بِشَرْطِ كَوْنِهِ أَسْوَدَ؛ لَمْ تَتَناقَضا.

ورَدَّ المُتَأَخِّرُونَ هَذِهِ الوَحَداتِ إلَى وَحْدَتَيِ المَوْضُوعِ والمَحْمُولِ لاسْتِلْزامِهِما البَقِيّةَ، وَرَدَّها بَعْضُهُمْ إلَى وَحْدةٍ واحِدةٍ؛ وَهِيَ وَحْدةُ النِّسْبةِ الحُكْمِيّةِ؛ حَتَّى يَكُونَ السَّلْبُ واردًا عَلَى النِّسْبةِ الَّتِي وَرَدَ عَلَيْها الإيجابُ؛ لِأَنَّهُ إذا اخْتَلَفَ شَيْءٌ مِنَ الثَّماني اخْتَلَفَتِ النِّسْبةُ.(١)

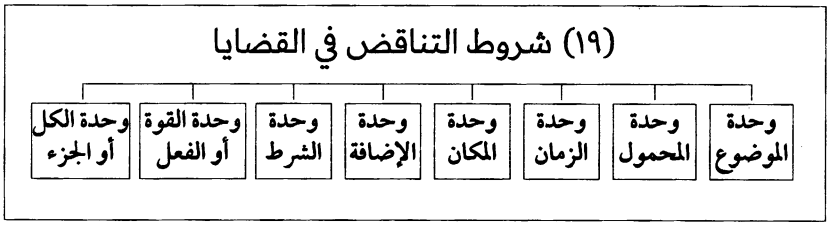

وكالمَوْضُوعِ والمَحْمُولِ في «الحَمْلِيّةِ» المُقَدَّمُ والتّالي في «الشَّرْطِيّةِ»؛ فَيُشْتَرَطُ اتِّفاقُ الشَّرْطِيَّتَيْنِ فِيما ذُكِرَ، لَكِنْ يُعَبَّرُ بَدَلَ المَوْضُوعِ والمَحْمُولِ بِالمُقَدَّمِ والتّالِي.

***

ثُمَّ بَيَّنَ ما يُناقِضُ كُلًّا مِنَ المُوجَبةِ والسّالِبةِ؛ فَقالَ:

(وَنَقِيضُ المُوجَبةِ الكُلِّيّةِ إنَّما هِيَ السّالِبةُ الجُزْئِيّةُ؛ كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، وَ«بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ»، وَنَقِيضُ السّالِبةِ الكُلِّيّةِ إنَّما هِيَ المُوجَبةُ الجُزْئِيّةُ؛ كَقَوْلِنا: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِحَيَوانٍ»، وَ«بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ») لِما يَأْتِي في قَوْلِهِ:

(١) ووحدة الزمان، ووحدة المكان، ووحدة الإضافة، ووحدة الشرط، ووحدة القوة أو الفعل، ووحدة الكل أو الجزء. ورد المتأخرون هذه الوحدات إلى وحدتي الموضوع والمحمول لاستلزامهما البقية، وردها بعضهم إلى وحدة واحدة وهي اتحاد النسبة الحكمية. [حاشية الباجوري على السلم ص ٥٧، شرح الدمنهوري ص ١١].

و(**المَحْصُورَتانِ**) وَفي نُسْخةٍ: «المَحْصُوراتُ»، والمُرادُ: «المَحْصُورَتانِ» (**لا يَتَحَقَّقُ التَّناقُضُ بَيْنَهُما**) بَعْدَ اتِّفاقِهما في الوَحَداتِ السّابِقةِ (**إلّا بَعْدَ اخْتلافِهما في الكَمِّيّةِ**)؛ أَي: الكُلِّيّةِ والجُزْئِيّةِ؛ (**لأَنَّ الكُلِّيَّتَيْنِ قَدْ تَكْذِبانِ؛ كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ كاتِبٌ»، وَ«لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِكاتِبٍ»، والجُزْئِيَّتَيْنِ قَدْ تَصْدُقانِ؛ كَقَوْلِنا: «بَعْضُ الإنْسانِ كاتِبٌ»، وَ«بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِكاتِبٍ»**)؛ والنَّقِيضانِ لا يَجْتَمِعانِ وَلا يَرْتَفِعانِ.

وهَذانِ المِثالانِ لِلْحَمْلِيَّتَيْنِ، وَمِثالُ الشَّرْطِيَّتَيْنِ: «كُلَّما كانَ الإنْسانُ كاتِبًا فالحِمارُ ناهِقٌ»، «لَيْسَ كُلَّما كانَ الإنْسانُ كاتِبًا فالحِمارُ ناهِقٌ».

والمُهْمَلَتانِ في قُوَّةِ الجُزْئِيَّتَيْنِ كَما مَرَّتِ الإشارةُ إلَيْهِ.

***

[العكس]

ومِنَ الاِصْطِلاحاتِ المَنْطِقيّةِ «العَكْسُ»؛ وَهُوَ ثَلاثةُ أَقْسامٍ:

الأَوَّلُ- عَكْسُ النَّقِيضِ المُوافِقُ؛ وَهُوَ تَبْدِيلُ الطَّرَفِ الأَوَّلِ مِنَ القَضيّةِ بِنَقِيضِ الثّاني مِنْها وَعَكْسُهُ، مَعَ بَقاءِ الصِّدْقِ والكَيْفِ؛ أَيِ: السَّلْبِ والإيجابِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ»، «كُلُّ ما لَيْسَ بِحَيَوانٍ لَيْسَ بِإِنْسانٍ».

الثّاني- عَكْسُ النَّقِيضِ المُخالِفُ؛ وَهُوَ تَبْدِيلُ الطَّرَفِ الأَوَّلِ مِنَ القَضيّةِ بِنَقِيضِ الثّاني، والثّاني بِعَيْنِ الأَوَّلِ، مَعَ بَقاءِ الصِّدْقِ دُونَ الكَيْفِ؛ نَحْوُ: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ»، «لا شَيْءَ مِمّا لَيْسَ حَيَوانًا بِإِنْسانٍ»، وَسُمِّيَ هَذا مُخالِفًا لِتَخالُفِ طَرَفَيْهِ إيجابًا وَسَلْبًا، والَّذي قَبْلَهُ مُوافِقًا؛ لِتَوافُقِهِ فِيهِما.

الثّالِثُ- العَكْسُ المُسْتَوِي؛ وَهُوَ المُرادُ عِنْدَ الإِطْلاقِ، وَعَلَيْهِ اقْتَصَرَ المُصَنِّفُ؛ فَقالَ:

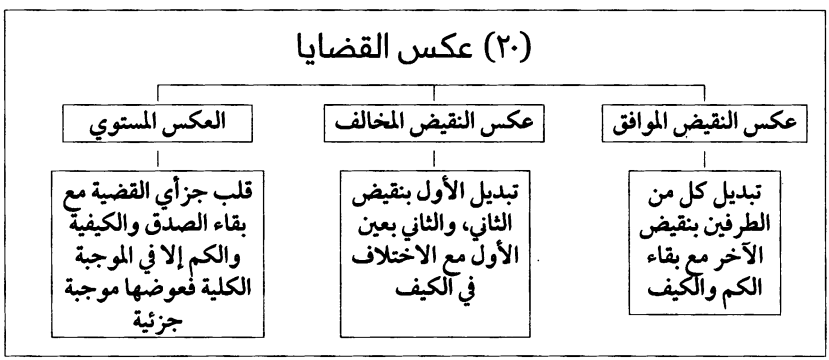
(٢٠) عكس القضايا
عكس النقيض الموافق
عكس النقيض المخالف
العكس المستوي
تبديل كل من الطرفين بنقيض الآخر مع بقاء الكم والكيف
تبديل الأول بنقيض الثاني، والثاني بعين الأول مع الاختلاف في الكيف
قلب جزأي القضية مع بقاء الصدق والكيفية والكم إلا في الموجبة الكلية فعوضها موجبة جزئية

(العَكْسُ: وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ المَوْضُوعُ مَحْمُولًا، والمَحْمُولُ مَوْضُوعًا، مَعَ بَقاءِ السَّلْبِ والإيجابِ بحالِه)؛ بِمَعْنَى أَنَّ الأَصْلَ إنْ كانَ مُوجَبًا فَيَكُونُ العَكْسُ مُوجَبًا، أَوْ سالِبًا فَسالِبًا، (وَ) مَعَ بَقاءِ (التَّصْدِيقِ والتَّكْذِيبِ بحالِه)، وَعَبَّرَ بَعْضُهُمْ بِالصِّدْقِ والكَذِبِ، وَبَعْضُهُمْ بِالصِّدْقِ فَقَطْ؛ وَهُوَ الحَقُّ؛ لِأَنَّ العَكْسَ لازِمٌ لِلْقَضِيَّةِ.

(٢١) عكس الحمليات

موجبة					سالبة				
كلية	جزئية	مهملة	طبيعية	شخصية	جزئية	مهملة	طبيعية	كلية	شخصية
تنعكس جميعا					لا تنعكسان		تنعكس جميعها		
موجبة جزئية							سالبة طبيعية	سالبة كلية	سالبة كلية أو سالبة شخصية
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩	١٠

(٢٢) عكس الشرطيات

شرطية متصلة				شرطية منفصلة			
كلية		جزئية		كلية		جزئية	
موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة	موجبة	سالبة
تنعكس	تنعكس	تنعكس	لا تنعكس	جميعها لا تنعكس			
متصلة موجبة جزئية	متصلة سالبة كلية	متصلة موجبة جزئية					
١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨

ولا يَلْزَمُ مِنْ كَذِبِ المَلْزُومِ كَذِبُ اللّازِمِ[1]؛ فَإِنَّ قَوْلَنا: «كُلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ» كاذِبٌ، مَعَ صِدْقِ عَكْسِهِ؛ وَهُوَ: «بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ»؛ بِخِلافِ صِدْقِ المَلْزُومِ؛ يَسْتَحِيلُ مَعَهُ كَذِبُ اللّازِمِ، وَلَيْسَ المُرادُ بِصِدْقِهِما فِي عِبارَةِ البَعْضِ صِدْقَهُما فِي الواقِعِ، بَلْ أَنْ يَكُونَ الأَصْلُ بِحَيْثُ لَوْ فُرِضَ صِدْقُهُ لَزِمَ صِدْقُ العَكْسِ، وَمَعَ هَذا فالتَّعْبِيرُ بِالتَّصْدِيقِ أَوْلَى مِنْهُ بِالصِّدْقِ؛ لِأَنَّ التَّصْدِيقَ لا يَقْتَضِي وُقُوعَ الصِّدْقِ.

وعِبارَتُهُ قاصِرَةٌ عَلَى «الحَمْلِيّةِ»، فَلَوْ قالَ: «وَهُوَ أَنْ يُصَيَّرَ الأَوَّلُ ثانِيًا، والثّانِي أَوَّلًا» لَكانَ أَوْلَى؛ لِتَناوُلِهِ الشَّرْطِيّاتِ.

واعْلَمْ أَنَّ «العَكْسَ» يُطْلَقُ كَثِيرًا عَلَى القَضِيّةِ الحاصِلةِ بِتَبْدِيلِ المَوْضُوعِ بِالمَحْمُولِ وَعَكْسِهِ، وَأَنَّ المُرادَ بِهِما: المَوْضُوعُ والمَحْمُولُ فِي الذِّكْرِ؛ أَعْنِي: «وَصْفَهُما العُنْوانِيَّ»؛ فَلا يَرِدُ السُّؤالُ بِأَنَّ «العَكْسَ» لا يُصَيِّرُ ذاتَ المَوْضُوعِ مَحْمُولًا، وَوَصْفَ المَحْمُولِ مَوْضُوعًا، بَلْ مَوْضُوعُ العَكْسِ ذاتُ المَحْمُولِ، وَمَحْمُولُهُ وَصْفُ المَوْضُوعِ.

(والمُوجَبةُ الكُلِّيّةُ لا تَنْعَكِسُ كُلِّيّةً)؛ لِئَلّا تَنْتَقِضَ بِمادَّةٍ يَكُونُ المَحْمُولُ فِيها أَعَمَّ مِنَ المَوْضُوعِ؛ **(إذْ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، وَلا يَصْدُقُ: «كُلُّ حَيَوانٍ إنْسانٌ»)**؛ وَإِلّا لَصَدَقَ الأَخَصُّ عَلَى جَمِيعِ أَفْرادِ الأَعَمِّ؛ وَهُوَ مُحالٌ.

(١) وحينئذ فاعتبار بقاء التكذيب في العكس باطل بخلاف العكس، وهو أنه يلزم من كذب اللازم كذب الملزوم، وذلك لأنه يجوز أن يكون اللازم أعم من الملزوم، وكذب الأخص لا يوجب كذب الأعم، بخلاف كذب الأعم فإنه يوجب كذب الأخص، إذ الأعم جزء الأخص، ويلزم من ارتفاع الجزء ارتفاع الكل. [حاشية العطار ص٥٨٨]

(بَلْ تَنْعَكِسُ جُزْئِيَّةً؛ لِأَنّا إذا قُلْنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ» يَصْدُقُ: «بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»؛ فَإنّا نَجِدُ المَوْضُوعَ شَيْئًا مَوْصُوفًا بالإنْسانِ والحَيَوانِ) وهو الحَيوانُ النّاطِقُ (فيكُونُ بعْضُ الحَيوانِ إنسانًا)، وَلِأَنَّهُ إذا صَدَقَ: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ» لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ: «بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»؛ وَإلّا لَصَدَقَ نَقِيضُهُ؛ وَهُوَ: «لا شَيْءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإنْسانٍ»؛ فَتَلْزَمُ المُنافاةُ بَيْنَ الإنْسانِ والحَيَوانِ، فَيَصْدُقُ: «لَيْسَ بَعْضُ الإنْسانِ بِحَيَوانٍ»، وَقَدْ كانَ الأَصْلُ: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ» هَذا خُلْفٌ، أَوْ يُضَمُّ ذَلِكَ النَّقِيضُ إلَى الأَصْلِ لِيُنْتِجَ سَلْبَ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ هَكَذا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، وَ«لا شَيْءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإنْسانٍ» يُنْتِجُ: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِإنْسانٍ»؛ وَهُوَ مُحالٌ.

(والمُوجَبةُ الجُزْئِيّةُ أَيْضًا تَنْعَكِسُ) مُوجَبةً (جُزْئِيّةً بِهَذِهِ الحُجّةِ)؛ فَعَكْسُ: «بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ»: «بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»؛ لِأَنّا نَجِدُ شَيْئًا مَوْصُوفًا بِالحَيَوانِ والإنْسانِ؛ فَيَكُونُ بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانًا، وَلِأَنَّهُ إذا صَدَقَ: «بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ» لَزِمَ أَنْ يَصْدُقَ: «بَعْضُ الحَيَوانِ إنْسانٌ»؛ وَإلّا لَصَدَقَ نَقِيضُهُ؛ وَهُوَ: «لا شَيْءَ مِنَ الحَيَوانِ بِإنْسانٍ»؛ فَيَلْزَمُهُ: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِحَيَوانٍ»، وَقَدْ كانَ الأَصْلُ: «بَعْضُ الإنْسانِ حَيَوانٌ» هَذا خُلْفٌ، أَوْ يُضَمُّ هَذا النَّقِيضُ إلَى الأَصْلِ لِيُنْتِجَ سَلْبَ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ كَما مَرَّ.[1]

(١) حاصل القول في العكس: أن القضايا الموجبات، وهي الكلية والجزئية والشخصية والمهملة تنعكس إلى موجبة جزئية، لأنها لو انعكست كلية لا يطرد ذلك، فلا ينافي صدق عكسها في مادة يكون المحمول مساويا للموضوع، ككل إنسان ناطق، عكسه: كل ناطق إنسان، صادق لكن لخصوص المادة، لكنه يتخلف في صورة ما إذا كان الموضوع أعم،=

(والسّالبةُ الكُلِّيّةُ تَنْعَكِسُ)[1] سالبةً (كُلِّيّةً؛ وَذَلِكَ) أَي: انْعِكاسُها كُلِّيّةً (بَيِّنٌ بِنَفْسِهِ؛ فَإِنَّهُ إذا صَدَقَ قَوْلُنا: «لا شَيْءَ مِنَ الإِنْسانِ بِحَجَرٍ» صَدَقَ قَوْلُنا: «لا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسانٍ»)؛ وَإِلّا لَصَدَقَ نَقِيضُهُ؛ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَجَرِ إِنْسانٌ»، وَيَنْعَكِسُ إِلَى قَوْلِنا: «بَعْضُ الإِنْسانِ حَجَرٌ»، وَقَدْ كانَ الأَصْلُ: «لا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسانٍ» هَذا خُلْفٌ، أَوْ يُضَمُّ هَذا النَّقِيضُ إِلَى الأَصْلِ لِيُنْتِجَ سَلْبَ الشَّيْءِ عَنْ نَفْسِهِ هَكَذا: «بَعْضُ الإِنْسانِ حَجَرٌ»، وَ«لا شَيْءَ مِنَ الحَجَرِ بِإِنْسانٍ» لِيُنْتِجَ: «بَعْضُ الإِنْسانِ لَيْسَ بِإِنْسانٍ»؛ وَهُوَ مُحالٌ.

وإِنَّما قالَ: «كُلِّيّةً» وَلَمْ يَقُلْ: «كَنَفْسِها» لِأَنَّهُ إِنَّما تَعَرَّضَ لِلْعَكْسِ بِحَسَبِ الكَمِّ دُونَ الجِهةِ، والكَلامُ عَلَيْهِ بِحَسَبِها طَوِيلٌ؛ يُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ.

(والسّالِبةُ الجُزْئِيّةُ لا عَكْسَ لَها لُزُومًا)؛ وَإِلّا لانْتَقَضَ بِمادّةٍ يَكُونُ المَوْضُوعُ فِيها أَعَمَّ مِنَ المَحْمُولِ؛ فَيَصْدُقُ سَلْبُ الأَخَصِّ عَنْ بَعْضِ الأَعَمِّ، وَلا يَصْدُقُ سَلْبُ الأَعَمِّ عَنْ بَعْضِ الأَخَصِّ.

(فَإِنَّهُ يَصْدُقُ قَوْلُنا: «بَعْضُ الحَيَوانِ لَيْسَ بِإِنْسانٍ»، وَلا يَصْدُقُ عَكْسُهُ)؛ وَهُوَ: «بَعْضُ الإِنْسانِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ»؛ لِصِدْقِ نَقِيضِهِ؛ وَهُوَ: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ»؛ وَإِلّا لَوُجِدَ الكُلُّ بِدُونِ الجُزْءِ؛ وَهُوَ مُحالٌ.

=ومعلوم أن قواعد المنطق مبنية على الاطراد، فحيث تخلف الحكم في مادة ما: لم تعتبر القاعدة.

(١) السوالب لا تنعكس منها إلا السالبة الكلية وما في قوتها، وهي الشخصية، فينعكسان كنفسهما أي إلى سالبة.

وقَيَّدَ بقَوْلِه: «لُزُومًا» لِأَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ العَكْسُ في بَعْضِ المَوادِّ؛ مَثَلًا يَصْدُقُ: «بَعْضُ الإنْسانِ لَيْسَ بِحَجَرٍ»، وَيَصْدُقُ عَكْسُهُ أَيْضًا؛ وَهُوَ: «بَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِإنْسانٍ».

ولَمّا فَرَغَ مِمّا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ القِياسُ، مِنَ القَضايا وَما يَعْرِضُ لَها مِنْ تَناقُضٍ وَغَيْرِهِ، أَخَذَ في بَيانِ «القِياسِ»؛ وَهُوَ المَقْصُودُ الأَهَمُّ؛ لِأَنَّهُ العُمْدَةُ في تَحْصِيلِ المَطالِبِ التَّصْدِيقِيّةِ؛ فَقالَ:

***

[القياس]

(القياسُ) وهُوَ لُغةً: تَقْدِيرُ شَيْءٍ عَلَى مِثالِ آخَرَ، واصْطِلاحًا: **(هُوَ قَوْلٌ)** مَلْفُوظٌ أَوْ مَعْقُولٌ **(مُؤَلَّفٌ مِنْ أَقْوالٍ)** قَوْلَيْنِ فَأَكْثَرَ **(مَتَى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْها لِذاتِها قَوْلٌ آخَرُ)**؛ أَيْ: مُغايِرٌ لِكُلٍّ مِنْها.

فالمُؤَلَّفُ مِنْ قَوْلَيْنِ كَقَوْلِنا: «العالَمُ مُتَغَيِّرٌ، وَكُلُّ مُتَغَيِّرٍ حادِثٌ»؛ فَهَذا مُؤَلَّفٌ مِنْ قَوْلَيْنِ يَلْزَمُ عَنْهُما قَوْلٌ آخَرُ؛ وَهُوَ: «العالَمُ حادِثٌ».

والمُؤَلَّفُ مِنْ أَكْثَرَ مِنْ قَوْلَيْنِ كَقَوْلِنا: «النَّبّاشُ آخِذٌ لِلْمالِ خُفْيَةً، وَكُلُّ آخِذٍ لِلْمالِ خُفْيَةً سارِقٌ، وَكُلُّ سارِقٍ تُقْطَعُ يَدُهُ»؛ فَهَذا مُؤَلَّفٌ مِنْ ثَلاثَةِ أَقْوالٍ يَلْزَمُ عَنْها قَوْلٌ آخَرُ؛ وَهُوَ: «النَّبّاشُ تُقْطَعُ يَدُهُ».

والأَوَّلُ يُسَمَّى: «قِياسًا بَسِيطًا»، والثّانِي: «قِياسًا مُرَكَّبًا»؛ لِتَرَكُّبِهِ مِنْ قِياسَيْنِ.

فَخَرَجَ عَنْ أَنْ يَكُونَ قِياسًا:

- القَوْلُ الواحِدُ؛ وَإِنْ لَزِمَ عَنْهُ لِذاتِهِ قَوْلٌ آخَرُ كَعَكْسِهِ المُسْتَوِي، وَعَكْسِ نَقِيضِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَأَلَّفْ مِنْ أَقْوالٍ،

- والاسْتِقْراءُ والتَّمْثِيلُ؛ لِأَنَّهُما وَإِنْ تَأَلَّفا مِنْ أَقْوالٍ لَكِنْ لا يَلْزَمُ عَنْهُما شَيْءٌ آخَرُ؛ لِإِمْكانِ التَّخَلُّفِ فِي مَدْلُولِهِما عَنْهُما[1]،

(١) قال الشيخ الملوي: إن أريد المركب من قضايا استقرائية وتمثيلية فلا نسلم خروجهما لمجرد كونهما ظنيين، وإلا لزم خروج الخطابة والجدل والشعر والسفسطة، بل هما=

- وَما يَلْزَمُ عَنْهُ قَوْلٌ آخَرُ لا لِذاتِه، بَلْ بَواسِطةِ مُقَدِّمةٍ أَجْنَبِيّةٍ؛ كَما في قَوْلِنا: «فُلانٌ المَرِيضُ يَتَحَرَّكُ؛ فَهُوَ حَيٌّ»؛ لِأَنَّ لُزُومَ أَنَّهُ حَيٌّ إِنَّما هُوَ بِواسِطةِ أَنَّ كُلَّ مُتَحَرِّكٍ بِالإِرادةِ حَيٌّ.

وكَما في قِياسِ المُساواةِ؛ وَهُوَ ما يَتَرَكَّبُ مِنْ قَوْلَيْنِ يَكُونُ مُتَعَلِّقُ مَحْمُولِ أَوَّلِهِما مَوْضُوعَ الآخَرِ؛ كَقَوْلِنا: «أ» مُساوٍ لِـ«ب»، وَ«ب» مُساوٍ لِـ«ج»؛ فَإِنَّ هَذَيْنِ القَوْلَيْنِ يَسْتَلْزِمانِ: «أ» مُساوٍ لِـ«ج»؛ لا لِذاتِهِما، بَلْ بِواسِطةِ مُقَدِّمةٍ أَجْنَبِيّةٍ؛ وَهِيَ أَنَّ مُساوِيَ المُساوِي لِشَيْءٍ مُساوٍ لَهُ.

وَلِذَلِكَ لا يَتَحَقَّقُ الاسْتِلْزامُ فِيهِ إِلّا حَيْثُ تَصْدُقُ هَذِهِ المُقَدِّمةُ؛ كَما في قَوْلِنا: «أ» مَلْزُومٌ لِـ«ب»، وَ«ب» مَلْزُومٌ لِـ«ج»، فَـ«أ» مَلْزُومٌ لِـ«ج»؛ لِأَنَّ مَلْزُومَ المَلْزُومِ مَلْزُومٌ.

فَإِنْ لَمْ تَصْدُقْ تِلْكَ المُقَدِّمةُ لَمْ يَحْصُلْ مِنْهُ شَيْءٌ؛ كَما إِذا قُلْنا: «أ» مُبايِنٌ لِـ«ب»، وَ«ب» مُبايِنٌ لِـ«ج»؛ لا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ: «أ» مُبايِنٌ لِـ«ج»؛ لِأَنَّ مُبايِنَ المُبايِنِ لِشَيْءٍ لا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ مُبايِنًا لَهُ.

وكَذا إِذا قُلْنا: «أ» نِصْفُ «ب»، وَ«ب» نِصْفُ «ج»؛ لا يَلْزَمُ مِنْهُ أَنَّ: «أ» نِصْفُ «ج»؛ لِأَنَّ نِصْفَ نِصْفِ الشَّيْءِ لا يَكُونُ نِصْفًا لَهُ.

=داخلان، لأنهما -بحيث لو سُلِّم مقدماتها لزم عنهما نتيجة، ولا يضر عدم التسليم فقط في كون المقدمات قياسا، لأن القياس يجب أن يؤخذ فيه قيد حيثية التسليم فقط، لا قيد التسليم بالفعل..، وإن أريد القضية الاستقرائية والتمثيلية فهما خارجان بقوله «مؤلف من أقوال». [حاشية الملوي ص٦١٣]

والمُرادُ باللُّزُوم ما يَعُمُّ البَيِّنَ وَغَيْرَهُ؛ فَيَتَناوَلُ القِياسَ الكامِلَ؛ وَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ، وَغَيْرَ الكامِلِ؛ وَهُوَ باقِي الأَشْكالِ.

وأَشارَ بقَوْلِه: «مَتَى سُلِّمَتْ» إلَى أَنَّ تِلْكَ الأَقْوالَ لا يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ مُسَلَّمةً في نَفْسِها، بَلْ أَنْ تَكُونَ بحَيْثُ لَوْ سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْها قَوْلٌ آخَرُ؛ لِيَدْخُلَ في التَّعْرِيف القِياسُ الَّذِي مُقَدِّماتُهُ صادِقةٌ كَما مَرَّ، والَّذِي مُقَدِّماتُهُ كاذِبةٌ؛ كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ جَمادٌ، وَكُلُّ جَمادٍ حِمارٌ»؛ فَهَذانِ القَوْلانِ وَإنْ كَذَبا في نَفْسِهِما إلّا أَنَّهُما بحَيْثُ لَوْ سُلِّما لَزِمَ عَنْهُما أَنَّ «كُلَّ إنْسانٍ حِمارٌ»؛ لِأَنَّ لُزُومَ الشَّيْءِ لِلشَّيْءِ كَوْنُ الشَّيْءِ بحَيْثُ لَوْ وُجِدَ وُجِدَ لازِمُهُ، وَإنْ لَمْ يُوْجَدا في الواقِعِ.

وإنَّما قالَ: «مِنْ أَقْوالٍ»، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنْ مُقَدِّماتٍ» لِئَلّا يَلْزَمَ الدَّوْرُ؛ لِأَنَّهُمْ عَرَّفُوا المُقَدِّمةَ بِأَنَّها: «ما جُعِلَتْ جُزْءَ قِياسٍ»، فَأَخَذُوا «القِياسَ» في تَعْرِيفِها، فَلَوْ أُخِذَتْ هِيَ أَيْضًا في تَعْرِيفِهِ لَزِمَ الدَّوْرُ.

(**وَهُوَ**) أَيِ: القِياسُ (**إمّا اقْتِرانِيٌّ**)[1]؛ وَهُوَ الَّذِي لَمْ يُذْكَرْ فِيهِ نَتِيجةٌ وَلا نَقِيضُها بِالفِعْلِ؛ (**كَقَوْلِنا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ»؛ فَـ«كُلُّ جِسْمٍ حادِثٌ»**)، وَسُمِّيَ اقْتِرانِيًّا لِاقْتِرانِ الحُدُودِ فِيهِ بِلا اسْتِثْناءٍ.

---

(١) بناء على رأي الجمهور من تركب القياس الاقتراني من الحمليات والشرطيات، فإن هذا القياس ينتظم فيه حينئذ خمسة أقسام:
الأول: المركب من شرطيتين متصلتين. الثاني: المركب من شرطيتين منفصلتين.
الثالث: المركب من شرطية متصلة وشرطية منفصلة.
الرابع: المركب من حملية وشرطية متصلة.
الخامس: المركب من حملية وشرطية منفصلة. [حاشية الباجوري على السلم ص ٦١].

(وَإِمَّا اسْتِثْنائِيٌّ)؛ وَهُوَ الَّذِي ذُكِرَ فِيهِ نَتِيجةٌ أَوْ نَقِيضُها بِالفِعْلِ؛ بِأَنْ يَكُونَ طَرَفاها أَوْ طَرَفا نَقِيضِها مَذْكُورَيْنِ فِيهِ بِالفِعْلِ.

(كَقَوْلِنا) فِي الثّانِي: (إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ النَّهارَ لَيْسَ بِمَوْجُودٍ فالشَّمْسُ لَيْسَتْ بِطالِعةٍ).

وفِي الأَوَّلِ: «إِنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ، لَكِنَّ الشَّمْسَ طالِعةٌ فالنَّهارُ مَوْجُودٌ».

وَلا يُشْكِلُ بِما مَرَّ مِنْ أَنَّهُ يُعْتَبَرُ فِي القِياسِ أَنْ يَكُونَ القَوْلُ اللّازِمُ -وَهُوَ النَّتِيجةُ- مُغايِرًا لِكُلٍّ مِنْ مُقَدِّماتِهِ، وَهُنا لَيْسَ كَذَلِكَ؛ لِأَنّا نَقُولُ: بَلْ هُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِواحِدٍ مِنْهُما، وَإِنَّما هُوَ جُزْءُ إِحْداهُما؛ إِذِ المُقَدِّمةُ لَيْسَتْ قَوْلَنا: «النَّهارُ مَوْجُودٌ»، بَلِ اسْتِلْزامُ طُلُوعِ الشَّمْسِ لَهُ الحاصِلُ ذَلِكَ مِنَ المُقَدَّمِ والتّالِي، وَسُمِّيَ ذَلِكَ اسْتِثْنائِيًّا لِاشْتِمالِهِ عَلَى أَداةِ الِاسْتِثْناءِ؛ أَعْنِي: «لَكِنَّ».

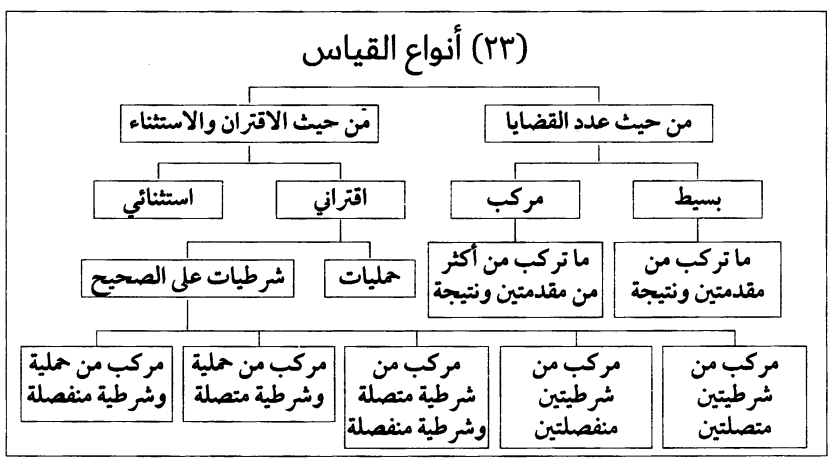

(والمُكَرَّرُ بَيْنَ مُقَدِّمَتَي القياس) فَأَكْثَرَ؛ سَواءٌ كانَ مَحْمُولًا أَمْ مَوْضُوعًا، أَمْ مُقَدَّمًا أَمْ تالِيًا (يُسَمَّى حَدًّا أَوْسَطَ)؛ لِتَوَسُّطِهِ بَيْنَ طَرَفَي المَطْلُوبِ، (وَمَوْضُوعُ المَطْلُوبِ) في «الحَمْلِيّةِ»، وَمُقَدَّمُهُ في «الشَّرْطِيّةِ» (يُسَمَّى حَدًّا أَصْغَرَ)؛ لِأَنَّهُ أَخَصُّ في الأَغْلَبِ، والأَخَصُّ أَقَلُّ أَفْرادًا، (وَمَحْمُولُهُ) في «الحَمْلِيّةِ»، وَتالِيهِ في «الشَّرْطِيّةِ» (يُسَمَّى حَدًّا أَكْبَرَ)؛ لِأَنَّهُ أَعَمُّ في الأَغْلَبِ، والأَعَمُّ أَكْثَرُ أَفْرادًا.

(والمُقَدِّمَةُ الَّتي فيها الأَصْغَرُ تُسَمَّى: «الصُّغْرَى»)؛ لِاشْتِمالِها عَلَى الأَصْغَرِ، (والَّتي فِيها الأَكْبَرُ تُسَمَّى: «الكُبْرَى»)؛ لِاشْتِمالِها عَلَى الأَكْبَرِ، واقْتِرانُ الصُّغْرَى بِالكُبْرَى في الإيجابِ والسَّلْبِ، وَفِي الكُلِّيّةِ والجُزْئِيّةِ يُسَمَّى: «قَرِينةً وَضَرْبًا».

(وَهَيْئَةُ التَّأْلِيفِ) الحاصِلةُ (مِن) اجْتِماعِ (الصُّغْرَى والكُبْرَى تُسَمَّى شَكْلًا، والأَشْكالُ أَرْبَعةٌ:

لِأَنَّ الحَدَّ الأَوْسَطَ إنْ كانَ مَحْمُولًا في الصُّغْرَى مَوْضُوعًا فِي الكُبْرَى) نَحْوُ: «كُلُّ «ج» «ب»، وَكُلُّ «ب» أ» (فَهُوَ الشَّكْلُ الأَوَّلُ).

(وَإنْ كانَ مَحْمُولًا فِيهِما)؛ نَحْوُ: كُلُّ «ج» «ب»، وَلا شَيْءَ مِنْ «أ» «ب» (فَهُوَ الشَّكْلُ الثّاني).

(وَإنْ كانَ مَوْضُوعًا فِيهِما)؛ نَحْوُ: كُلُّ «ج» «ب»، وَكُلُّ «ج» «د» (فَهُوَ الشَّكْلُ الثّالِثُ).

(وَإنْ كانَ مَوْضُوعًا في الصُّغْرَى مَحْمُولًا فِي الكُبْرَى)؛ نَحْوُ: كُلُّ «ب» «ج»، وَكُلُّ «أ» «ب» (فَهُوَ الشَّكْلُ الرّابِعُ).

(٢٤) أشكال القياس

أشكال القياس في الحمليات			أشكال القياس في الشرطيات		
الشكل	الحد الوسط في		الشكل	الحد الوسط في	
	الصغرى	الكبرى		الصغرى	الكبرى
الأول	محمول	موضوع	الأول	تالي	مقدم
الثاني	محمول	محمول	الثاني	تالي	تالي
الثالث	موضوع	موضوع	الثالث	مقدم	مقدم
الرابع	موضوع	محمول	الرابع	مقدم	تالي

فَإِنْ قُلْتَ: فَلا يَتَكَرَّرُ الحَدُّ الأَوْسَطُ إلّا في الثّاني والثّالث؛ لأَنَّ المُرادَ بالأَوْسَطِ إذا وَقَعَ مَوْضُوعًا الذّاتُ، وَإذا وَقَعَ مَحْمُولًا المَفْهُومُ؛ قُلْنا: وُقُوعُهُ مَحْمُولًا وَإنْ أُرِيدَ بِهِ المَفْهُومُ، لَكِنْ لَيْسَ المُرادُ أَنَّ ذاتَ المَوْضُوعِ عَيْنُ المَفْهُومِ، بَلْ أَنَّهُ يَصْدُقُ عَلَيْهِ المَفْهُومُ، فَيَتَكَرَّرُ الأَوْسَطُ في جَمِيعِ الأَشْكالِ؛ لأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ أَنْ يُقالَ: «ذاتُ الأَصْغَرِ يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الأَوْسَطِ، وَكُلُّ ما يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَفْهُومُ الأَوْسَطِ يَثْبُتُ لَهُ الأَكْبَرُ»[1].

(١) قوله «فإن قلت: فلا يتكرر ... إلخ»: حاصل الإشكال أن المراد من الموضوع ذاته، أي أفراده، فإن ذات الشيء عند المناطقة أفراده، والمراد من المحمول مفهومه، ولا يتكرر الحد الأوسط إلا إذا كان المراد به واحدًا في المقدمتين، ولا يكون كذلك إلا إذا كان محمولا فيهما، وذلك في الشكل الثاني، لكون المراد به المفهوم في المقدمتين فيتكرر، أو كان موضوعًا معًا فيهما وذلك في الشكل الثالث لأنه فيه موضوع في المقدمتين، فيكون المراد به الأفراد في المقدمتين فيتكررا.
أما الأول والرابع فلا، لأنه في الأول محمول في الصغرى فالمراد منه المفهوم، وموضوع في الكبرى فالمراد منه الأفراد فلا يكون متكررًا، ولأنه في الرابع موضوع في الصغرى فالمراد منه الأفراد، ومحمول في الكبرى فالمراد منه المفهوم.=

وقَدَّمَ الشَّكْلَ الأَوَّلَ لِأَنَّهُ المُنْتِجُ لِلْمَطالِبِ الأَرْبَعةِ كَما سَيَأْتي[1]، وَلِأَنَّهُ عَلَى النَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ؛ وَهُوَ الانْتِقالُ مِنَ المَوْضُوعِ إِلَى الحَدِّ الأَوْسَطِ، ثُمَّ مِنْهُ إِلَى المَحْمُولِ؛ حَتَّى يَلْزَمَ الانْتِقالُ مِنَ المَوْضُوعِ إِلَى المَحْمُولِ.

ثُمَّ الثّاني؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ الأَشْكالِ الباقِيةِ إِلَيْهِ لِمُشارَكَتِهِ إِيّاهُ في صُغْراهُ الَّتِي هِيَ أَشْرَفُ المُقَدِّمَتَيْنِ؛ لِاشْتِمالِها عَلَى المَوْضُوعِ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ مِنَ المَحْمُولِ؛ لِأَنَّ المَحْمُولَ إِنَّما يُطْلَبُ لِأَجْلِهِ إِيجابًا أَوْ سَلْبًا.

ثُمَّ الثّالِثُ؛ لِأَنَّ لَهُ قُرْبًا ما إِلَيْهِ لِمُشارَكَتِهِ إِيّاهُ في أَخَسِّ المُقَدِّمَتَيْنِ[2]؛ بِخِلافِ الرّابِعِ؛ لا قُرْبَ لَهُ أَصْلًا لِمُخالَفَتِهِ إِيّاهُ فِيهِما، وَبُعْدِهِ عَنِ الطَّبْعِ جِدًّا.

=وحاصل الجواب أن أفراد الموضوع يصدق عليها ثلاث مفهومات، مفهوم الموضوع، ومفهوم الوسط، ومفهوم الأكبر، ففي نحو «كل إنسان حيوان وكل حيوان جسم» أفراد الإنسان يصدق عليها مفهوم إنسان ومفهوم حيوان ومفهوم جنس. فالمراد بالتكرر أن يكون مفهوم الوسط معتبرًا من حيث صدقه على الأفراد في المقدمتين، ولا شك أن حيوان في المثال المذكور مأخوذ في المقدمتين من حيث صدقه على الأفراد، فقد تكرر مفهوم الوسط، ولا يضر كون المراد منه في الكبرى الأفراد من حيث صدق الحيوانية عليها. [حاشية الملوي، ص٦٣٥-٦٣٧ بتصرف]

(١) المطالب الأربعة: أي الموجبة الكلية، والسالبة الكلية، والموجبة الجزئية، والسالبة الجزئية.

(٢) أخس المقدمتين هي الكبرى، وإنما كانت أخس لاشتمالها على محمول المطلوب، الذي يطلب لأجل الموضوع، فيكون الموضوع أشرف منه، وهو أخس، فالقضية المشتملة عليه أخس، ولا يقال إن الشكل الثالث وافق الأول في الموضوع، وهو أشرف من المحمول، لكنه يكون ذلك الموضوع غير معتبر لإلغائه عند الإنتاج، والعبرة إنما هو بموضو المطلوب ومحموله. [حاشية العطار ص٦٣٦ باختصار]

(والثّاني) مِنْها (يَرْتَدُّ إِلَى الأَوَّلِ بِعَكْسِ الكُبْرَى)[1]؛ لِأَنَّها المُخالِفةُ لِلنَّظْمِ الطَّبِيعِيِّ بِأَنْ تَقُولَ فِي مِثالِهِ السّابِقِ: وَلا شَيْءَ مِنْ «ب» «أ».

---

(١) رد الشكل الثاني إلى الأول بعكس الكبرى لا يظهر إلا في ضربين من ضروبه: الأول والثالث:

فمثال الضرب الأول: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحجر بحيوان. ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر».

فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست كبراه هكذا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر. ينتج المطلوب بعينه، وهو: لا شيء من الإنسان بحجر».

ومثال الضرب الثالث: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحجر بإنسان. ينتج: بعض الحيوان ليس بحجر».

فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست كبراه هكذا: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بحجر. ينتج المطلوب بعينه، وهو: بعض الحيوان ليس بحجر».

ولكن لا يمكن ذلك في الضرب الثاني والرابع، لأن الضرب الثاني مركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة، لأن صغراه سالبة وكبراه جزئية، ويشترط لإنتاج الشكل الأول إيجاب الصغرى وكلية الكبرى، وإنما يمكن رده بعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة، فهذه طريقة رده.

مثل: «لا شيء من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان. أنتج: لا شيء من الحجر بإنسان»، فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الصغرى وجعلتها كبرى ثم عكست النتيجة، بأن تقول هكذا: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بحجر. ينتج: لا شيء من الإنسان بحجر» ثم تعكس النتيجة إلى: «لا شيء من الحجر بإنسان» وهو المطلوب.

وأما الضرب الرابع فإنه مركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الكبرى لكان من ضروبه العقيمة لما تقدم، فلا يمكن رده بذلك، وإنما يمكن رده بدليل الافتراض.

وقد بينه الإمام السنوسي في شرح مختصره على السلم [ص١٠٨] بما يطول ذكره. [حاشية الباجوري]

(والثّالثُ يَرْتَدُّ إلَيْهِ بِعَكْسِ الصُّغْرَى)[1]؛ لِأَنَّها المُخالِفةُ لِذَلِكَ؛ بِأَنْ تَقُولَ فِي مِثالِهِ السّابِقِ: بَعْضُ «ب» «ج».

---

(١) هذا أيضا لا يظهر إلا في أربعة أضرب من ضروبه: الأول والثاني والثالث والخامس، فمثال الأول: «كل إنسان حيوان، وكل إنسان ناطق. ينتج: بعض الحيوان ناطق».
فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه هكذا: «بعض الحيوان إنسان، وكل إنسان ناطق. ينتج المطلوب بعينه: بعض الحيوان ناطق».
ومثال الضرب الثاني: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الإنسان بفرس. ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس».
فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه هكذا: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس. ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس».
ومثال الضرب الثالث: «بعض الحيوان إنسان، وكل حيوان جسم. ينتج: بعض الإنسان جسم».
فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه هكذا: «بعض الإنسان حيوان، وكل حيوان جسم. ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الإنسان جسم».
ومثال الضرب الخامس: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الحيوان بجماد. ينتج: بعض الإنسان ليس بجماد».
فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست صغراه هكذا: «بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بجماد. ينتج المطلوب بعينه: وهو بعض الإنسان ليس بجماد».
وإنما لم يكن ذلك في الضربين الرابع والسادس، لأن الضرب الرابع مركب من موجبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى، ولو رد إلى الأول بعكس الصغرى لكان من ضروبه العقيمة، لأن كبراه جزئية، ويشترط لإنتاج الشكل الأول كلية الكبرى.
ولكن يمكن رده بعكس الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة هكذا: «بعض الناطق إنسان، وكل إنسان حيوان. ينتج: بعض الناطق حيوان» فتعكس النتيجة إلى «بعض الحيوان ناطق» وهو المطلوب.
وأما الضرب السادس فهو مركب من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى، ولو رد إلى الشكل الأول بعكس الصغرى لكان من ضروبه العقيمة، فلا يمكن رده لذلك وإنما يمكن بدليل الافتراض، وقد ذكره الإمام السنوسي في شرح مختصره. [حاشية الباجوري ص١٠٨-١٠٩]

(والرّابعُ يَرْتَدُّ إلَيْهِ بِعَكْسِ التَّرْتِيبِ)[1]؛ بِأَنْ تَقُولَ فِي مِثالِهِ السّابِقِ: كُلُّ «أ» «ب»، وَكُلُّ «ب» «ج».

---

(١) الشكل الرابع على التوزيع، لأن عكس الترتيب بالنسبة لثلاثة أضرب من ضروبه الأول والثاني والثالث.

فمثال الأول: «كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان. ينتج: بعض الحيوان ناطق» فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الترتيب ثم عكست النتيجة هكذا: «كل ناطق إنسان، وكل إنسان حيوان. ينتج: كل ناطق حيوان» فتعكس النتيجة إلى «بعض الحيوان ناطق» وهو المطلوب.

ومثال الضرب الثاني: «كل إنسان حيوان، وبعض الناطق إنسان. ينتج: بعض الحيوان ناطق» فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست ترتيبه ثم عكست النتيجة هكذا: «بعض الناطق إنسان، وكل إنسان حيوان. ينتج: بعض الناطق حيوان» فتعكس النتيجة إلى: «بعض الحيوان ناطق» وهو المطلوب.

ومثال الضرب الثالث: «لا شيء من الإنسان بجماد، وكل ناطق إنسان. ينتج: لا شيء من الجماد بناطق» فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست الترتيب ثم عكست النتيجة هكذا: «كل ناطق إنسان، ولا شيء من الإنسان بجماد. ينتج: لا شيء من الناطق بجماد» فتعكس النتيجة إلى: «لا شيء من الجماد بناطق» وهو المطلوب. والشق الثاني هو عكس المقدمات بالنسبة للضرب الرابع والخامس، فمثال الضرب الرابع أن تقول: «كل إنسان حيوان، ولا شيء من الفرس بإنسان. ينتج: بعض الحيوان ليس بفرس» فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست مقدمتيه هكذا: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الإنسان بفرس. ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الحيوان ليس بفرس».

ومثال الضرب الخامس أن تقول: «بعض الحيوان إنسان، ولا شيء من الجماد بحيوان. ينتج: بعض الإنسان ليس بجماد» فإذا أردت رده إلى الشكل الأول عكست مقدمتيه هكذا: «بعض الإنسان حيوان، ولا شيء من الحيوان بجماد. ينتج المطلوب بعينه وهو: بعض الإنسان ليس بجماد» وهكذا. قال بعضهم:

وغير أول من الأشكال * إليه مردود بلا إشكال
فالثان مردود بعكس الكبرى * والثالث اردده بعكس الصغرى
ورابع بعكس ترتيب يُرد * أو المقدمات هكذا ورد
وأول منها وهو المعيار * لأنه من بينها المدار

[حاشية الباجوري ص١٠٧-١١٠]

(أَوْ بِعَكْسِ المُقَدِّمَتَيْنِ جَمِيعًا)؛ بِأَنْ تَقُولَ فِيهِ: بَعْضُ «ج» «ب»، وَبَعْضُ «ب» «أ»، وَإِنْ كانَ هَذا غَيْرَ مُنْتِجٍ؛ لِعَدَمِ كُلِّيَّةِ الكُبْرَى، وَمِثالُ ما يُنْتِجُ مِنْهُ: كُلُّ «ج» «ب»، وَلا شَيْءَ مِنْ «أ» «ج»؛ فَيُرَدُّ بِالعَكْسِ إِلَى: بَعْضِ «ب» «ج»، وَلا شَيْءَ مِنْ «ج» «أ».

(والكامِلُ البَيِّنُ الإِنْتاجِ) إِنَّما **(هُوَ)** الشَّكْلُ **(الأَوَّلُ)** لِما مَرَّ.

(والرّابِعُ بَعِيدٌ عَنِ الطَّبْعِ جِدًّا، والَّذِي لَهُ عَقْلٌ سَلِيمٌ، وَطَبْعٌ مُسْتَقِيمٌ لا يَحْتاجُ إِلَى رَدِّ الثّانِي إِلَى الأَوَّلِ) فِي اسْتِنْتاجِهِ لِأَقْرَبِيَّتِهِ إِلَيْهِ كَما مَرَّ.

(وَإِنَّما يُنْتِجُ الثّانِي عِنْدَ اخْتِلافِ مُقَدِّمَتَيْهِ بِالإِيجابِ والسَّلْبِ)؛ بِأَنْ تَكُونَ إِحْداهُما مُوجَبَةً، والأُخْرَى سالِبَةً؛ إِذْ لَوْ كانَتا مُوجَبَتَيْنِ أَوْ سالِبَتَيْنِ لاخْتَلَفَتِ النَّتِيجَةُ.(١)

أَمَّا فِي المُوجَبَتَيْنِ فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ: «كُلُّ إِنْسانٍ حَيَوانٌ»، وَ«كُلُّ ناطِقٍ حَيَوانٌ»، والحَقُّ الإِيجابُ، وَلَوْ بَدَّلْنا الكُبْرَى بِقَوْلِنا: «وَكُلُّ فَرَسٍ حَيَوانٌ» كانَ الحَقُّ السَّلْبَ.

وأَمَّا فِي السّالِبَتَيْنِ فَلِأَنَّهُ يَصْدُقُ: «لا شَيْءَ مِنَ الإِنْسانِ بِحَجَرٍ»، وَ«لا شَيْءَ مِنَ الفَرَسِ بِحَجَرٍ»، والحَقُّ السَّلْبُ، وَلَوْ بَدَّلْنا الكُبْرَى بِقَوْلِنا: «وَلا شَيْءَ مِنَ النّاطِقِ بِحَجَرٍ» كانَ الحَقُّ الإِيجابَ.

---

(١) أي لم يطرد صدقها، وهذا ينافي كونها لازمة للقياس، لأن اللازم لا يتخلف عن ملزومه. [حاشية العطار ص٦٤٣]

ويُشْتَرَطُ في إنْتاجِهِ أَيْضًا كُلِّيَّةُ الكُبْرَى؛ وَإِلّا لاخْتَلَفَتِ النَّتِيجةُ؛ كَقَوْلِنا: «لا شَيْءَ مِنَ الإنْسانِ بِفَرَسٍ»، وَ«بَعْضُ الحَيَوانِ فَرَسٌ»، والحَقُّ الإيجابُ، وَلَوْ قُلْنا: «وَبَعْضُ الصّاهِلِ فَرَسٌ» كانَ الحَقُّ السَّلْبَ، وَكَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ حَيَوانٌ»، وَ«بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ»، والحَقُّ الإيجابُ، وَلَوْ قُلْنا: «وَبَعْضُ الحَجَرِ لَيْسَ بِحَيَوانٍ» كانَ الحَقُّ السَّلْبَ.

فَشَرْطُ إنْتاجِ الثّانِي بِحَسَبِ الكَيْفِ اخْتِلافُ مُقَدِّمَتَيْهِ، وَبِحَسَبِ الكَمِّ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى، وَشَرْطُ إنْتاجِ الثّالِثِ بِحَسَبِ الكَيْفِ إيجابُ الصُّغْرَى، وَبِحَسَبِ الكَمِّ كُلِّيَّةُ إحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ، وَشَرْطُ إنْتاجِ الرّابِعِ بِحَسَبِ الكَيْفِ والكَمِّ إمَّا إيجابُ المُقَدِّمَتَيْنِ مَعَ كُلِّيَّةِ الصُّغْرَى، أَوِ اخْتِلافُهُما بِالكَيْفِ مَعَ كُلِّيَّةِ إحْداهُما، وَشَرْطُ إنْتاجِ الأَوَّلِ بِحَسَبِ الكَيْفِ إيجابُ الصُّغْرَى، وَبِحَسَبِ الكَمِّ كُلِّيَّةُ الكُبْرَى؛ كَما يُؤْخَذُ مِنْ كَلامِهِ الآتِي.

(٢٥) شروط إنتاج الشكل الأول والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الأول: إيجاب الصغرى وكلية الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الأول			
م	الصغرى	الكبرى	النتيجة
١	كلية موجبة	كلية موجبة	كلية موجبة
٢	كلية موجبة	كلية سالبة	كلية سالبة
٣	جزئية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
٤	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة

(والشَّكْلُ الأَوَّلُ هُوَ الَّذي جُعِلَ مِعْيارَ العُلُوم) أَيْ: مِيزانَها[1]؛ لِارْتِدادِ البَقِيّةِ إِلَيْهِ كَما مَرَّ، (فنُوردُهُ هُنا) وَحْدَهُ مَعَ ضُرُوبِهِ؛ (لِيُجْعَلَ دُسْتُورًا) أَيْ: قانُونًا، (وَيُسْتَنْتَجَ مِنْهُ المَطالِبُ كُلُّها)؛ وَهِيَ: المُوجَبُ الكُلِّيُّ، والسّالِبُ الكُلِّيُّ، والمُوجَبُ الجُزْئِيُّ، والسّالِبُ الجُزْئِيُّ؛ بِخِلافِ بَقِيّةِ الأَشْكالِ.

(وَضُرُوبُهُ) كَضُرُوبِ سائِرِ الأَشْكالِ بِحَسَبِ القِسْمةِ العَقْلِيّةِ سِتّةَ عَشَرَ؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْ مُقَدِّمَتَيْهِ إِمَّا مُوجَبةٌ أَوْ سالِبةٌ، وَكُلٌّ مِنْ هاتَيْنِ إِمَّا كُلِّيّةٌ أَوْ جُزْئِيّةٌ؛ فَجُمْلةُ كُلٍّ مِنْهُما أَرْبَعةٌ.

والحاصِلُ مِنْ ضَرْبِ أَرْبَعةٍ فِي أَرْبَعةٍ سِتّةَ عَشَرَ؛ يَسْقُطُ مِنْها بِشَرْطَيْ إِنْتاجِهِ السّابِقَيْنِ اثْنا عَشَرَ عَقِيمًا؛ ثَمانِيةٌ مِنْها بِالأَوَّلِ؛ حاصِلةٌ مِنْ ضَرْبِ الكُلِّيّةِ والجُزْئِيّةِ السّالِبَتَيْنِ مِنَ الصُّغْرَى فِي الأَرْبَعِ الكُبْرَياتِ، وَأَرْبَعةٌ بِالثّانِي؛ حاصِلةٌ مِنْ ضَرْبِ الجُزْئِيّةِ المُوجَبةِ والجُزْئِيّةِ السّالِبةِ مِنَ الكُبْرَى فِي الكُلِّيّةِ والجُزْئِيّةِ المُوجَبَتَيْنِ مِنَ الصُّغْرَى.

فَضُرُوبُهُ (المُنْتِجةُ أَرْبَعةٌ:)

- (الضَّرْبُ الأَوَّلُ): أَنْ تَكُونَ المُقَدِّمَتانِ مُوجَبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ، والنَّتِيجةُ كُلِّيّةً مُوجَبةً؛ نَحْوُ: («كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ»؛ فَـ«كُلُّ جِسْمٍ حادِثٌ»).

---

(١) معيار -كمكيال-: ما يقدر به الشيء، والمراد بالعلوم النتائج، ولما كانت بقية الأشكال ترد إليه عند تحقق إنتاجها جعل كأنه ميزان لها يعرف به صحيحها من فاسدها. [حاشية العطار ص٦٤٤]

- (**الثّاني**:) أَنْ تَكُونا كُلِّيَّتَيْن، والكُبْرَى سالِبةً، والنَّتِيجةُ سالِبةً كُلِّيَّةً؛ نَحْوُ: («**كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ**»، وَ«**لا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ**»؛ فَـ«**لا شَيْءَ مِنَ الجِسْمِ بِقَدِيمٍ**»).

- (**الثّالِثُ**:) أَنْ تَكُونا مُوجَبَتَيْن، والصُّغْرَى جُزْئِيّةً، والنَّتِيجةُ مُوجَبةً جُزْئِيّةً؛ نَحْوُ: («**بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ**»، وَ«**كُلُّ مُؤَلَّفٍ حادِثٌ**»؛ فَـ«**بَعْضُ الجِسْمِ حادِثٌ**»).

- (**الرّابِعُ**:) أَنْ تَكُونَ الصُّغْرَى مُوجَبةً جُزْئِيّةً، والكُبْرَى سالِبةً كُلِّيّةً، والنَّتِيجةُ سالِبةً جُزْئِيّةً؛ نَحْوُ: («**بَعْضُ الجِسْمِ مُؤَلَّفٌ**»، وَ«**لا شَيْءَ مِنَ المُؤَلَّفِ بِقَدِيمٍ**»؛ فَـ«**بَعْضُ الجِسْمِ لَيْسَ بِقَدِيمٍ**»).

والمُنْتِجُ مِنْ ضُرُوبِ الشَّكْلِ الثّانِي أَرْبَعةٌ أَيْضًا، وَمِنَ الثّالِثِ سِتّةٌ، وَمِنَ الرّابِعِ ثَمانِيةٌ؛ عِنْدَ المُتَأَخِّرِينَ[1]، وَخَمْسةٌ عِنْدَ المُتَقَدِّمِينَ؛ وَعَلَيْهِ ابْنُ الحاجِبِ.

وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَأَمْثِلَتُهُ، وَإِقامةُ البُرْهانِ عَلَيْهِ يُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ.

***

(١) ذهب بعض المتأخرين أن شروط إنتاج الشكل الرابع إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى أو اختلافها بالكيف مع كلية إحداهما، وبنوا عليه أن المنتج من ضروبه ثمانية: الخمسة المتقدمة التي عليها المتقدمون، وأما الثلاثة المتممة للثمانية فأمثلتها في شكل (٢٨). [حاشية الباجوري على السلم، ص١٠٣]

(٢٦) شروط إنتاج الشكل الثاني والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الثاني: اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الثاني			
م	**الصغرى**	**الكبرى**	**النتيجة**
١	**كلية موجبة**	**كلية سالبة**	**كلية سالبة**
	كل إنسانٍ حيوان، ولا شيءَ من الحجر بحيوان. النتيجة: لا شيءَ من الإنسان بحجر		
٢	**كلية سالبة**	**كلية موجبة**	**كلية سالبة**
	لا شيءَ من الحجر بحيوان، وكل إنسان حيوان. النتيجة: لا شيءَ من الحجر بإنسان		
٣	**جزئية موجبة**	**كلية سالبة**	**جزئية سالبة**
	بعضُ الحيوان إنسان، ولا شيءَ من الفرس بإنسان. النتيجة: ليسَ بعْضُ الحيوان بفرس		
٤	**جزئية سالبة**	**كلية موجبة**	**جزئية سالبة**
	ليس بعضُ الحيوان بإنسان، وكل ناطِق إنسان. النتيجة: ليس بعضُ الحيوان بناطِق		

(٢٧) شروط إنتاج الشكل الثالث والضروب المنتجة

يشترط لإنتاج الشكل الثالث: إيجاب الصغرى وكلية الصغرى أو الكبرى.			
الضروب المنتجة من الشكل الثالث			
م	**الصغرى**	**الكبرى**	**النتيجة**
١	**كلية موجبة**	**كلية موجبة**	**جزئية موجبة**
	كل إنسان حيوان، وكل إنسان جسم. النتيجة: بعض الحيوان جسم		
٢	**كلية موجبة**	**كلية سالبة**	**جزئية سالبة**
	كل إنسان حيوان، ولا شيءَ من الإنسان بحجر. النتيجة: ليس بعض الحيوان بحجر		
٣	**جزئية موجبة**	**كلية موجبة**	**جزئية موجبة**
	بعضُ الحيوان إنسانٌ، وكل حيوانٍ جسم. النتيجة: بعض الإنسان جسْم		
٤	**كلية موجبة**	**جزئية موجبة**	**جزئية موجبة**
	كل حيوانٍ جسم، وبعض الحيوان إنسان. النتيجة: بعض الجسم إنسان		
٥	**جزئية موجبة**	**كلية سالبة**	**جزئية سالبة**
	بعضُ الحيوانِ إنسان، ولا شيءَ من الحيوان بحجر. النتيجة: ليس بعضُ الإنسان بحجر		
٦	**كلية موجبة**	**جزئية سالبة**	**جزئية سالبة**
	كُل إنسان حيوان، وبعضُ الإنسان ليس بكاتِب. النتيجة: ليس بعضُ الحيوان بكاتب		

(٢٨) شروط إنتاج الشكل الرابع والضروب المنتجة

عند المتقدمين: إذا كانت صغراه موجبة جزئية فيشترط أن تكون الكبرى سالبة كلية.
وإذا لم تكن صغراه موجبة جزئية فيشترط ألا تجتمع فيه خستان من الكم والكيف أو منهما معًا في المقدمتين أو في مقدمة واحدة. وخسة الكم الجزئية، وخسة الكيف السلب.

الضروب المنتجة من الشكل الرابع

م	الصغرى	الكبرى	النتيجة
١	كلية موجبة	كلية موجبة	جزئية موجبة
	كل إنسان حيوان، وكل ناطق إنسان. النتيجة: بعضُ الحيوان ناطق		
٢	كلية موجبة	جزئية موجبة	جزئية موجبة
	كل إنسان حيوان، وبعضُ الجسم إنسان. النتيجة: بعضُ الحيوان جسمٌ		
٣	كلية سالبة	كلية موجبة	كلية سالبة
	لا شيءَ من الإنسان بفرس، وكل ناطِق إنسان. النتيجة: لا شيءَ من الفرَس بناطق		
٤	كلية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
	كل إنسان حيوانٌ، ولا شيءَ من الفَرَس بإنسان. النتيجة: ليس بعضُ الحيوان بفرس		
٥	جزئية موجبة	كلية سالبة	جزئية سالبة
	بعض الحيوانِ إنسان، ولا شيءَ من الحجر بحيوان. النتيجة: ليس بعْضُ الإنسانِ بحَجر		
عند المتأخرين: إيجاب مقدمتيه مع كلية الصغرى، أو اختلافهما بالكيف مع كلية إحداهما.			
٦	جزئية سالبة	كلية موجبة	جزئية سالبة
	بعض الإنسان ليس بجماد، وكل ناطق إنسان. النتيجة: بعض الجماد ليس بناطق		
٧	كلية موجبة	جزئية سالبة	جزئية سالبة
	كل إنسان حيوان، وبعض الجماد ليس بإنسان». النتيجة: بعض الحيوان ليس بجماد		
٨	كلية سالبة	جزئية موجبة	جزئية سالبة
	لا شيء من الحيوان بجماد، وبعض الإنسان حيوان. النتيجة: بعض الجماد ليس بإنسان		

(والقِياسُ الاقْتِرانِيُّ يَتَرَكَّبُ:)

- **(إمَّا مِنَ الحَمْلِيَّتَيْنِ كما مَرَّ)** في قَوْلِنا: «كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ»، وَ«كُلُّ مُؤَلَّفٍ مُحْدَثٌ».

- **(وَإمَّا مِنَ)** الشَّرْطِيَّتَيْنِ **(المُتَّصِلَتَيْنِ)**:

كَقَوْلِنا: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فالنَّهارُ مَوْجُودٌ»، وَ«إنْ كانَ النَّهارُ مَوْجُودًا فالأَرْضُ مُضِيئَةٌ»؛ يُنْتِجُ: «إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طالِعَةً فالأَرْضُ مُضِيئَةٌ»).

- **(وَإمّا مِنَ)** الشَّرْطِيَّتَيْنِ **(المُنْفَصِلَتَيْنِ)**:

(كَقَوْلِنا: «كُلُّ عَدَدٍ) فَهُوَ **(إمّا زَوْجٌ)** -وَهُوَ المُنْقَسِمُ بِمُتَساوِيَيْنِ-، **(أَوْ فَرْدٌ)** -وَهُوَ ما لَيْسَ كَذَلِكَ-»، **(و«كُلُّ زَوْجٍ إمّا زَوْجُ الزَّوْجِ)** -وَهُوَ ما يَتَرَكَّبُ مِنْ ضَرْبِ زَوْجٍ فِي زَوْجٍ-، **(أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ)** -وَهُوَ ما تَرَكَّبَ مِنْ ضَرْبِ زَوْجٍ فِي فَرْدٍ-»، وَفَسَّرَهُ بَعْضُهُم بِما لَوْ قُسِمَ قِسْمَةً واحِدَةً لانْتَهَتْ قِسْمَتُهُ إلَى عَدَدِ فَرْدٍ غَيْرِ الواحِدِ؛ كَسِتَّةٍ وَعَشَرَةٍ، **(يُنْتِجُ: كُلُّ عَدَدٍ إمّا فَرْدٌ، أَوْ زَوْجُ الزَّوْجِ، أَوْ زَوْجُ الفَرْدِ).**

وَبَقِيَ زَوْجُ الزَّوْجِ، والفَرْدُ؛ وَهُوَ ما انْقَسَمَ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ، وانْتَهَى تَنْصِيفُهُ إلَى عَدَدِ فَرْدٍ لَيْسَ بِواحِدٍ؛ كاثْنَيْ عَشَرَ؛ إذْ كُلٌّ مِنْ نِصْفَيْها سِتَّةٌ، وَهِيَ زَوْجٌ، وَكُلٌّ مِنْ نِصْفَيِ السِّتَّةِ ثَلاثَةٌ؛ وَهِيَ فَرْدٌ؛ فَهَذا مُرَكَّبٌ مِنَ القِسْمَيْنِ قَبْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ حَيْثُ إنَّهُ انْقَسَمَ نِصْفَيْنِ؛ كُلُّ نِصْفٍ مِنْهُما زَوْجٌ؛ أَشْبَهَ زَوْجَ الزَّوْجِ، وَمِنْ حَيْثُ إنَّهُ وَصَلَ بِهِ التَّقْسِيمُ إلَى عَدَدِ فَرْدٍ غَيْرِ الواحِدِ؛ أَشْبَهَ زَوْجَ الفَرْدِ.

- (**أَوْ مِنْ حَمْلِيّةٍ وَمُتَّصِلةٍ**)؛ سَواءٌ كانَتِ الحَمْلِيّةُ صُغْرَى، والمُتَّصِلةُ كُبْرَى، أَمْ بِالعَكْسِ؛ وَهُوَ المَطْبُوعُ مِنْهُما[1]؛ (**كَقَوْلِنا: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ»، وَ«كُلُّ حَيَوانٍ جِسْمٌ»؛ يُنْتِجُ: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ جِسْمٌ»**).

- (**وَإمَّا مِنْ حَمْلِيّةٍ وَمُنْفَصِلةٍ**)؛ سَواءٌ كانَتِ الحَمْلِيّةُ صُغْرَى، والمُنْفَصِلةُ كُبْرَى، أَمْ بِالعَكْسِ؛ (**كَقَوْلِنا: «كُلُّ عَدَدٍ إمّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ»، وَ«كُلُّ زَوْجٍ فَهُوَ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ»؛ يُنْتِجُ: «كُلُّ عَدَدٍ إمَّا فَرْدٌ أَوْ مُنْقَسِمٌ بِمُتَساوِيَيْنِ»**)، فَنَتِيجةُ هَذا مُنْفَصِلةٌ، مانِعةُ خُلُوٍّ، مُرَكَّبةٌ مِمّا لَمْ يُشارَكْ[2]، وَمِنْ نَتِيجةِ التَّأْلِيفِ الحاصِلِ مِمّا يُشارَكُ[3]، وَمِنَ الحَمْلِيّةِ. وقَدْ تَتَعَدَّدُ فِيهِ الحَمْلِيّاتُ بِتَعَدُّدِ أَجْزاءِ الانْفِصالِ؛ كَقَوْلِنا: كُلُّ «ج» إمَّا «ب»، وَإمَّا «د»، وَإما «هـ»، وَكُلُّ «ب» «ط»، وَكُلُّ «د» «ط»، وَكُلُّ «هـ» «ط»؛ يُنْتِجُ: كُلُّ «ج» «ط»؛ فَنَتِيجةُ هَذا حَمْلِيّةٌ، وَيُسَمَّى: «القِياسَ المُقَسَّمَ»[4].

- (**أَوْ مِنْ مُتَّصِلةٍ وَمُنْفَصِلةٍ**)؛ سَواءٌ كانَتِ المُتَّصِلةُ صُغْرَى، والمُنْفَصِلةُ كُبْرَى، أَمْ بِالعَكْسِ؛ (**كَقَوْلِنا: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ»، وَ«كُلُّ حَيَوانٍ فَهُوَ إمَّا أَبْيَضُ، أَوْ أَسْوَدُ»؛ يُنْتِجُ: «كُلَّما كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ إمّا أَبْيَضُ أَوْ أَسْوَدُ»**).

---

(١) قوله «وهو المطبوع منهما»: يعود للعكس، أي الموافق للطبع.

(٢) أي الطرف الذي لم يشارك، وهو المقدم، و«يشارك» بفتح الراء، وبكسرها.

(٣) ومن نتيجة التأليف: أي المؤلف الذي هو هيئة الشكل.

(٤) أي هذا القسم الثاني، وهو ما تعدد فيه الحمليات بتعدد أجزاء الانفصال، واتحد تأليف النتيجة بهذا الاسم، فأما إن اختلف تأليف النتيجة مثل «كل جسم فهو إما نبات أو حيوان أو معدن، وكل نبات نام، وكل حيوان حساس، وكل معدن جوهر» فنتيجته منفصلة مانعة خلو، هي: «كل جسم: إما نام، أو حساس، أو جوهر». [حاشية العطار ص١٦٠]

واعْلَمْ أَنَّ الاشْتِراكَ الواقعَ بَيْنَ الشَّرْطِيَّتَيْنِ إمّا فِي جُزْءٍ تامٍّ؛ وَهُوَ المُقَدَّمُ أَوِ التّالِي بِكَمالِهِ، وَإمَّا فِي جُزْءٍ غَيْرِ تامٍّ مِنْ ذَلِكَ.

فالتّامُّ كَقَوْلِنا: كُلَّما كانَ «أ» «ب»؛ فَـ«ج» «د»، وَدائِمًا إمَّا «ج» «د»، أَوْ «ه» «ز»؛ يُنْتِجُ دائِمًا: إمّا «أ» «ب»، أَوْ «ه» «ز».

وغَيْرُ التّامِّ كَقَوْلِنا: «كُلَّما كانَ «أ» «ب»؛ فَكُلُّ «ج» «د»، وَدائِمًا إمَّا كُلُّ «د» «ه»، أَوْ «ز»؛ يُنْتِجُ: كُلَّما كانَ «أ» «ب»؛ فَإمَّا كُلُّ «ج» «ه»، أَوْ «ز».

وتَفْصِيلُ ذَلِكَ، وَبَيانُ شُرُوطِهِ يُطْلَبُ مِنَ المُطَوَّلاتِ، وَشَرْطُ الحَمْلِيّةِ والمُتَّصِلةِ فِيما ذُكِرَ لُزُومِيَّتُهُما.

***

(**وَأَمّا القِياسُ الاسْتِثْنائِيُّ**) فَيَتَرَكَّبُ مِنْ مُقَدِّمَتَيْنِ؛ إحْداهُما شَرْطِيّةٌ، والأُخْرَى [يلزم] وَضْعُ أَحَدِ جُزْأَيْها؛ أَيْ: إثْباتُهُ، أَوْ رَفْعُهُ؛ أَيْ: نَفْيُهُ؛ لِيَلْزَمَ وَضْعَ الجُزْءِ الآخَرِ، أَوْ رَفْعَهُ.

(**فالشَّرْطِيّةُ المَوْضُوعةُ فِيهِ إنْ كانَتْ مُتَّصِلةً فاسْتِثْناءُ عَيْنِ المُقَدَّمِ يُنْتِجُ عَيْنَ التّالِي**)؛ وَإلّا لَزِمَ انْفِكاكُ اللّازِمِ عَنِ المَلْزُومِ؛ فَيَبْطُلُ اللُّزُومُ؛ (**كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ، لَكِنَّهُ إنْسانٌ؛ فَهُوَ حَيَوانٌ**»)؛ فَلا يُنْتِجُ اسْتِثْناءُ عَيْنِ التّالِي عَيْنَ المُقَدَّمِ؛ إذْ لا يَلْزَمُ مِنْ وُجُودِ اللّازِمِ وُجُودُ المَلْزُومِ.

(**واسْتِثْناءُ نَقِيضِ التّالِي يُنْتِجُ نَقِيضَ المُقَدَّمِ**)؛ وَإلّا لَزِمَ وُجُودُ المَلْزُومِ بِدُونِ اللّازِمِ، فَيَبْطُلُ اللُّزُومُ.

(كَقَوْلِنا: «إنْ كانَ هَذا إنْسانًا فَهُوَ حَيَوانٌ، لَكِنَّهُ لَيْسَ بِحَيَوانٍ؛ فَلا يَكُونُ إنْسانًا»)؛ فَلا يُنْتِجُ اسْتِثْناءُ نَقِيضِ المُقَدَّم نَقِيضَ التّالِي؛ إذْ لا يَلْزَمُ مِنْ عَدَمِ المَلْزُومِ عَدَمُ اللّازِمِ، وَشَرْطُ إنْتاجِ المُتَّصِلةِ لُزُومِيَّتُها، وَإيجابُ الشَّرْطِيّةِ، وَكُلِّيَّتُها أَوْ كُلِّيَّةُ الاسْتِثْناءِ.

(وَإنْ كانَتْ) أَيِ: الشَّرْطِيّةُ المَوْضُوعةُ فِي الاسْتِثْناءِ (مُنْفَصِلةً) حَقِيقِيّةً (فاسْتِثْناءُ عَيْنِ أَحَدِ الجُزْأَيْنِ) مُقَدَّمًا كانَ أَوْ تالِيًا (يُنْتِجُ نَقِيضَ التّالِي) أَيِ: الآخَرِ؛ لِامْتِناعِ الجَمْعِ بَيْنَهُما؛ كَقَوْلِنا: «العَدَدُ إمَّا زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، لَكِنَّهُ زَوْجٌ»؛ يُنْتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ، أَوْ «لَكِنَّهُ فَرْدٌ»؛ يُنْتِجُ أَنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ.

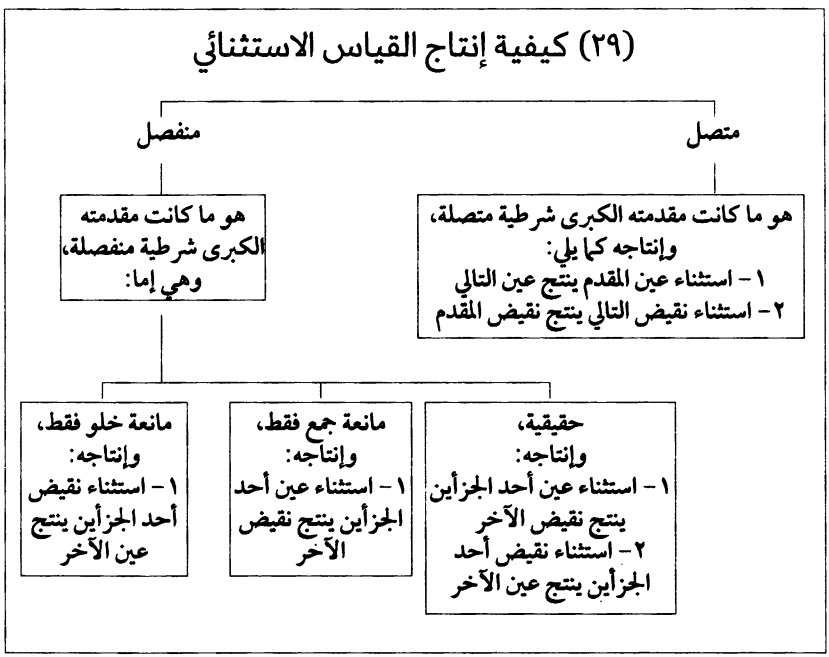
(٢٩) كيفية إنتاج القياس الاستثنائي
متصل
منفصل
هو ما كانت مقدمته الكبرى شرطية متصلة، وإنتاجه كما يلي:
١ - استثناء عين المقدم ينتج عين التالي
٢ - استثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم
هو ما كانت مقدمته الكبرى شرطية منفصلة، وهي إما:
حقيقية، وإنتاجه:
١ - استثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر
٢ - استثناء نقيض أحد الجزأين ينتج عين الآخر
مانعة جمع فقط، وإنتاجه:
١ - استثناء عين أحد الجزأين ينتج نقيض الآخر
مانعة خلو فقط، وإنتاجه:
١ - استثناء نقيض أحد الجزأين ينتج عين الآخر

(واسْتِثْناءُ نَقيضِ أَحَدِهما يُنْتِجُ عَيْنَ التّالي)؛ أَي: الآخَر؛ لِامْتِناعِ رَفْعِهما؛ كَقَوْلِنا في هَذا المِثالِ: «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِزَوْجٍ»؛ يُنْتِجُ أَنَّهُ فَرْدٌ، أَوْ «لَكِنَّهُ لَيْسَ بِفَرْدٍ»؛ يُنْتِجُ أَنَّهُ زَوْجٌ.

أَمَّا مانِعةُ الخُلُوِّ؛ وَهِيَ المُرَكَّبةُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ؛ كُلٌّ مِنْهُما أَعَمُّ مِنْ نَقيضِ الأُخْرَى؛ فاسْتِثْناءُ نَقيضِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ يُنْتِجُ عَيْنَ الآخَرِ؛ لِامْتِناعِ الخُلُوِّ عَنْهُما، واسْتِثْناءُ العَيْنِ لا يُنْتِجُ؛ لِاحْتِمالِ اجْتِماعِهما عَلَى الصِّدْقِ؛ كَقَوْلِنا: «هَذا الشَّيْءُ إمّا لا شَجَرٌ أَوْ لا حَجَرٌ، لَكِنَّهُ شَجَرٌ» فَهُوَ لا حَجَرٌ، أَوْ «لَكِنَّهُ حَجَرٌ» فَهُوَ لا شَجَرٌ؛ بِخِلافِ «لَكِنَّهُ لا شَجَرٌ»، أَوْ «لَكِنَّهُ لا حَجَرٌ».

وأَمَّا مانِعةُ الجَمْعِ؛ وَهِيَ المُرَكَّبةُ مِنْ قَضِيَّتَيْنِ؛ كُلٌّ مِنْهُما أَخَصُّ مِنْ نَقيضِ الأُخْرَى؛ فاسْتِثْناءُ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ يُنْتِجُ نَقيضَ الآخَرِ؛ لِامْتِناعِ اجْتِماعِهما عَلَى الصِّدْقِ، واسْتِثْناءُ النَّقيضِ لا يُنْتِجُ؛ لِاحْتِمالِ اجْتِماعِهما عَلَى الكَذِبِ؛ كَقَوْلِنا: «هَذا الشَّيْءُ إمّا شَجَرٌ أَوْ حَجَرٌ، لَكِنَّهُ شَجَرٌ» فَهُوَ لا حَجَرٌ، أَوْ «لَكِنَّهُ حَجَرٌ» فَهُوَ لا شَجَرٌ؛ بِخِلافِ «لَكِنَّهُ لا شَجَرٌ»، أَوْ «لَكِنَّهُ لا حَجَرٌ»[1].

***

(١) شرط إنتاج الاستثنائي الانفصالي: إيجاب المنفصلة وكونها عنادية وكلية إحدى القضيتين، وحاصله أن الوضع فيه ينتج الرفع والعكس بحسب المنفصلة. [محاضرات في المنطق ص٩٩]

البرهان

(وَهُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ يَقِينِيّةٍ)، وَقَوْلُهُ: (لإنْتاجِ يَقِينِيّاتٍ) ذَكَرَهُ تَكْمِيلًا لِأَجْزاءِ حَدِّ البُرْهانِ؛ لِأَنَّهُ عِلّةٌ غائِيّةٌ لَهُ، وَ«اليَقِينُ» اعْتِقادُ أَنَّ الشَّيْءَ كَذا، مَعَ اعْتِقادِ أَنَّهُ لا يَكُونُ إلّا كَذا، مَعَ مُطابَقَتِهِ لِلْواقِعِ، وامْتِناعُ تَغَيُّرِهِ، والبُرْهانُ قِسْمانِ:

أَحَدُهُما- لِمِّيٌّ[1]؛ وَهُوَ ما كانَ الحَدُّ الوَسَطُ فِيهِ عِلّةً لِنِسْبةِ الأَكْبَرِ إلَى الأَصْغَرِ فِي الذِّهْنِ والخارِجِ؛ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ»[2]، وَ«كُلُّ مُتَعَفِّنِ الأَخْلاطِ مَحْمُومٌ»؛ فَـ«زَيْدٌ مَحْمُومٌ».

فَتَعَفُّنُ الأَخْلاطِ عِلّةٌ لِثُبُوتِ الحُمَّى لِزَيْدٍ فِي الذِّهْنِ والخارِجِ، وَسُمِّيَ «لِمِّيًّا» لِإفادَتِهِ اللِّمِّيّةَ؛ أَيِ: العِلّةَ؛ إذْ يُجابُ بِها السُّؤالُ بِـ«لِمَ كانَ كَذا؟».

والثّانِي- «إنِّيٌّ»؛ وَهُوَ ما كانَ الحَدُّ الوَسَطُ عِلّةً لِذَلِكَ فِي الذِّهْنِ لا فِي الخارِجِ؛ كَقَوْلِنا: «زَيْدٌ مَحْمُومٌ»، وَ«كُلُّ مَحْمُومٍ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ»؛ فَـ«زَيْدٌ مُتَعَفِّنُ الأَخْلاطِ». فالحُمَّى عِلّةٌ لِثُبُوتِ تَعَفُّنِ الأَخْلاطِ لِزَيْدٍ فِي الذِّهْنِ، وَلَيْسَتْ عِلّةً لَهُ فِي الخارِجِ، بَلِ الأَمْرُ بِالعَكْسِ؛ إذِ التَّعَفُّنُ عِلّةٌ لِلْحُمَّى كَما مَرَّ.

---

(١) لمي: بكسر اللام وتشديد الميم المكسورة وبياء مشددة نسبة لـ «لم» التي أصلها اللام الجارة و«ما» الاستفهامية المحذوفة الألف.

(٢) الأخلاط أي الدم و السوداء والبلغم والصفراء، ومعنى التعفن: الخروج عن الكيفية. [حاشية العطار ص٦٧٢]

وَسُمِّيَ «إنِّيًّا» لِاقْتِصارِهِ عَلَى إنِّيَّةِ الحُكْمِ؛ أَيْ: ثُبُوتِهِ دُونَ لِمِّيَّتِهِ مِنْ قَوْلِهِمْ: «إنَّ الأَمْرَ كَذا»؛ فَهُوَ مَنْسُوبٌ لِـ«إنَّ»، والأَوَّلُ لِـ«لِمَ».[1]

(واليَقِينِيّاتُ أَقْسامٌ) سِتَّةٌ:

١- **(أَوَّلِيّاتٌ)**[2]؛ وَهِيَ ما يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِمُجَرَّدِ تَصَوُّرِ طَرَفَيْهِ؛ **(كَقَوْلِنا: «الواحِدُ نِصْفُ الاثْنَيْنِ»، وَ«الكُلُّ أَعْظَمُ مِنَ الجُزْءِ»)**، وَ«السَّوادُ والبَياضُ لا يَجْتَمِعانِ».

٢- **(وَمُشاهَداتٌ)**؛ وَهِيَ ما لا يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ، بَلْ يَحْتاجُ إِلَى المُشاهَدةِ بِالحِسِّ؛ فَإِنْ كانَ الحِسُّ ظاهِرًا فَتُسَمَّى: «حِسِّيّاتٍ»؛ **(كَقَوْلِنا: «الشَّمْسُ مُشْرِقَةٌ»، وَ«النّارُ مُحْرِقَةٌ»)**، وَإِنْ كانَ باطِنًا فَـ«وِجْدانِيّاتٍ»؛ كَقَوْلِنا: «إنَّ لَنا جُوعًا وَغَضَبًا».

---

(١) اعلم أن البرهان قسمان: لِمِّي وإنِّي، وذلك لأن الحد الوسط لا بد أن يكون علة للمطلوب ذهنا وإلا لم يصح الاستدلال، ثم لا يخلو فإما أن يكون علة في الخارج أيضا بمعنى أنه سبب فيه، كما في قولك: «زيد متعفن الأخلاط، وكل متعفن الأخلاط محموم» ينتج «زيد محموم»، فإن تعفن الأخلاط بمعنى خروج الطبائع عن الاستقامة علة لثبوت الحمى في الخارج كما هو علة له في الذهن، ويسمى البرهان حينئذ لميا لإفادته اللمية التي هي العلة، وسميت بذلك لأنه يقال في السؤال عنها لم. وإما أن لا يكون كذلك كما في قولك: «زيد محموم، وكل محموم متعفن الأخلاط» ينتج «زيد متعفن الأخلاط»، فإن الحمى ليست علة لثبوت تعفن الأخلاط في الخارج، بل الواقع العكس، ويسمى البرهان حينئذ إنيا لإفادته إنية الحكم أي ثبوته، وسمي بذلك لأنه يقال فيه: إن كذا. والحاصل أنه متى استدل بالعلة على المعلول كان البرهان لميا، ومتى استدل بالمعلول على العلة كان البرهان إنيا. [حاشية الباجوري على السلم ص ٧٦-٧٧].

(٢) نسبة إلى «الأول» لحكم العقل بها من أول وهلة، إذ لا تتوقف على شيء بعد تصور الطرفين.

٣- (**وَمُجَرَّباتٌ**)؛ وَهِيَ ما يَحْتاجُ العَقْلُ في جَزْمِ الحُكْمِ فِيهِ إلَى تَكَرُّرِ المُشاهَدةِ مَرَّةً بَعْدَ أُخْرَى؛ (**كَقَوْلِنا: «السَّقَمُونْيا تُسَهِّلُ الصَّفْراءَ»**)[١].

٤- (**وَحَدَسِيّاتٌ**)؛ وَهِيَ ما يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِحَدْسٍ مُفِيدٍ لِلْعِلْمِ؛ (**كَقَوْلِنا: «نُورُ القَمَرِ مُسْتَفادٌ مِنْ نُورِ الشَّمْسِ»**)؛ لِاخْتِلافِ تَشَكُّلاتِهِ النُّورانِيَّةِ بِحَسَبِ قُرْبِهِ مِنَ الشَّمْسِ وَبُعْدِهِ عَنْها.

وفُرِّقَ بَيْنَها وَبَيْنَ «المُجَرَّباتِ» بِأَنَّها واقِعةٌ بِغَيْرِ اخْتِيارٍ؛ بِخِلافِ «المُجَرَّباتِ»، وَ«الحَدْسُ»: سُرْعةُ الانْتِقالِ مِنَ المَبادِي إلَى المَطالِبِ[٢].

٥- (**وَمُتَواتِراتٌ**)؛ وَهِيَ ما يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِواسِطةِ السَّماعِ مِنْ جَمْعٍ يُؤْمَنُ تَواطُؤُهُمْ عَلَى الكَذِبِ؛ (**كَقَوْلِنا: «مُحَمَّدٌ ﷺ ادَّعَى النُّبُوَّةَ، وَظَهَرَتِ المُعْجِزةُ عَلَى يَدِهِ»**).

٦- (**وَقَضايا قِياساتُها مَعَها**)[٣]؛ وَهِيَ ما يَحْكُمُ فِيهِ العَقْلُ بِواسِطةٍ لا تَغِيبُ عَنِ الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الطَّرَفَيْنِ؛ (**كَقَوْلِنا: «الأَرْبَعةُ زَوْجٌ»**؛ **بِسَبَبِ وَسَطٍ حاضِرٍ فِي الذِّهْنِ؛ وَهُوَ الانْقِسامُ بِمُتَساوِيَيْنِ**).

---

(١) السقمونيا -بفتح السين والقاف، وضم الميم- وفي القاموس مع شرحه: السقونيا يونانية أو سريانية كما في المصباح. وفي فتاوى ابن حجر الهيتمي: السقمونيا: صمغ شجر يؤتى به من أنطاكية.. وهو من مسهلات الصفراء خاصة. [فتاوى ابن حجر ص٥٥]

(٢) الحدس هو تمثل المبادئ المترتبة في النفس دفعة واحدة من غير قصد واختيار، سواء بعد طلب أو لا، فيحصل المطلوب، ويقصدون بسرعة الانتقال أن تتمثل المعاني في النفس دفعة واحدة في وقت واحد كأنه وحي أو وميض برق.

(٣) أي أدلتها مصاحبة لها في الذهن لا تنفك عنها.

وَ«الوَسَطُ» ما يُقْرَنُ بقَوْلِنا: «لِأَنَّهُ»؛ كَقَوْلِنا بَعْدَ «الأَرْبَعةِ»: «زَوْجٌ»؛ لِأَنَّها مُنْقَسِمةٌ بِمُتَساوِيَيْنِ، وَكُلُّ مُنْقَسِمٍ بِمُتَساوِيَيْنِ زَوْجٌ؛ فَهَذا الوَسَطُ مُتَصَوَّرٌ في الذِّهْنِ عِنْدَ تَصَوُّرِ الأَرْبَعةِ زَوْجًا.

***

ثُمَّ أَخَذَ في بَيانِ غَيْرِ اليَقِينِيّاتِ؛ فَقالَ:

(و«الجَدَلُ» هُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ مَشْهُورةٍ أَوْ مُسَلَّمةٍ) عِنْدَ النّاسِ، أَوْ عِنْدَ الخَصْمَيْنِ؛ كَقَوْلِنا: «العَدْلُ حَسَنٌ»، وَ«الظُّلْمُ قَبِيحٌ»، وَ«مُراعاةُ الضُّعَفاءِ مَحْمُودةٌ»، وَ«كَشْفُ العَوْرةِ مَذْمُومٌ». والغَرَضُ مِنْهُ إِلْزامُ الخَصْمِ، وَإِقْناعُ مَنْ هُوَ قاصِرٌ عَنْ إِدْراكِ مُقَدِّماتِ البُرْهانِ.

(و«الخَطابةُ» هُوَ قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ مَقْبُولةٍ مِنْ شَخْصٍ مُعْتَقَدٍ فِيهِ)[1]؛ كَما هُوَ مَعْرُوفٌ، (أَوْ) مُقَدِّماتٍ (مَظْنُونةٍ)؛ كَقَوْلِنا: «فُلانٌ يَطُوفُ باللَّيْلِ»، وَ«كُلُّ مَنْ يَطُوفُ باللَّيْلِ سارِقٌ». والغَرَضُ مِنْها تَرْغِيبُ النّاسِ فِيما يَنْفَعُهُمْ مِنْ أُمُورِ مَعاشِهِمْ وَمَعادِهِمْ؛ كَما تَفْعَلُهُ الخُطَباءُ والوُعّاظُ.

(و«الشِّعْرُ» قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ؛ تَنْبَسِطُ مِنْها النَّفْسُ أَوْ تَنْقَبِضُ)[2]؛

(١) إما لأمر سماوي من المعجزات والكرامات، كالأنبياء والأولياء، وإما لاختصاصه بمزيد عقل ودين، كأهل العلم والزهد. والخطابة نافعة جدا في تعظيم أمر الله والشفقة على خلق الله.

(٢) أي تتسع وتنشرح رغبة فيه، أو تضيق عنه وتنفر منه، فالغرض انفعال النفس ببسط أو قبض بسبب ترغيب أو ترهيب ليصير ذلك مبدأ لفعل أو ترك، أو رضا أو سخط، ولذلك يفيد في الحروف والاستعطاف ما لا يفيد غيره، فإن الناس أطوع للتخيل منهم للتصديق=

كَما إذا قِيلَ: «الخَمْرُ ياقُوتةٌ سَيّالةٌ» انْبَسَطَتِ النَّفْسُ، وَرَغِبَتْ فِي شُرْبِها، وَإذا قِيلَ: «العَسَلُ مِرَّةٌ مُهَوِّعةٌ»[1] انْقَبَضَتِ النَّفْسُ، وَنَفَرَتْ عَنْهُ، والغَرَضُ مِنْهُ انْفِعالُ النَّفْسِ بِالتَّرْغِيبِ والتَّرْهِيبِ.

قالَ العَلّامةُ الرّازِيُّ: وَيَزِيدُ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ الشِّعْرُ عَلَى وَزْنٍ، أَوْ يُنْشَدَ بِصَوْتٍ طَيِّبٍ.

(و«المُغالَطةُ» قِياسٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ مُقَدِّماتٍ كاذِبةٍ شَبِيهةٍ بِالحَقِّ، أَوْ بِالمَشْهُورِ، أَوْ مِنْ مُقَدِّماتٍ وَهْمِيّةٍ كاذِبةٍ)؛ وَهِيَ بِقِسْمَيْها لا تُفِيدُ يَقِينًا وَلا ظَنًّا، بَلْ مُجَرَّدَ الشَّكِّ والشُّبْهةِ الكاذِبةِ، وَلَها أَنْواعٌ بِحَسَبِ مُسْتَعْمِلِها، وَما يَسْتَعْمِلُها فِيهِ.

فَمَنْ أَوْهَمَ بِذَلِكَ العَوامَّ أَنَّهُ حَكِيمٌ؛ مُسْتَنْبِطٌ لِلْبَراهِينِ يُسَمَّى: «سُوفِسْطائِيًّا»، وَمَنْ نَصَبَ نَفْسَهُ لِلْجِدالِ، وَخِداعِ أَهْلِ التَّحْقِيقِ، والتَّشْوِيشِ عَلَيْهِمْ بِذَلِكَ يُسَمَّى: «مُشاغِبًا مُماريًا».

ومِنْها نَوْعٌ يَسْتَعْمِلُهُ الجَهَلةُ؛ وَهِيَ أَنْ يَغِيظَ أَحَدُ الخَصْمَيْنِ الآخَرَ بِكَلامٍ يُشْغِلُ فِكْرَهُ، وَيُغْضِبَهُ؛ كَأَنْ يَسُبَّهُ أَوْ يَعِيبَ كَلامَهُ، أَوْ يُظْهِرَ لَهُ عَيْبًا يَعْرِفُهُ فِيهِ، أَوْ يَقْطَعَ كَلامَهُ، أَوْ يُغْرِبَ عَلَيْهِ بِعِبارةٍ غَيْرِ مَأْلُوفةٍ، أَوْ يَخْرُجَ بِهِ عَنْ مَحَلِّ النِّزاعِ؛ وَيُسَمَّى هَذا النَّوْعُ: «المُغالَطةَ الخارِجِيّةَ».

=لكونه أعذب وألذ، وفي الخبر: «إن من البيان لسحرا»، أي يعمل عمل السحر في سرقة القلوب، «وإن من الشعر لحكمة»، والحكمة شأنها رغبة النفس فيها وميلها إليها. [حاشية عليش على المطلع، ص١٥٢]

(١) مرة -بكسر الميم وشد الراء- أي ماء مر أصفر، مهوِّعة -بضم ففتح فكسر مثقلا- أي مقيئة. [حاشية عليش ص١٥٢]

وهُوَ مَعَ أَنَّهُ أَقْبَحُ أَنْواعِ المُغالَطةِ؛ لِقَصْدِ فاعِلِهِ إيذاءَ خَصْمِهِ، وَإيهامَ العَوامِّ أَنَّهُ قَهَرَهُ، وَأَسْكَتَهُ؛ أَكْثَرُ اسْتِعْمالًا في زَماننا؛ لِعَدَمِ مَعْرِفةِ غالِبِ أَهْلِهِ بِالقَوانِينِ، وَمَحَبَّتِهِمُ الغَلَبَةَ، وَعَدَمِ اعْترافِهِمْ بِالحَقِّ.

والغَلَطُ إمَّا مِنْ جِهةِ الصُّورةِ؛ كَقَوْلِنا في صُورةِ فَرَسٍ مَنْقُوشةٍ عَلَى جِدارٍ أَوْ غَيْرِهِ: «هَذِهِ فَرَسٌ»، وَ«كُلُّ فَرَسٍ صَهّالٌ»؛ يُنْتِجُ: «هَذِهِ الصُّورةُ صَهّالةٌ»، وَسَبَبُ الغَلَطِ فِيهِ اشْتِباهُ الفَرَسِ المَجازِيِّ الَّذِي هُوَ مَحْمُولُ الصُّغْرَى بِالحَقِيقِيِّ الَّذِي هُوَ مَوْضُوعُ الكُبْرَى.

وإمَّا مِنْ جِهةِ المَعْنَى؛ كَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ وَفَرَسٍ إنْسانٌ»، وَ«كُلُّ إنْسانٍ وَفَرَسٍ فَرَسٌ»؛ يُنْتِجُ: «بَعْضُ الإنْسانِ فَرَسٌ»، وَسَبَبُ الغَلَطِ فِيهِ أَنَّ مَوْضُوعَ المُقَدِّمَتَيْنِ غَيْرُ مَوْجُودٍ؛ إذْ لَيْسَ لَنا مَوْجُودٌ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ إنْسانٌ وَفَرَسٌ.

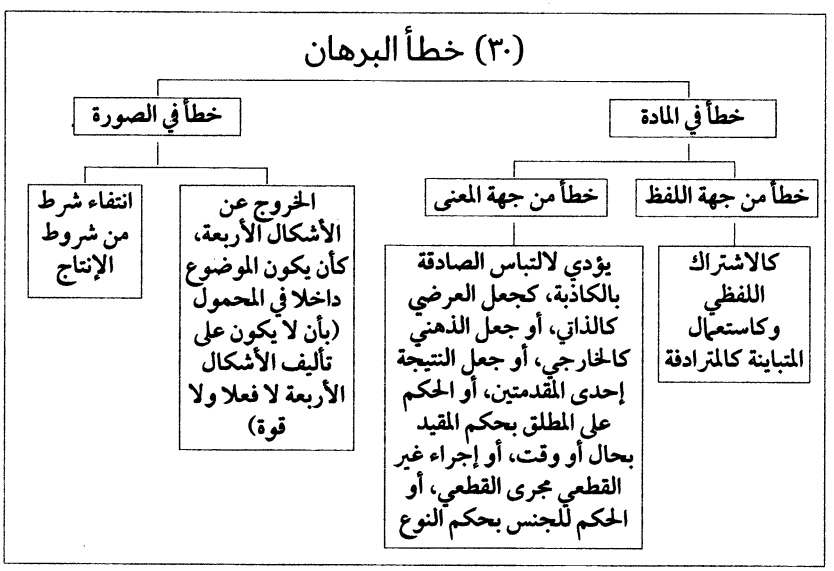
(٣٠) خطأ البرهان
خطأ في المادة
خطأ في الصورة
خطأ من جهة اللفظ
خطأ من جهة المعنى
كالاشتراك اللفظي وكاستعمال المتباينة كالمترادفة
يؤدي لالتباس الصادقة بالكاذبة، كجعل العرضي كالذاتي، أو جعل الذهني كالخارجي، أو جعل النتيجة إحدى المقدمتين، أو الحكم على المطلق بحكم المقيد بحال أو وقت، أو إجراء غير القطعي مجرى القطعي، أو الحكم للجنس بحكم النوع
الخروج عن الأشكال الأربعة، كأن يكون الموضوع داخلا في المحمول (بأن لا يكون على تأليف الأشكال الأربعة لا فعلا ولا قوة)
انتفاء شرط من شروط الإنتاج

وكَقَوْلِنا: «كُلُّ إنْسانٍ بَشَرٌ» وَ«كُلُّ بَشَرٍ ضَحّاكٌ»؛ يُنْتِجُ: «كُلُّ إنْسانٍ ضَحّاكٌ»، وَسَبَبُ الغَلَطِ فِيهِ ما فِيهِ مِنَ المُصادَرةِ عَلَى المَطْلُوبِ[1] لِما مَرَّ فِي تَعْرِيفِ القِياسِ أَنَّ النَّتِيجةَ يَجِبُ أَنْ تَكُونَ قَوْلًا آخَرَ؛ وَهِيَ هُنا لَيْسَتْ كَذَلِكَ، بَلْ هِيَ عَيْنُ إحْدَى المُقَدِّمَتَيْنِ لِمُرادَفةِ الإنْسانِ لِلْبَشَرِ.

***

ومِنْ غَيْرِ اليَقِينِيّاتِ: «الاسْتِقْراءُ النّاقِصُ»[2]؛ وَهُوَ حُكْمٌ عَلَى كُلِّيٍّ لِوُجُودِهِ فِي أَكْثَرِ جُزْئِيّاتِهِ؛ كَقَوْلِنا: «كُلُّ حَيَوانٍ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَسْفَلَ عِنْدَ المَضْغِ»؛ اسْتِقْراءً بِما شاهَدْنا، وَيَجُوزُ فِي بَعْضِ الأَفْرادِ ما يُخالِفُ ذَلِكَ كالتِّمْساحِ؛ لِما قِيلَ أَنَّهُ يُحَرِّكُ فَكَّهُ الأَعْلَى، وَ«التَّمْثِيلُ»؛ وَهُوَ إثْباتُ حُكْمِ واحِدٍ فِي جُزْئِيٍّ؛ لِثُبُوتِهِ فِي جُزْئِيٍّ آخَرَ لِمَعْنًى مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُما، والفُقَهاءُ يُسَمُّونَهُ: «قِياسًا».

---

(١) يسمى جعل إحدى المقدمتين نتيجة مصادرة على المطلوب، أي تجعل النتيجة جزء القياس، مثل: «الإنسان بشر، وكل بشر ضحاك. ينتج: الإنسان ضحاك»، فالكبرى والمطلوب شيء واحد، إذ البشر والإنسان مترادفان، وهو اتحاد المفهوم، فتكون الكبرى والنتيجة شيئًا واحدًا فلا يحصل علم زائد على المقدمتين.

(٢) مقتضى تفسير الاستقراء الناقص بأنه تتبع أكثر الجزئيات أنه يشترط في الاستقراء الناقص أن تكون الأمور المتصفحة أكثر الجزئيات، وهو ما جرى عليه كثير من المناطقة، ويلزم عليه خروج ما يكون بنصف الجزئيات فأقل فلا يكون استقراء، واستشكله ابن قاسم في الآيات بأنه قد استند الفقهاء في مسائل إلى الاستقراء مع أن الأمور المتصفحة فيها ليست أكثر الجزئيات، كما في حكمهم بأن أقل الحيض يوم وليلة، وأكثره خمسة عشر يوما، وغالبه ست أو سبع، فإنهم قد صرحوا بأن مستند الإمام الشافعي في ذلك الاستقراء، ومعلوم أنه لم يتصفح جميع نساء العالم ولا أكثر من كان في زمانه، فالوجه ترك التقييد بالأكثر وإن قيد به كثير من المناطقة، نعم ينبغي التقييد بالبعض الذي يحصل بتصفحه ظن عموم الحكم. [حاشية الباجوري على السلم ص ٧٤].

(**والعُمْدةُ**) أَيْ: ما يُعْتَمَدُ عَلَيْهِ مِنْ هَذِهِ القِياساتِ؛ (**هُوَ البُرْهانُ**)؛ لِتَرَكُّبِهِ مِنَ المُقَدِّماتِ اليَقِينِيّةِ، وَلِكَوْنِهِ كافِيًا فِي اكْتِسابِ العُلُومِ التَّصْدِيقِيّةِ.

***

قالَ -رَحِمَهُ اللهُ تَعالَى-:

تَمَّ الشَّرْحُ المُبارَكُ بِحَمْدِ اللهِ وَعَوْنِهِ
فِي خامِسَ عَشَرَ رَمَضانَ،
سَنَةَ خَمْسٍ وَثَمانِينَ وَثَمانِمائةٍ،
وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ،
وَآلِهِ وَصَحْبِهِ، وَسَلَّمَ.

فهرس الكتاب

مقدمة الإصدار ٥

خطبة الشارح ٢٧

مقدمة الكتاب ٢٨

مبحث الدلالة ٣٥

الكليات الخمسة ٥١

القول الشارح ٦٢

القضايا ٦٦

التناقض ٨٣

العكس ٨٧

القياس ٩٣

البرهان ١١٥

***

صدر في هذه السلسلة

١- أحسن الكلام فيما يتعلق بالسنة والبدعة من الأحكام للشيخ محمد بخيت المطيعي

٢- شرح الحكم العطائية للشيخ عبد الله الشرقاوي

٣- شرح الصدر بأخبار غزوة بدر للشيخ عبد الله الشبراوي

٤- الكلمات الطيبات في المأثور عن الإسراء والمعراج من الروايات للشيخ محمد بخيت المطيعي

٥- الميثاق والعهد في شرح من تكلم في المهد للشيخ أحمد إبراهيم البرماوي

٦- شرح الأربعين النووية للشيخ عبد المجيد الشرنوبي

٧- الرفق بالحيوان في دين الإسلام للشيخ حسنين محمد مخلوف

٨- أسماء الله الحسنى والآيات الواردة فيها للشيخ حسنين محمد مخلوف

٩- سبيل الرشاد إلى نفع العباد للعلامة الإمام أحمد الدمنهوري

١٠- الزبدة الرائقة شرح البردة الفائقة لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري

١١- شرح منظومة أسماء الله الحسنى للدردير للشيخ أحمد الصاوي المالكي

١٢- عنوان البيان وبستان الأذهان للشيخ عبد الله الشبراوي

١٣- المطالب القدسية في أحكام الروح وآثارها الكونية للشيخ محمد حسنين مخلوف

١٤- الإسعاد بشرح قصيدة «بانت سعاد» للشيخ إبراهيم الباجوري

١٥- منتقى الخصال الموجبة للظلال للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني

١٦- شرح الخريدة البهية للعلامة أبي البركات أحمد الدردير

١٧- شرح القصيدة المنفرجة لشيخ الإسلام القاضي زكريا الأنصاري

١٨- فضائل النصف من شعبان للعلامة نجم الدين الغيطي

١٩- مختصر المقاصد الحسنة للشيخ محمد بن عبد الباقي الزرقاني

٢٠- شرح قصيدة «نهج البردة» للعلامة الشيخ سليم البشري

٢١- الفيض العميم في معنى القرآن العظيم للعلامة الإمام أحمد الدمنهوري

٢٢- تحفة البشر على «مولد» ابن حجر للعلامة الشيخ إبراهيم الباجوري

٢٣- ثبت الشبراوي للشيخ عبد الله الشبراوي

٢٤- دليل الحاج للشيخ محمد حسنين مخلوف

٢٥- باب الفتوح لمعرفة أحوال الروح للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري

٢٦- الرحلة اليابانية للشيخ علي بن أحمد بن علي الجرجاوي

٢٧- القول السديد في الاجتهاد والتجديد للشيخ رفاعة رافع الطهطاوي

٢٨- شرح الصلوات الدرديرية للشيخ أحمد الصاوي المالكي

٢٩- نشوة الأفراح شرح راحة الأرواح للشيخ عبد الهادي نجا الأبياري

٣٠- تحفة الرأي السديد في الاجتهاد والتقليد للشيخ أحمد يوسف الحسيني

٣١- الجوهر النفيس على صلوات ابن إدريس للشيخ محمد خليل الهجرسي

٣٢- شرح الوظيفة الزروقية للشيخ أحمد بن أحمد السجاعي

٣٣- شرح بردة البوصيري للشيخ خالد الأزهري

٣٤- شرح دلائل الخيرات للشيخ عبد المجيد الشرنوبي

٣٥- حكم التوسل بالأنبياء والأولياء للشيخ محمد حسنين مخلوف

٣٦- القول المنجي على مولد البرزنجي للشيخ محمد عليش المالكي

٣٧- شرح «السلم المنورق» في علم المنطق للشيخ حسن القويسني

٣٨- الإتحافات السنية بالأحاديث القدسية للشيخ عبد الرؤوف المناوي

٣٩- شرح القصيدة العينية لابن سينا للشيخ عبد الرؤوف المناوي

٤٠- باكورة الكلام على حقوق النساء في الإسلام للشيخ حمزة فتح الله

٤١- حسن الصنيع في المعاني والبيان والبديع للشيخ محمد البسيوني البيباني

٤٢- التنوير في إسقاط التدبير لابن عطاء الله السكندري